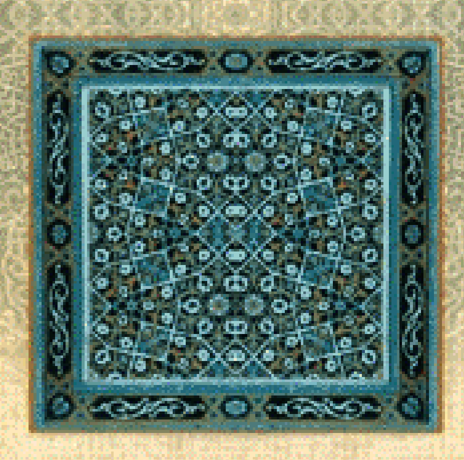
ابن هشام الأنصاري

مغني اللبيب

الباب الرابع



صححه وعلق عليه
مصطفى الخراساني

ابن هشام الأنصاري

مغني اللبيب

الباب الرابع

صححه وعلق عليه

مصطفى الخراساني

تحت إشراف

الأستاذ الشيخ محمد جواد علم الهدى



الباب الرابع

من

مغني اللبيب

في ذكر أحكام يكثر دورُها[1] و يقبح بالمعرِب جهلُها و عدمُ معرفتها على وجهها[2]

---

١. ضمير «ها» في الكلمات الأربعة راجعٌ إلى «أحكام».

٢. بأن لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع. فهذه العبارة صادقة على الجهل المركب و البسيط. فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص.

الباب الرابع من مغني اللبيب

ابن هشام الأنصاري

تعليقة : مصطفى الخراساني
الناشر : مدين
صفّ الحروف والإخراج : مشق ٧٧٦٢٥٥٦_٠٥١١
المطبعة : سرور
الكمية : ٢٠٠٠
الطبعة الأُولى ـ ١٣٨٣هـ ش / ١٤٢٥هـ ق
عدد الصفحات والقطع : ١٤٢ وزيري
السعر : ٥٠٠ تومان
الشابك : X ـ ٩٠ ـ ٦٦٤٢ ـ ٩٦٤

انصاری مصری، ابن هشام، ۷۰۸ ـ ۷۶۱.
مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب / ابن هشام انصاری مصری؛
تعلیقه نویس مصطفی خراسانی ـ قم: انتشارات مدین، ۱۳۸۳.
۱۴۲ص. ISBN 964-6642-90-X :
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
۱. ادبیات عرب ـ صرف و نحو. ۲. انصاری مصری، ابن هشام ۷۰۸ ـ ۷۶۱ ق. مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب ـ نقد و تفسیر.
الف. خراسانی، مصطفی ۱۳۶۲ ـ، تعلیقه‌نویس. ب. مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب. ج. باب رابع. د. عنوان.
PJ ۶۱۴۱/۴ج۹د ۴۹۲/۷۵
کتابخانه ملی ایران ۲۰۹۱۲ ـ ۸۰م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيّدنا محمّد و على آله الهداة الميامين و اللعنة على أعدائهم أجمعين.

منذُ سنوات طويلة جعل كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لإبن هشام متناً دراسياً في الحوزات العلميّة و لايزال كذلک، لأنّ لمؤلّفه معرفة عميقة بلغة العرب و إحاطة شاملة بالأدب العربي و غزارة علميّة معجبة بقواعده.

و يمتاز كتابه هذا من بين نظائره بأسلوبه الرائع. فقد اهتمّ فيه بجمع المسالک و القواعد الأساسيّة بنهجة مرضيّة تحقيقيّة تُمهّد الطالب و تُمكّنه من إستنباط الأحكام النحويّة فهو طويل النّفَس في التعميق و كثير القَبَس في التحقيق، أوضَحَ مُعضلاتِ الشعر و النثر و فَتَحَ مقفّلات مسائل الإعراب.

و حيث إنّه مُعقّد الجملة، كثير الإستطراد، فريدُالأسلوب، فلم يكن المغني مغنياً لأبناء عصرنا إلّا بعد الإيضاح و البيان حتّى يسهل الوصول إلى دقائقه لرُوّاده و

قد قام بهذه المهمّة الأخ الساعي مصطفى الخراساني ببيانٍ سهلٍ بلا إطنابٍ مُملٍّ و لا إيجازٍ مُخلٍّ، فقد راجعت قسماً من تعليقاته فوجدته وافياً نافعاً لطلّاب هذه المرحلة الدراسيّة.

و من اللّه تعالى أستمدّ و أرجو أن يجعل الكتاب عوناً لطالبيه و مشرعاً رَوِيّاً لوارديه و الحمد للّه ربّ العالمين.

محمّد جواد علم الهدى

١

فمن ذلک:

مايُعرَفُ به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بإبتدائيّة المقدّم من الإسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونامعرفتين ، تساوت رتبتهما[1] نحو: «اللهُ ربُّنا» أو إختلفت نحو: «زيدٌ الفاضلُ[2]، و الفاضلُ زيدٌ»، هذا هو المشهور، و قيل: يجوز تقدير كلّ منهما مبتدأ و خبرا مطلقاً[3]، و قيل:[4] المشتقّ خبرٌ و إن تقدّم نحو: «القائمُ زيدٌ».

و التحقيق أنّ المبتدأ ماكان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند

---

١. إنّ المعارف على مراتب متعدّدة: ١ـ الضمير (المتكلّم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب). ٢ـ العَلَم. ٣ـ المبهمات (الإسم الإشارة و الموصولات. ۴ـ المعرّف بـ«أل». و هنا ينبغي التنبيه على موارد:

الف ـ إختلف النحويون في تقديم الضمير على العلم في الرتبة أو عكسه، و ما ذكرناه هو أحد القولين.

ب ـ المعرّف بالإضافة في رتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فإنّه في رتبة العلم.

ج ـ «أن» و «أنّ» المؤوّلتين بالمصدر المعرّف كانا في حكم الضمير.

د ـ المنادیٰ من أقسام المعارف عند بعضهم فرتبته عندهم متأخّرة عن الكلّ.

٢. إختلفت رتبتها سواءٌ كانت اللام للتعريف أو للموصوليّة.

٣. أي سواءٌ تساوت رتبتهما في التعريف أو لا و سواءٌ كان أحدهما مشتقّاً أو لا.

۴. هذا القول للرازي محتجّاً بأنّ المبتدأ هو المسند إليه و الخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لأنّه صفة، و ردّه صاحب التلخيص بأنّ الصفة تؤوّل بالذات مجردة و الجامد تؤوّل بالصفة أي: صاحب هذه الصفة يسمّى بهذا الإسم.

المخاطب كأن يقول: «مَن القائمُ؟» فتقول: «زيدٌ القائمُ». فإن علِمهما و جهِل النسبة فالمقدَّم المبتدأ.[1]

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء بهما نحو[2]: «أفضَلُ منک أفضَلُ منّي»

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً و الأوّلُ هو المعرفة كـ«زيدٌ القائمُ» و أمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوّغُ الإبتداء به فهو خبرٌ إتّفاقاً نحو «خزٌّ ثوبُک و ذهبٌ خاتمُک» و إن كان له مسوّغٌ فكذلک عند الجمهور.

و أمّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مالُک» و «خيرٌ منک زيدٌ» و «حسبُنا اللهُ» و وجهه أنّ الأصل عدم التقديم و التأخير، و أنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّرَ الأخصُّ منهما

---

١. قال الدسوقي: كان على المصنّف أن يقول: و التحقيق أنّهما إمّا أن يكونا معلومين أو مجهولين أو مختلفين، و في كلّ إمّا أن تساويا في التعريف أو لا، فالصور ستٌّ، فإن تساويا علماً أو جهلاً فإن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدّم أو تأخّر. و إن لم يكن أحدهما أعرف فالمتقدّم هو المبتدأ و إن أختلافا في العلم و الجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ تقدّم أو تأخّر و كان أعرف، أو لا، لأنّ ما ذكره فيه قصور.

أقول: هذا البحث للمصنف لاجدوىٰ له بل لا تحقيق له، لأنّ رتبة المعارف لاتكون أمراً جعليّاً و اعتبارياً بل كان أمراً يدل عليه الحال. فـ«زيد» مثلاً إن علمناه و عرفناه كثيراً يكون أعرف من «هذا» إن عرفناه قليلاً، و على العكس فـ«هذا» مثلاً يكون أعرف من «زيد». إذن ليس علينا أن نقول: العَلَم أعرف من الإسم الإشارة مطلقاً. فالحقّ أنّه قد يكون العلم أعرف منه و قد لايكون و كذا في عموم المعارف سوىٰ ضمير المتكلّم وحده لأنّه أعرف من كلّ المعارف ببديهة العقل و أنّ معرفة الشخص لنفسه أكثر من معرفته لغيره حتّى قال الله تعالى: ﴿من عَرِفَ نفسَه فَقَد عَرِفَ رَبَّه﴾ قد يشكل علينا بأنّ رتب المعارف كان أمراً إعتبارياً بسبب وضع العرب، و النحو قواعد لمعرفة استعمال العرب فلا يرد في هذا العلم مباحث عقلية. فنقول: هذا الاستعمال يستلزم الدور لأنّ النحويين بأنفسهم يقولون: إنّ المبتدأ إن كان أعرف فكذا و إن لم يكن فكذا، ثمّ يقولون: نحن نرىٰ في لغة العرب (يعني النحو على آراء أنفسهم) يعامل مع الأعرف معاملة و مع غيره معاملة أخرى، فنسبوا هذه المعاملات بالعرب والحال أنهم بانفسهم يعاملون هذه المعاملات فقد ترىٰ أن في هذا الإستدلال دوراً مصرّحاً. إذن نقول: المبتدأ و الخبر إن يكونا معرفتين فإن كان أحدهما معلوماً و الثاني مجهولاً فاجعل المعلوم مبتدأ و المجهول خبراً لأنّه لاجدوىٰ لحمل المعلوم على المجهول غالباً، و إن يكونا معلومين أو مجهولين فأيّهما شئت فاجعل مبتدأ و الثاني خبراً، لكنّ الأحسن أن تجعل المقدّم مبتدأ و الثاني خبراً لأنّ الأصل في المسند إليه أن يكون مقدّماً كي يحمل عليه المسند.

٢. و مخصّصهما عملهما في الجارّ و المجرور.

نحو: «الفاضِلُ أنتَ» و يتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، و يشهد لإبتدائية النكرة قوله تعالى ﴿فإنّ حَسبَک اللّهُ﴾[1] (أنفال، ٦٢)، ﴿إنّ أوّلَ بيتٍ وُضِعَ للناس لَلذي ببكّةَ﴾ (آل عمران، ٩٦) و قولهم «إنّ قريباً منک زيدٌ» و قولهم «بحسبک زيدٌ» و الباءُ لا تدخل في الخبر في الإيجاب.[2]

و لخبريّتها قولهم: «ما جاءَت حاجتُک[3]» بالرفع، و الأصل «ما حاجتُک»، فدخل الناسخ[4] بعد تقدير المعرفة مبتدأً، و لولا هذا التقدير لم يَدخُل[5]، إذ لا يعمل في الإستفهام ما قبله، و أمّا من نَصَبَ[6] فالأصلُ «ما هي حاجتُک» بمعنى أيّ حاجةٍ هي حاجتُک، ثمّ دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، و نظيره أن تقول «زيدٌ هو الفاضلُ» و تُقدِّر «هو» مبتدأً ثانياً لا فصلاً و لا تابعاً[7]، فيجوز لک حينئذٍ أن تُدخِلَ عليه «كان» فتقول: «زيدٌ كان الفاضلَ».

ويجب الحكم بإبتدائية المؤخّر في نحو: «أبو حنيفةَ أبو يوسفَ»[8] و

---

١. تنصب النكرة بـ«أنّ» و لاينصب بها إلّا ما كان مبتدأ و كذا تقول في ما بعده و اعلم أنّ «حسب» نكرة مسوّغة لأنّه من الأسماء المتوغّلة في الإبهام فلا يعرف بالإضافة إلى المعرفة بل يخصّص فقط.

٢. خلافاً للأخفش.

٣. «ما» نكرة خبرٌ مقدّم و «حاجتک» مبتدأ مؤخّر.

٤. أي: «جاءت» لأنّه بمعنى «صار» فكان من الأفعال الناقصة و حينئذٍ «ما» خبرٌ مقدم و «حاجتک» مبتدأ مؤخّر.

٥. أي «الناسخ» أصلاً في الكلام لأنّه لو جعل «ما» مبتدأ مقدّماً و «حاجتک» هو الخبر لكان الناسخ إذا دخل إنّما يدخل على المبتدأ و هو «ما» فيلزم أن يكون ما قبل أداة الإستفهام عمل فيها و هو باطلٌ.

٦. أي: نَصَبَ «حاجتک» فكان خبراً لـ«كان» و اسمه ضميرٌ مستتر يعود إلى «ما» فلا يكون «ما» نفسه إسم كان، لأنّ إسم النواسخ لا يقدّم عليها.

٧. أي: يجوز الأوجه الثلاثة لكن على وجه الإبتدائيّة يجوز دخول «كان» عليه. و نحن نثبت لک إن شاء الله تعالى أن لايكون شيءٌ مسمّى بضمير الفصل في لغة العرب أيضاً فُهِمَ مِن عبارته أنّه يجوز عنده تأكيد المضمر للظاهر كما سيأتي شرحه إن شاء الله تعالى.

٨. لأنّ أباحنيفة هو النعمان إبن الثابت صاحب مذهب الحنفي المشهور و أبويوسف تلميذه و صاحبه فينبغي أن يجعل

[بنونا بنو أبنائنا] وبناتُنا　　بنوهنّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ[١]

رعياً للمعنى، ويُضعّف أن تقدّر الأوّل مبتدأ بناءً على أنّه من التشبيه المعكوس[٢] للمبالغة، لأنّ ذلک نادر الوقوع، و مخالفٌ للأصول[٣]، اللّٰهمّ إلّا أن يقتضي المقامُ المبالغةَ، و اللهُ أعلمُ.

أبويوسف مبتدأ ليشبّه بأبي حنيفة لابالعكس.

١. البيت منسوبٌ إلى الفرزدق و المعنى أنّ أولاد أبناءنا هم بنونا، أمّا بناتنا فإنّ بينهُنّ هم أبناء الرجال الأباعد.

٢. و هو التشبيه الذي جعل المشبّه به مشبّهاً ليُبالغ في أمرٍ، كقولک: «الأسدُ زيدٌ» لتبالغ في شجاعة زيدٍ حتّى يكون شجاعة الأسد شبيهاً به.

٣. أي أصول النحو لأنّ أصول النحو إنّما ينظر فيها لما يفيد صحّة المعنى المراد و لاينظر فيها للمبالغة و الذي ينظر فيها إنّما هو أصول علم المعاني.



ما يُعرَفُ به الإسم من الخبر

إعلم أنّ لهما ثلاثَ حالاتٍ:

أحدها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الإسمُ و المجهولُ الخبرُ، فيقال «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم زيداً و جهل أخوّته لعمرٍو، و «كان أخو عمرٍو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرٍو و يجهل أنّ إسمه زيدٌ. و إن كان يعلمهما و يجهل إنتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف[1] فالمختار جعله الإسم، فتقول «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائمٍ، فعرف كلّاً منهما بقلبه، و لم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، و يجوز قليلاً «كان القائمُ زيداً». و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنتَ مُخَيَّرٌ نحو «كان زيدٌ أخا عمرٍو، و كان أخو عمرٍو زيداً» و يُستثنى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»[2] فإنّه يتعيّن للإسمية[3] لمكان التنبيه المتّصل به. فيقال «كان هذا أخاك، و كان هذا زيداً» إلّا مع الضمير، فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ[4] و تُدخلَ التنبيه عليه، فتقول «ها أنا ذا» و لايتأتّى ذلک في باب الناسخ، لأنّ الضمير متّصل بالعامل،

---

۱. كلامنا في رتب المعارف يرد أيضاً هنا.

۲. أي: كلّ إسم إشارةٍ قُرِنَ بأداة التنبيه نحو: هؤلاء، هاتان و... .

۳. لأنّ حرف التنبيه له صدر الكلام فيستحق أن يكون إسماً ليتحقّق صدريّته. لا يخفىٰ عليک أنّ التقدير و عدمه أمر لفظي في الكلام و لذا لايلزم من لزوم التقدير في اللّفظ لزوم التقدير في الرتبة. اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ إتحاد الرتبة مع اللفظ أحسن من تخالفهما. علىٰ هذا إسميّة الإسم الإشارة كانت حسناً لا أنّه متعيّن. فتأمّل.

۴. أي: تجعل الضمير مبتدأ و تدخل التنبيه عليه.

فلايتأتّى دخول التنبيه عليه، على أنّه سُمِعَ قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

و اعلم أنّهم حكموا لـ«أن»، و «أنّ» المقدّرتين[1] بمصدر مُعرّف بحكم الضمير، لأنّه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك[2]. فلهذا قرأت السبعة ﴿ما كان حجّتَهم إلّا أن قالوا﴾ (الجاثية،٢٥)، ﴿فما كان جوابَ قومِه إلّا أن قالوا﴾ (النمل،٥٦) و الرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونَه في التعريف.[3]

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر فيما تجعله منهما الإسم و ما تجعله الخبر. فتقول «كان خيرٌ من زيدٍ شرّاً من عمروٍ» أو تعكس[4]، و إن كان المسوّغ لإحداهما فقط جعلتها الإسم نحو «كان خيرٌ من زيدٍ إمراةً».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الإسم و النكرة الخبر، نحو «كان زيدٌ قائماً» و لا يعكس إلّا في الضرورة كقوله:

---

١. أي: المؤوّلتين.

٢. قول النحويين: «الضمير لا يوصف و لا يوصف به»، فيه نظر، و نحن نُثبت خلافها. نرجع في أدلتهم:

قال الزّجاجي: لأنّ الإسم لا يضمر إلّا بعد أن يعرف فقد إستغنى عن النعت. (الجمل في النحو ص ١٦) و ردّ هذا بمثل «رُبّ رجلٍ و أبيه يقرأ القرآن» فالهاء يعود إلى الرجل و هو نكرة مبهم.

قال السيوطي: لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقاً. أمّا الأوّل فلأنّه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره، و الإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدّم، و لأنّ النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص و لا إضمار إلّا بعد معرفةٍ لا إلباس فيها. وأمّا الثاني فلأنّه ليس بمشتقّ و لا مؤوّل به فلا يتصوّر فيه إضمارٌ يعود إلى منعوته و لأنّه أعرف المعارف و تقدّم إشتراط أن يكون النعت أعرف. إنتهى.

أمّا قوله «فلأنّه إشارة» ردّ بأنّ الضمير نفس ما تقدّم ذكره لا إشارة إليه. و أمّا قوله «لأنّ النعت... و لا إضمار إلّا بعد معرفةٍ لا إلباس فيها» ردّ بمثل «رُبّ رجلٍ و أبيه»، و أمّا قوله «فلأنّه ليس بمشتقّ و لا مؤوّل به» ردّ بمثل «مررت بالضارب و أبيه» فإنّ الهاء يؤوّل بـ«الضارب» كما هو ظاهر، إذن يمكن تأويل الضمائر إمّا بإعتبار مراجعها أو أشياء أخر، و أمّا قوله «لأنّه أعرف المعارف» ردّ بما أوردناه في حاشية المبحث الماضي فنبثت لك أنّ الضمير قد يوصف به كما أنّه قد يكون بدلاً.

٣. فكما لا يحسن الإخبار بغير الأعرف عن الأعرف لا يحسن الإخبار بـ«أن» و «أنّ» عن غيره.

٤. فتقول مثلاً «كان شرّ من عمروٍ خيراً من زيد».

[قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا] و لا يَكُ موقِفٌ منكِ الوَداعا

و قوله:

[كأنّ خبيئةً من بيتِ رأسٍ] يكونُ مِزاجَها عسلٌ و ماءُ

و أمّا قراءة إبن عامر ﴿أو لم تكنْ لهم آيةٌ أن يعلمَه﴾ (شعراء،١٩٧) بتأنيث «تكنْ» و رفع «آية»، فإن قدّرت «تكنْ» تامّةً فاللام متعلّقة بها و «آية» فاعلها، و «أن يعلمه» بدلٌ من آية[1]، أو خبر لمحذوف أي: هي أن يعلمه، و إن قدّرتها ناقصةً فاسمها ضمير القصّة، و «أن يعلمه» مبتدأ و «آية» خبره، و الجملة خبر «كان»؛ أو «آية» إسمها و «لهم» خبرها، و «أن يعلمه» بدلٌ أو خبرٌ لمحذوف، و أمّا تجويز الزجّاج كون «آية» إسمها و «أن يعلمه» خبرها فردّوه لما ذكرنا، و اعتُذِرَ له[2] بأنّ النكرة قد تخصّصتْ بـ«لهم».

---

١. لأنّه لا يلزم في البدل توافقهما في التعريف والتنكير. أقول: وكذا في الصفة فإنّك سترى أنّ فائدة البدل الإيضاح فكما أنّ البدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة يفيد الإيضاح فأيضاً الصفة النكرة من الموصوف المعرفة و بالعكس تفيد الإيضاح.

٢. أي: للزجاج. الإعتذار أنّ «لهم» متعلّق بمحذوف حالٌ مقدّم من «آية» و لأجل تقديمه على ذي الحال لا يشكل بتنكيره. و بهذا الإعتذار ردّ كلّ ما قاله المصنّف في هذه الآية.



مايُعرَفُ به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتبه إذا كان أحدهما إسماً ناقصاً[1] و الآخر إسماً تامّاً.

و طريق معرفة ذلک أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلّم المرفوع، و إن كان منصوباً ضميرَه المنصوب، و تُبدِل من الناقص إسماً بمعناه في العقل و عدمه ؛ فإن صحّت المسألة بعد ذلک[2] فهي صحيحة قبله، و إلّا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز «أعجَبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمروٌ»[3] إن أوقعت «ما» على ما يعقل لأنّه لا يجوز «أعجَبْتُ الثوبَ» و يجوز النصب[4]، لأنّه يجوز «أعجَبَني الثوبُ» فإن أوقعتَ «ما» على أنواع من يعقل[5] جاز[6]، لأنّه يجوز «أعجبتُ النساءَ» و إن كان الإسمُ الناقصُ «مَن» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع

---

۱. يريد بالناقص الإسم الموصول أو الإسم الموصوف لحاجة الأوّل إلى الصلة و الثاني إلى الصفة. و التّام المرادُ به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم.

۲. أي بعد الجعل المذكور، و قوله: فهي صحيحة قبله أي: قبل الجعل المذكور.

۳. فجعل ضمير المتكلّم بدل «زيد» و «الثوب» بدل ما التي يدلّ على ما لا يعقل فمن البديهي أنّ غير ذوي العقول لا يقدر أن يُعجبه شخصٌ.

۴. أي: أعجبَ زيداً ما كرِه عمروٌ. فيجوز أن يكون «زيد» مفعولاً لأنّه يمكن أنّ غير ذوي العقول يُعجب شخصاً.

۵. ذلک لأنّ «ما» كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل.

۶. جاز الرفع كما يجوز النصب لأنّه يصحّ أن تقول «أعجَبَني النساءُ».

تقول «أمكَنَ المسافرَ السفرُ» بنصب المسافر لأنّک تقول «أمكَنَني السفرُ» و لا تقول «أمكنتُ السفرَ»[١] و تقول «ما دَعا زيداً إلى الخروج» و «ما كَرِهَ زيدٌ من الخروج» بنصب زيد في الأوّل مفعولاً و الفاعل ضمير «ما» مستتراً، و برفعه في الثانية فاعلاً و المفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنّک تقول «ما دَعاني إلى الخروج»[٢] و «ما كرهتُ منه» و يمتنع العكس[٣]، لأنّه لا يجوز «دعوتُ الثوبَ إلى الخروج» و «كَرِهَ من الخروج» و تقول «زيدَ في رزقِ عمروٍ عشرونَ ديناراً» برفع العشرين لا غير[۴]، فإن قدّمت «عمراً» فقلت «عمروٌ زيدَ في رزقِه عشرونَ» جاز رفع العشرين و نصبه[۵]، و على الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير ؛ فيجب توحيده مع المثنّى و المجموع[۶]، و يجب ذكر الجار و المجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، و على النصب فالفعلُ متحمّل[٧] للضمير، فيبرز في التثنية و الجمع، و لا يجب ذكر الجار و المجرور.[٨]

---

١. إذ لا معنى لقولک «صَيَّرتُ السفرَ ذا مُكنةٍ».

٢. بجعل ضمير المتكلّم بدل «زيد» في الأوّل و الثاني و الضميرُ الغائب بدل «الخروج» في كليهما.

٣. لأنّ ما لا يعقل ليس عليه أن يكون مدعوّاً أو كارهاً من شيء.

۴. قال المصنّف في الباب الأوّل من هذا الكتاب في كلمة «غير»: إسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى و يجوز أن يقطع لفظاً إن فُهِم المعنى و تقدّمت عليها كلمة «ليس» و قولهم «لاغير» لحنٌ. و أنت ترى أنه يستعمل هنا هذا اللحن.

۵. رفعه على كونه نائباً عن الفاعل و نصبه على كونه مفعولاً ثانياً لـ«زيد».

۶. لأنّ النائب عن الفاعل ظاهر فلا ضمير في الفعل.

٧. أي «هو» التي تعود إلى عمرو فيثنّى الفعل ويجمع إذا كان مرجع ضميره مثنّى أو مجموعاً.

٨. لأنّ النائب عن الفاعل كان عائد الجملة الخبريّة فلا يلزم ذكر الجارّ و المجرور. أمّا إذا ذكر فكان الجملة ذا عائدين و ليس بشيء.



مافترق فيه عطف البيان و البدل

و ذلک ثمانية أمور:

أحدها: أنّ العطف لا يكون مضمراً و لا تابعاً لمضمر، لأنّه في الجوامد نظير النعت في المشتقّ[1] و أمّا إجازة الزمخشري في ﴿أن اعبدوا اللّهَ﴾ (مائدة،١١٧) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى ﴿إلّا ما أمَرتَني به﴾ فقد مضى ردُّه[2]، نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذمّ أو ترحّم، فالأوّل نحو: ﴿لا إلهَ إلّا هو الرحمنُ الرحيمُ﴾[3] (بقرة،١٦٣) و نحو ﴿قُلْ إنّ ربّي يَقذِفُ بالحقِّ عَلّامُ الغيوبِ﴾[4] (سبا،٤٨) و قولهم «اللّهُمّ صَلِّ عليه الرئـوفِ الرحيمِ»[5] و الثاني نحو «مررتُ به الخبيثِ» و الثالث نحو قوله:

---

١. نحن قد أثبتنا لک في حاشية المبحث الثاني أنّ الضمير يوصف و يوصف به، فردّ هنا أيضاً.

٢. في قول المصنّف في باب «أن» المفسّرة: «و وهم الزمخشري فأجاز ذلک ذُهولاً عـن هـذه النكـتة» و تـفصيله أنّ الزمخشري يجيز أن يكون ﴿أن أعبدوا الله﴾ في آية ﴿ما قلتُ لهم إلّا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربّي و ربّكم﴾ عطف بيان من الهاء في «به»، و قال المصنّف: يصحّ أن يقدّر بدلاً من الهاء في «به» و وهم الزمخشري فمنع ذلک ظنّاً منه أنّ المبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلاعائد و العائد موجود حسّاً فلا مانع.

٣. «الرحيم» صفة من الضمير على المدح في زعم الكسائي و سيأتي إن شاء الله تعالى أنّ «الرحمن» بدل لا نعت.

٤. «علّام الغيوب» نعت لـ«هو» المستتر في «يقذف» و هذا كأكل من القفا لأنّه من البديهي أن يكون «علّام الغيوب» فاعلاً لـ«يقذف» و عائد الجملة الخبرية هو تكرار المبتدأ بمعناه.

٥. «الرئوف» صفة للهاء المجرور بـ«على» على جهة المدح.

[قد أصبحتُ بقَرقَرى كَوانِساً] فلا تَلُمْهُ أن يَنامَ البائِسا[1]

و قال الزمخشري في ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ﴾ (مائدة،٩٧): إنّ ﴿البيتَ الحرامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح[2]، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلک في عطف البيان على قول الكسائي[3].

و أمّا البدل فيكون تابعاً للمضمر بالإتّفاق نحو ﴿و نَرِثُه ما يقول﴾[4](مريم،٨٠)، ﴿ما أنسانيه إلّا الشيطانُ أن أذكرَه﴾[5](الكهف،٦٣) و إنّما إمتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أن اعبدوااللّهَ﴾ بدلاً من الهاء في «به» توهّماً منه أنّ ذلک يخلُّ بعائد الموصول، و قد مضى ردّه.

و أجاز النحويون أن يكون البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر كـ«رأيتُه إيّاه» أو لظاهر كـ«رأيتُ زيداً إيّاه» و خالفهم إبن مالک فقال: إنّ الثاني لم يُسمعْ، و إنّ الصواب[6] في الأوّل قول الكوفيين إنّه توكيد كما في«قمتَ أنتَ».

الثاني: أنّ البيان لا يُخالفُ متبوعَه[7] في تعريفه و تنكيره، و أمّا قول الزمخشري:

---

١. الشاهد في قوله «البائسا» الذي صفة للهاء في «تلمه» أي لا تَلُم البائسَ أن ينام، و قَرقَرىٰ بقافين على وزن فَعلَلىٰ موضعٌ و الكوانس جمع «كانس» و هو الظَبي يدخل في كِناسه أي موضعه.

٢. لأنّ شهرة الكعبة يغني كلّ إمرء عن التوضيح.

٣. من أنّه قد ينعت الضمير لمدح أو ذمّ أو ترحم فعلى قول الزمخشري لا يمتنع إيراد عطف البيان لمدح أو ذمّ أو ترحّم كما فعل ذلک الكسائي في نعت الضمير.

٤. «ما» الموصولة بدل من الهاء في«نرثه».

٥. فـ«أن أذكره» يؤوّل بالمصدر فتكون بدلاً من الهاء في «أنسانيه».

٦. هذا دعوىٰ بلا بيّنة و هو من دأب إبن هشام. أقول: كلّ تاكيد بدل لأنّ البدل إمّا يكون للتوضيح و إمّا للتاكيد فلا يلزم إيراد شيء زائد مسمّىً بالتوكيد في الكلام.

٧. و دليلهم أنّ عطف البيان كالنعت في الجوامد فكما أنّ النعت لا يخالف متبوعه في التعريف و التنكير فعطف البيان كذلک و متى أثبتنا لک خلاف ذلک في النعت ردّ هذه المسألة أيضاً في عطف البيان.

إنّ ﴿مقامُ إبراهيم﴾ عطفٌ على ﴿آياتٌ بيّناتٌ﴾[1] (آلعمران،٩٦) فسهوٌ، وكذا قال في ﴿إنّما أعِظُكم بواحدةٍ أن تقوموا﴾ (سبأ،٤٦) إنّ ﴿أن تقوموا﴾ عطف على ﴿واحدة﴾ و لا يختلف في جواز ذلک في البدل، نحو ﴿إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللّهِ﴾ (شورى،٥٢ـ٥٣) و نحو ﴿بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ﴾[2] (العلق، ١٥ـ١٦).

الثالث: أنّه لايكون جملةً[3]، بخلاف البدل نحو ﴿ما يُقالُ لک إلّا ما قد قيلَ للرسلِ من قبلک إنّ ربّک لذو مغفرةٍ و ذو عقابٍ أليمٍ﴾[4] (فصّلت،٤٣) و نحو ﴿و أسرُّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلّا بشرٌ مثلُكم﴾[5] (الأنبياء،٣) و هو أصحّ الأقوال في «عرفتُ زيداً أبو من هو[6]»، و قال:

لقد أذهَلَتْني أمُّ عمروٍ بكلمةٍ … أتصبرُ يومَ البينِ أم لستَ تصبرُ؟[7]

الرابع: أنّه لا يكون تابعاً لجملة[8]، بخلاف البدل[9]، نحو ﴿إتّبعوا المُرسلينَ إتّبعوا

---

١. تمام الآية ﴿إنّ أوّلَ بيتٍ وُضِعَ للناس لَلّذي ببَكّةَ مباركاً وهدىً للعالمين. فيه آياتٌ بيّناتٌ مقامُ إبراهيم...﴾.

٢. «ناصية» بدل من «الناصية» و متى كان بدلُ النكرة من المعرفة يجب وصفه بـ«كاذبة». أقول: تمام أمثلته بدل و إختيارها عطف بيانٍ سهو من إبن هشام بدليل ما مرّ.

٣. هذا أيضاً دعوىً بلا بيّنة و إن قيل: هذا إستعمال العرب فلا تنقض. قلنا: إنّ إستعمال العرب هو مجرّد هذه الجملة و تسميته بالبدل أو عطف البيان هو للنحويين فلا يمكن أن نسبنا عمل النحويين بالعرب.

٤. جملة ﴿إنّ ربّک لذو مغفرة و...﴾ بدل من «ما» في ﴿ما قد قيل للرسل﴾ أو من الهاء النائب الفاعل المستتر في «قيل».

٥. جملة ﴿هل هذا إلّا...﴾ بدل من ﴿النجوى﴾.

٦. «هو» مبتدأ و «أبو من» خبرٌ و الجملة بدل من «زيد» إمّا بدل كلّ أو بعض. و بعضهم يقولون: إنّ الجملة حال من «زيد» و ردّ بأنّ الحال لا يكون إنشائيّاً و قال بعضهم: إنّه مفعول ثانٍ لـ«عرف» المتضمن معنى «علم» و ردّ هذا بأنّ التضمين لا يكون قياسيّاً.

٧. جملة «أ تصبرُ يومَ البين أم لستَ تصبر» بدل من «كلمة».

٨. هذا أيضاً دعوى بلا دليل.

٩. و الفرض أنّ البدل أيضاً جملة إذ لا يبدل المفرد من الجملة.

من لا يسئلُكم أجراً﴾[١] (يس، ٢١ ـ ٢٠) و نحو ﴿أمَدَّكم بما تعلمونَ أمَدَّكم بأنعامٍ و بنينَ﴾[٢] (الشعراء، ١٣٣ ـ ١٣٢) و قوله:

أقولُ له إرحَلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا[٣] [و إلّا فكُنْ في السرِّ و الجهرِ مُسلِماً]

الخامس: أنّه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل[٤]، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى ﴿و مَن يفعلْ ذلكَ يلقَ أثاماً يُضاعَفْ له العذابُ﴾[٥] (فرقان، ٦٩ ـ ٦٨).

السادس: أنّه لا يكون بلفظ الأوّل، و يجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادةُ بيانٍ كقراءة يعقوب ﴿و نرى كلَّ أمّةٍ جاثيةً كلَّ أمّةٍ تُدعى إلى كتابِها﴾[٦] (جاثية، ٢٨) بنصب ﴿كلّ﴾ الثانية، فإنّها قد إتّصل بها ذكرُ سبب الجُثُوّ. و كقول الحماسي:

---

١. «إتّبعوا» الثاني بدل من «إتّبعوا» الأوّل.

٢. «أمدّكم» الثاني بدل من «أمدّكم» الأوّل.

٣. «لا تقيمنّ» بدل من «إرحل».

٤. و هذا أيضاً دعوى بلابيّنةٍ و قد يشكل بأنّه يجب على المصنّف أن يعدّ الفرق الخامس في الرابع لأنّه إذا كان البدل فعلاً فقد كان جملة فعملُ المصنّف يوجب تكراراً بلا فائدةٍ قلنا: إنّ عامل رفع الفعل المضارع تجرّده عن الناصب والجازم و إذا كان الفعل مرفوعاً لا يسئل عن دليل رفعه لأنّه مرفوع في حالةٍ لا يدخله ناصبٌ و لا جازمٌ، أمّا إذا كان منصوباً أو مجزوماً فيشكل عليهم بأنّ الفعل مع فاعله يكون جملة فليس شأنه أن يعمل الناصب و الجازم في لفظه بل يجب أن يعملان في محلّه لأنّه جملة و الجملة لا يكون إعرابها إلّا محليّاً و أمّا للتخلّص عن هذا الإشكال فقال النحويون: إنّ الفعل إذا قصدنا جزمه أو نصبه فقد جرّدناه عن فاعله في الذهن فنصبناه أو جزمناه ثمّ دخلنا عليه فاعله. فعلى هذا الطريق دخل الناصب و الجازم في الفعل وحده لا في الجملة فلا بأس و على هذا يُطلق للفعلِ المرفوعِ الجملةُ و للفعل المنصوبِ أو المجزوم الفعلُ وحده لما مرّ من أنّه إذا نصبناه أو جزمناه كان خالياً من الفاعل و حينئذٍ إذا تنظر الأمثلة فترى أنّ أمثلة الجملة يكون أفعاله مرفوعاً و أمثلة الفعل يكون أفعاله مجزوماً و إذا أشكل بـ«إرحل لا تقيمنّ» و ﴿إتّبعوا﴾ قلنا: إنّ «لا تقيمنّ» مبني و «إرحل» و «إتّبعوا» فعلا أمر و هما مبنيان على علامة الجزم فلا يرد بحثنا فيهم. فافهم.

٥. «يَلْقَ» بدل من «يَفْعَلْ».

٦. ﴿كل أمّة﴾ الثاني كانَ بدلاً من الأوّل بسبب وجود زيادة فيه و هو ذكر سبب الجثوّ.

رُوَيدَ بني شيبانَ بعضَ وعيدِكم تُـلاقُوا غداً خيلِي على سفوانِ
تُلاقُوا جِياداً لا تَحيدُ عن الوَغى إذا ما غَدَتْ في المَأزِقِ المُتَداني
تُلاقُوهم فتَعرِفوا كيفَ صبرُهم على ما جَنَتْ فيهم يدُ الحَدَثانِ [1]

و هذا الفرق إنّما هو على ما ذهب إليه إبن الطراوة من أنّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأوّل، و تبعه على ذلک إبن مالک و إبنه، و حجّتهم أنّ الشيء لايُبيَّن بنفسه [2]، و فيه نظر من أوجه:

أحدها، أنّه يقتضي أنّ البدل ليس مبيِّناً للمبدل منه [3]، و ليس كذلک، و لهذا مَنَعَ سيبويه «مررتُ بي المسكينِ و بک المسكينِ» دون «به المسكينِ» [4] و إنّما يُفارِق [5] البدلُ عطفَ البيان في أنّه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين و العطف تبيين بالمفرد المحض.

و الثاني: أنّ اللفظ المتكرّر إذا إتّصل به ما لم يتّصل بالأوّل كما قدّمنا إتّجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، و على ذلک أجازوا الوجهين [6] في نحو قوله:

يا زيدُ زيدَ اليَعمَلاتِ الذُّبَّلِ [تطاول الليل هديت فانزل]

---

١. الشاهد في «تلاقوا» الثاني و الثالث فإنّه بدل من الأوّل.

٢. و هو شرط في التعريف المنطقي لأنّ المعرِّف يجب أن يكون أعرف و أجلى من المعرَّف فإذا كان المعرِّف و المعرَّف واحداً فلا يتبع هذا القيد، و هذا أيضاً ممّا يلزم فيه الدور لأنّ تعريف أحدهما يتوقّف على الآخر و الدور باطل ببديهة العقل.

٣. لأنّهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأوّل لأنّ الشيء لا يبيَّن بنفسه و جوّزوا في البدل كونه بلفظ الأوّل فمعنى كلامهم أنّ البدل لا بيان فيه.

۴. لأنّ المسكين أقلّ تعريفاً من الضمير و ما كان أقلّ تعريفاً لا يكون بدلاً لأنّه ليس فيه بيانٌ و البدل لابدّ أن يكون فيه بيان و ضمير الغيبة و إن كان كذلک لكن لما كان الضمير في حدّ ذاته مبهماً لصدقه بمتعدد و كان المحلّى باللام أقلّ أفراداً لأنّ «ال» فيه كان للعهد صحّ البيان فيه.

۵. هذا الدليل يقتضي التحليل فنرده إن شاء الله تعالى في الفرق الثامن.

۶. حاصله أنّه إمّا يتّصل بلفظ الثاني شيء و إمّا لا يتّصل. فإن يتّصل فلا يجوز البدل و لا البيان إذ لا فائدة له و أيضاً يوجب تبيين الشيء بنفسه و إن إتّصل فكما يجوز البدل كما ذكر يجوز البيان إذ لا فرق بينهما و إن قيل صحّ الإتّصال بلفظ الثاني في البدل و لم يصحّ في البيان، قلنا: هذا دعوى بلا دليل.

و

يــاتَيْمُ تَـيْمَ عَـدِيٍّ[لا أبـالكم   لا يُـوقعنّكم فـي سـوءةٍ عُـمَرُ]

إذا ضممتَ المنادى[1] فيهما.

والثالث: أنّ البيان يتصوّر مع كون المكرّر مجرّداً، و ذلک في مثل قولک «يا زيدُ زيدُ» إذا قلتَه و بحضرتک[2] إثنان إسم كلٍ منهما «زيد»، فإنّک حين تذكر الأوّل يتوّهم كلّ منهما أنّه المقصود. فإذا كرّرتَه تكرّرَ خطابُک لأحدهما و إقبالک عليه فظهر المراد[3]، و على هذا يتخرّجُ قول النحويين في قول رؤبة:

[إنّي و أسطارٍ سُطِرنَ سَطراً]   لَـقائلٌ يـانصرُ نـصرُ نـصراً

إنّ الثاني و الثالث عطفان على اللفظ و على المحلّ، و خرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوّل فقط. فالثاني[4] إمّا مصدر دعائي مثل «سقياً لک»، أو مفعول به بتقدير «عليک» على أنّ المراد إغراء نصر بن سيّار بحاجبٍ له إسمه نصر[5] على ما نقل أبو عبيدة، و قيل: لو قدّر أحدهما توكيداً لضُمّا بغير تنوين كالمؤكّد.

السابع: أنّه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل[6]، بخلاف البدل[7]، و لهذا إمتنع البدل و

---

۱. لأنّ فيه الوجهين: الضمّ و الفتح و إن فتحتَ و المكرّرُ لايكون بدلاً أو بياناً بل يكون توكيداً فخرج من البحث. فيرد هذا البحث فيما إذا كان المنادي مضموماً. و كون اللفظ الثاني توكيداً هو مذهب سيبويه. قال المبرد الإسم الأوّل يُضافُ إلى محذوف أي: يا زيد اليعملات زيد اليعملات. و قال الفرّاء: كلاهما مضافٌ إلى مابعد الثاني.

۲. أي عندک

۳. حاصل إيراد الثالث أنّ إبن الطراوة و تابعيه قالوا: إنّ البيان لايتصوّر مع كون المتبوع مكرّراً بلفظ الأوّل و أشكل عليه المصنّف: هذه القاعدة لاتكون عامّة بل قد يكون إسم شخصين زيد[1] و قلت: زيد، فكلّ منهما يتوهّم أنّه المقصود فإذا رفع رأسک و توجّهت إلى أحدهما وقلت مكرّراً: زيد، ظهر مرادک. ففي هذه الحالة يجوز البيان مع تكرار المتبوع بلفظه.

۴. أي التابع الثاني، أي: نصراً.

۵. ضمير الهاء في «له» يعود الى نصر بن سيّار (والي خراسان في أيّام هشام بن عبدالملک) و الهاء في «إسمه» يعود إلى حاجب فمراد الشاعر إغراء نصر بن سيّار على مراعاة حاجبه نصر. فالمعنى: يا نصرُ بن سيّار عليک نصراً حاجبَک.

۶. يجوز «المحلّ» بضمّ الميم و فتحه و الأحسن الضمّ لمطابقته مع عامله و هو الإحلال.

تعيّن البيان في نحو «يا زيدُ الحارثُ»[٨] و في نحو «يا سعيدُ كُرْزٌ»[٩] بـالرفع أو «كُـرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كرزٌ» بالضمّ فإنّه بالعكس[١٠]، و في نحو «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ»[١١] و في نحو «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ و النساءِ، أو النساءِ و الرجالِ»[١٢] و في نحو

---

٧. جعلُ النحويين هذا الفرق بين البدل و البيان تعسّف و تكلف بلا دليل و بيّنة. و أنا أسالك الآن: إن لم يضع النحويون هذا الفرق و جعلوا كلّ عطف بيان بدلاً فهل عليهم بأسٌ؟ إنا دقّقنا بعد إمكان أنّ هذا الفرق نشأ من توهّم النحويين أنّ البدل بمقتضى معناه كان شرطه أن يوضع بدل متبوعه، و ليس كذلک. و لو سلّمنا فقول المصنّف في آية ﴿ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به أن أعبدوا اللهـ﴾: «فمنع ذلک ظنّاً منه أنّ المبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد و العائد موجود حسّاً فلا مانع» كافٍ لنا. فقد رأيت رأي المصنّف من أنّه لا يوجب إحلال البدل محلّ المبدل منه في اللفظ بل في المعنى و لهذا قال: «و العائد موجود حسّاً» فبهذا القول ردّ تمام أقوال النحويين من أنّ المبدل منه في قوّة الساقط لفظاً، و أيضاً قـال السيوطي في بحث عطف البيان بعد بيان الفرقين بين البدل و البيان: إستشكل إبن هشام في حاشية التسهيل ما علّل به هاتين المسألتين بأنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل و قد جوّزوا في «إنّک أنت» كون «أنت» توكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إنّ أنت» و أيضاً في نظير هذه المسألة يلوم السيوطي من يلتزم بهذا الشرط في العطف بالحروف فقال: «لوكان الحلول شرطاً في صحّة العطف لم يجز «رُبّ رجلٍ وأخيه» لإمتناع دخول «ربّ» على المعرفة كما تقدّم مع جوازه و أعجب ممّا تقدّم أنّک إذا نظرت في «الكتاب» لسيبويه و هو إمام النحويين و في «الجمل في النحو» لزجّاجي و هو إمام المغاربة، ما رأيتَ فرقاً بين البدل و البيان. و هذا قرّبنا إلى ما ذكرناه. فتأمّل جيّداً.

٨. لأنّه لو جعل «الحارث» مكان «زيد» فيدخل حرف النداء على المعرّف بأل و هو غير جائز.

٩. لأنّه لم يجعل «كرز» بالرفع أو النصب مكان «سعيد» لأنّ المنادى المفرد المعرفة مبنيّ على الضمّ و «كرزٌ» بالرفع أو النصب معرب.

١٠. مقتضى كلام المصنّف أنّ في هذا المثال إمتنع البيان و تعيّن البدل و ليس كذلک بل كلاهما يجوزان.

١١. لأنّه لو جعل «زيد» مكان «الرجل» لكان إضافة الإسم المحلّى باللام إلى مجرّد عنه، و هو غير جائز كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٢. تعيّن أنّه بيان لا بدل لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه و البدل يحلّ محلّ المبدل منه فينحلّ المعنى: زيد أفضل النساء فيفيد أنّه من النساء و ليس كذلک، قاله الدسوقي. أقول: لا أرى منعاً من كون الرجال بدلاً، لأنّا قلنا في حاشية سابقة أنّ المعطوف لا يحلّ محلّ المعطوف عليه فلا يصير «زيد أفضل النساء»، فعلى هذا كان المعنى «زيد أفضل النساء والرجال» وكان الواو للجمع فـ«زيد» داخل في «الرجال و النساء» كما أنّ الناس كان من الرجال و النساء

«يا أيُّها الرجلُ غلامَ زيدٍ»[1] و في نحو «أيُّ الرجلينِ زيدٍ و عمروٍ جاءَک»[2] و في نحو «جائني كلا أخويک زيدٍ و عمروٍ».[3]

الثامن: أنّه ليس في التقدير من جملةٍ أخرى، بخلاف البدل[4]، و لهذا إمتنع أيضاً البدلُ و تعيّن البيان في نحو قولک «هندٌ قامَ عمروٌ أخوها»[5] و نحو «مررتُ برجلٍ قام عمروٌ أخوه»[6] و نحو «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه».[7]

---

۱. لأنّ «أيّها» يدخل على المعرّف باللام و لوكان «غلام زيد» بدلاً لسقط الرجل و دخل «أيّها» على «غلام زيد» و هو باطلٌ.

۲. لأنّ «أيّ» في أيّ وجه لا يضاف إلى مفرد معرفة إلّا إذا كان مكرّراً أو تنوي أجزاء المضاف إليه فإذا كان «زيد» بدلاً من «الرجلين» أضيف «أيّ» إلى مفرد معرفة و هو خطأ.

۳. أي: «زيد و عمرو» بيان لأخويک لا بدل منه إذ لو حلاّ محلّه لزم إضافة «كلا» لمتعدّد مفرّق من غير ضرورة و هي إنّما تضاف إلى معرّف دالٍ على إثنين بكلمة واحدة من غير تفرّق.

۴. هذا الفرق بين البدل و البيان أيضاً لا جدوى له. فإنّي أسالک إن لم يقيّد البدل بهذا القيد أ يضرّ شيئاً؟ كيف النحويون يقيّدون البدل بهذا القيد و هذا التقدير و هم يقولون: عدم التقدير أولى من التقدير. كيف يقدّرون عامل البدل دون المبدل منه بخلاف سائر التوابع و هم يقولون: إجراء الباب على سَنَنٍ واحدٍ أولىٰ من الإلحاق بباب آخر؟ فتعمّق حتّى أتاک اليقين بأنه إذا حذف البيان من كلام العرب لا يضرّ شيئاً.

۵. إذ إن كان «أخوها» بدلاً فاستأنفت جملة أخرى على تقدير «هندٌ قام عمروٌ قام أخوها» فبقي خبر «هند» و هو «قام عمروٌ» بلا عائد إلى المبتدأ فتعيّن البيان.

۶. إذ لو كان أخوه بدلاً فاستأنفت جملة أخرى على تقدير «مررتُ برجلٍ قام عمرو قام أخوه» فبقي نعت «رجل» و هو «قام عمروٌ» بلا عائد إلى المنعوت فتعيّن البيان.

۷. إذ يلزم إشتغال العامل عن الإسم السابق بأجنبي منه مع أنّه إنّما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره، قاله الدسوقي. أقول: للبرهنة على جواز البدل في الأمثلة السابقة كفانا قول المصنّف في ردّ توهّم الزمخشري في آية ﴿ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به أن أعبدوا الله﴾: «فممنوع ذلک ظنّاً منه أنّ المبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلاعائد و العائد موجود حسّاً فلا مانع».



ما افترق فيه إسم الفاعل و الصفة المشبّهة

و ذلک أحد عشر أمراً:

أحدها: أنّه[1] يُصاغ من المتعدّي و القاصر[2]... كضارب و قائم و مستخرج و مستكبر، و هي لا تصاغ إلّا من القاصر[3] كحَسَن و جميل.

الثاني: أنّه يكون للأزمنة الثلاثة[4]، و هي لا تكون إلّا للحاضر، أي الماضي المتّصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنّه لا يكون إلّا مُجارياً للمضارع في حركاته و سكناته كضارب و يَضرِبُ و مُنطلق و يَنطلِقُ، و منه يَقومُ و قائم، لأنّ الأصل يَقْوُمُ، بسكون القاف و ضمّ الواو، ثمّ نقلوا، و أمّا توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهِب و يَذْهَب و قاتِل و يَقتُل و لهذا قال

---

١. في هذا المبحث الضمائرُ المذكّر يرجع إلى إسم الفاعل و المونث إلى الصفة المشبّهة إلّا قليلاً كما ذكرناه.

٢. أي اللازم، سمّي بالقاصر لأنّه قصر بالفاعل و أمّا المتعدي فلأنّه تعدّى من الفاعل إلى المفعول به.

٣. إختلفوا في نحو «رحيم» فبعضهم وجّهوا بأنّه يُصاغ من «رَحُمَ» الدالّ على المبالغة في المدح فكان لازمةً، و بعضهم على أنّه من صيغ المبالغة.

٤. أي أنّه صالح لأن يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، و قوله: أي الماضي المتّصل بالزمن الحاضر: بيان ذلک أنّ السيرافي ذهب إلى أنّها للماضي و ابن مالک ذهب إلى أنّها للحال فأشار المصنّف لوفاق بأنّ من قال بالماضي مراده المتّصل بالحال و من قال بالحال مراده المتّصل بالماضي فلا دلالة لها على الحدوث و لا الثبوت في جميع الأزمنة و إنّما تدلّ على الحدث الحاضر.

إبن الخشّاب: هو وزن عروضي[۱] لاتصريفي.و هي تكون مجارية له كمنطلق اللسان و مطمئنّ النفس و طاهر العِرْض، و غير مجارية و هو الغالب نحو ظريف و جميل. و قول جماعة «إنّها لا تكون إلّا غير مجارية» مردود باتّفاقهم على أنّ منها قوله:

مِـن صـديقٍ أو أخـي ثِـقَةٍ ❊ أو عَـدُوٍّ شـاحطٍ[۲] دارا

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه نحو «زيدٌ عمراً ضارب» و لا يجوز «زيدٌ وجهَه حَسَنٌ».[۳]

الخامس: أنّ معموله يكون سببياً[۴] و أجنبياً نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامَه و عمراً» و لايكون معمولُها إلّا سببياً تقول «زيدٌ حسنٌ وجهَه» أو «الوجهَ»[۵] و يمتنع «زيدٌ حسنٌ عمراً».

السادس: أنّه لا يخالف فعله في العمل، و هي تخالفه، فإنّها تنصب[۶] مع قصور فعلها، تقول «زيدٌ حسنٌ وجهَه» و يمتنع «زيدٌ حَسُنَ وجهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم[۷]، فأمّا الحديث «أنّ إمرأةً كانت تُهراقُ الدماءَ» فالدماء تمييز على زيادة أل[۸]، قال إبن مالك: أو مفعول على أنّ الأصل تُهريق ثمّ قُلبت الكسرةُ فتحةً و الياءُ ألفاً كقولهم «جاراة

---

۱. يقال للكلمتين: إنّهما متوازنان وزناً عروضياً إذا كانت حروف أحدهما يطابق حروف الآخر في الحركات والسكنات يعني إذا كان حرفٌ ساكناً في أحدهما فالحرف المقابل لذلك ساكن أيضاً وإذا كان متحرّكاً فالحرف المقابل له متحرّك أيضاً و لا يجب توافق الحركات حتّى صار وزناً تصريفيّاً.

۲. شاحط: أي بعيد. فشاحط يجاري مجري «يشحَطُ» فيطابقه في الوزن العروضي.

۳. لأنّه أشبه للفعل المضارع من الصفة المشبّهة فكان أقوى منها في العمل فيعمل في المعمول المقدّم بخلافها.

۴. أي: إسماً متّصلاً بضمير موصوفه أو محلّىً بلامٍ ناب مناب الضمير على قول بعضهم.

۵. لأنّ الألف و اللام ناب مناب الضمير على قول بعضهم.

۶. فتنصب الصفة المشبّهة النكرةَ على التمييز والمعرفةَ على التشبيه بالمفعول.

۷. فإنّهم جوّزوا كون القاصر الذي يكون منه الصفة المشبّهة ينصب على التشبيه بالمفعول.

۸. فإنّه منصوب على التمييز لا على التشبيه بالمفعول و«أل» فيه زائدة لأنّ التمييز نكرة أبداً و نحن نثبت خلافها في أوجه الإتّفاق بين الحال والتمييز إن شاءالله تعالى.

و ناصاة و بقي»، و هذا مردود، لأنّ شرط ذلك تحرُّك الياء[١] كجارية وناصية وبقي.

السابع: أنّه يجوز حذفه و بقاء معموله، و لهذا أجازو «أنا زيداً ضاربُه»[٢] و «هذا ضاربُ زيدٍ و عمراً» بخفض زيد و نصب عمروٍ بإضمار فعل أو وصفٍ منوّن، و أمّا العطف على محلّ المخفوض فممتنع عند مَن شَرَطَ وجودَ المُحرِز[٣] كما سيأتي، و لا يجوز «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ و الفعلَ»[٤] بخفض الوجه و نصب الفعل، و لا «مررتُ برجلٍ وجهَه حسنِهِ»[٥] بنصب الوجه و خفض الصفة، لأنّها لاتعمل محذوفة، و لأنّ معمولها لا يتقدّمها[٦]، و ما لايعمل لا يفسّر عاملاً.

الثامن: أنّه لايقبح حذفُ موصوف إسم الفاعل و إضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو «مررت بقاتلِ أبيه» و يقبح «مررت بحسنِ وجهِه».

التاسع: أنّه يُفصل مرفوعه و منصوبه، كـ«زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوه عمراً» و يمتنع عند الجمهور «زيدٌ حَسَنٌ في الحرب وجهه» رفعتَ أو نصبتَ.

---

١. إنّ الشرط الذي ذكره المصنّف من تحرّك الياء مجمل من حيث أنّ تحرّك الياء في أصل الكلمة قبل أيّ تغييرٍ أو تحرّك الياء قبل التغيير الأخر فإنّ كلمة «تُهرلقُ» كان في الأصل «تُريقُ» فالياء فيه متحرّكة وأمّا قبل التغيير الأخر «تهريق» فالياء فيه ساكنة، فهذا الدليل مجمل لا يمكن الإستدلال عليه على كلا القولين.

٢. هو من باب الإشتغال إذ إشتغل «ضاربه» بالهاء عن العمل في «زيداً» فعامل «زيداً» فعلٌ أو وصفٌ منوّنٌ محذوفه.

٣. والمحرز كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ هو الطالب للمحلّ و هو هنا كون إسم الفاعل منوّنا أو محلّى بالام حتّى يصحّ عمله في المفعول.

٤. إذ العطف على محلّ «الوجه» غير جائز عند من شرط وجود المحرز فلا بدّ أن يقدّر عاملاً لـ«الفعل» فامتنع تقدير العامل لأنّ الصفة المشبّهة لا يجوز حذفه و بقاء معموله.

٥. الهاء في «حسنه» يعود إلى «الوجه» و الهاء في «وجهه» يعود إلى «رجل» و هو من باب الإشتغال فاشتغل «حسن» بالهاء عن العمل في «وجهه» فقدّر عامل «وجهه» صفة مشبهة و هو خطأ لأنّها لاتعمل محذوفة.

٦. إذ شرط باب الإشتغال أنّه لو لم يكن المشتغل به لعمل المشتغل في المشتغل عنه و هذا الشرط مفقود هنا لأنّ الصفة المشبّهة لا تعمل في «وجهه» لأنّ معمولها لا يتقدّم عليها فشرط باب الإشتغال مفقود هنا فلا يفسّر المشتغل العامل في المشتغل عنه و هذا معنى قوله «ما لا يعمل لا يفسّر عاملاً».

العاشر: أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع[١]، و لا يُتبَعُ معمولها بصفةٍ[٢]. قاله الزجّاج و متأخّرو المغاربة، ويُشكل عليهم الحديث في صفة الدجّال «أعورُ عينُه اليُمنى».[٣]

الحادي عشر: أنّه يجوز إتباع مجروره[٤] على المحلّ عند من لا يشترط المحرز، و يحتمل أن يكون منه ﴿و جاعلِ الليلِ سَكَناً و الشمسَ﴾[٥](الأنعام،٩۶) و لا يجوز «هو حسنُ الوجهِ و البدنَ» بجرّ الوجه و نصب البدن، خلافاً للفرّاء، أجاز «هو قويُّ الرِجْلِ و اليدُ»[۶] برفع المعطوف، و أجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين[٧] كقوله:

فظَلّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنْضِجٍ ... صفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجّلِ

التقدير: المطبوخ في القِدْر، و هو عندهم عطف على «صفيف»، و خُرِّج على أنّ الأصل «أو طابخَ قدير» ثمّ حُذف المضاف و أُبقي جرّ المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿واللّهُ يُريدُ الآخرةِ﴾[٨](الأنفال،۶٧) بالخفض، أو أنّه عطف على «صفيف» و لكن خُفض على

---

١. بأن تصفه كقولك: «هذا ضارب زيداً الظريفُ» أو «أخاك» إذا أبدلت أو «نفسه» إذا أكّدت أو «عمراً» على العطف.

٢. قال الدسوقي: لأنّه لمّا إشترطت سببيّته ألحق بالضمير و هو لا يوصف به، إنتهى. و قد تقدّم برهنتنا على أنّ الضمير يوصف و يوصف به.

٣. قال الدسوقي: قد يجاب بأنّها أي اليُمنى خبر لمحذوف أي و هي اليُمنى و هذه الجملة جواب عن سؤال مقدّر كأنّه قيل: أيُّ عين؟ فقيل: هي اليمني، أو أنّه مفعولٌ لمحذوف أي: أعني اليمنى، إنتهي. و قد رأيت ما فيه من التكلّف و أنّ عدم التقدير أولى من التقدير و أنّ الحديث يروى بجرّ «عينه».

۴. أمّا المرفوع و المنصوب فلا يتبع خلافاً للبغداديين في الثاني.

۵. «الشمس» عطف على «الليل» رعياً للمحلّ.

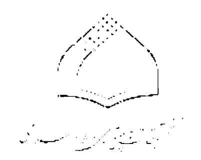
۶. على أنّ «يد» عطف على محلّ «الرجل» و هو الرفع على الفاعلية لـ«قويّ».

٧. أي إسم الفاعل و الصفة المشبّهة.

٨. قال السيوطي: أي باقي الآخرة كذا قدّره إبن أبي الربيع. أقول: يمكن أن يشكل على المصنّف أنّ حذف المضاف و إبقاء جرّ المضاف إليه إنّما إذا كان ما حذف مماثلاً في اللفظ و المعنى لما عليه قد عطف أو مقابلاً له كما في الآية و أمّا الشعر فلا يكون من أحد الوجهين فلا يجوز.

الجوار[١]، أو على توهّم أنّ الصفيف مجرور بالإضافة كما قال:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ مامَضى ... و لاسابِقٍ شيئاً إذا كان جائياً[٢]



---

١. فلأنّ «قدير» مجاور «الشواء» يعرب بإعرابه.

٢. فقد توهّم أنّ الباء داخلة على «مدرك» أي بمدركٍ و لا سابقٍ.



ما افترق فيه الحال و التمييز[1] و ما اجتمعا فيه

إعلم أنّهما قد اجتمعا في خمسة أمور، و افترقا في سبعة.

فأوجه الإتّفاق أنّهما: إسمان، نكرتان[2]، فضلتان[3]، منصوبتان، رافعتان للإبهام.[4]

---

١. و له أسماء أخرى: تمييز، مميّز، تفسير، مفسّر، تبيين، مبيّن.

٢. فالحال نكرة عند البصريين خلافاً ليونس و بغداديين مطلقاً و الكوفيين فيما تضمّن معنى الشرط و التمييز أيضاً نكرة عند البصريين خلافاً للكوفيين و إبن الطراوة بدليل قول الشاعر:

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا ۞ صَدَدْتَ و طِبْتَ النفس يا قيسُ عن عمرو

فالنفس تمييز معرفة و البصريون خرّجوا ذلک على زيادة «أل» زائدةً إضطرارية.

أقول: و قد عرفت أنّ هذا القيد كان لجماعة من النحويين لا كلّهم و يوجد الأمثلة الكثيرة التي الحال و التمييز فيها معرفتان كما مرّ و كمثل: وحده، جاء الجمّ الغفير، جاء الخيل بداد و هذه الجماعة يؤوّلون هؤلاء بالنكرة فانظر إن لم يكن هذا القيد فقد خلّصنا من هذه التأويلات و من كون بعض القواعد الزائدة في النحو كـ«أل» الزائدة الإضطرارية. قال الزمخشري في الأنموذج في توجيه تنكير الحال: «حقّ الحال أن تكون نكرة لأنّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل: «ضربتُ زيداً الراكبَ» إنتهى. و أنت تعلم أنّ القرينة تدفع هذا الإلتباس و لو سلّمنا مع هذا لا باس بدليل كثير من الإلتباسات في كلام العرب من دون إيجاد خلل و إشكال كـ«تضربان» المشترک بين ثلاث صيغ و كمثل: «زيد قائم عالم» في أنّ «عالم» خبر أو نعت و كالبدل و البيان في كثير من الحالات على زعمهم. فقد أثبت لک ضعف أدلّتهم.

٣. إعلم أنّ الفضلة يطلق على إثنين:

الف. الزائد المستغنى عنه أي ما ليس بركن الكلام و إنّما حذف لم يضرّ بمعناه.

و امّا أوجه الإفتراق:

فأحدها: أنّ الحال يكون جملة كـ«جاء زيدٌ يضحک» و ظرفاً نحو «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ» و جاراً و مجروراً نحو ﴿فخَرَجَ على قومِه في زينتِه﴾[5](القصص،٧٩) و التمييز لايكون إلّا إسماً.[6]

و الثاني: أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿و لا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً﴾[7](الإسراء،٣٧)، ﴿لا تَقرَبُوا الصلوةَ و أنتم سُكارى﴾[8](النساء،٤٣) و قال:

إنّما الميْتُ مَن يعيشُ كئيباً　　كاسِفاً بالُه قليلَ الرجاءِ[9]

بخلاف التمييز.[10]

و الثالث: أنّ الحال مبيّنة للهَيْئات، و التمييز مبيّن للذوات.[11]

و الرابع: أنّ الحال تتعدّد كقوله:

ب. ما وقع بعد إتمام الكلام و ليس بأحد ركنية. المراد في هذا المقام الثاني إذ قد يكون حذفه يوجب فساد المعنى نحو: ﴿لا تمش في الأرض مَرَحاً﴾ لأنّ حذف «مَرَحاً» يوجب تكليفاً بما لا يطاق و هو قبيح.

٤. فالحال رافع الإبهام عن الهيئات و التمييز رافع للإبهام عن الذوات أو النسبة.

٥. «في زينته» متعلّق بمحذوف حال من «هو» المستتر في «خرج».

٦. واعلم أنّه يمكن أن يكون الجمل المفسّرة تمييزاً لأنّ المفسّر أحد أسماء التمييز و لأنّه لا فرق معتدّ به في المعنى بين التمييز و التفسير و لأنّ النحويين لا دليل لهم لكون الجملة المفسّرة لا محلّ لها من الإعراب إذ إن عطف الجملة على الجملة لا يعلم إعرابه لأنّه محلي. إن تقبلْ قولنا قلّ واحد من الدائرة الوسيعة للقواعد النحوية.

٧. لأنّ حذف «مرحاً» يوجب تكليفاً بما لا يطاق أي عدم المشي على الأرض مطلقاً و هو قبيح منه عزّوجلّ.

٨. إذ لو حذف ﴿و أنتم سكارى﴾ لكان المعنى: ﴿لا تقربوا الصلوة﴾ و هو خلاف قوله تعالى: ﴿أقيموا الصلوة﴾.

٩. إذ لو حذف «كيئباً و كاسفاً و قليلَ الرجاء» لكان المعنى: «إنّما الميت من يعيش» فالموت و العيش متقابلان لا يجتمعان.

١٠. اعترض هذا بقولک «ما طاب محمّد إلّا نفساً» لأنک لو قلت «ما طاب محمّداً» لم يتمّ الكلام، و أجيب بأنّ كلامنا في التمييز بقطع النظر عن «ما و إلّا» كما أنّ الحال يتوقّف عليها المعنى بدون «ما و إلّا» فالتمييز لا يتوقّف عليه المعنى إذ كان بدونهما.

١١. و النسبة.

عـليّ إذا مـا زُرتُ ليـلى بـخُفيةٍ　　　زيـارةُ بـيتِ اللهِ رجلانَ حـافياً[١]

بخلاف التمييز و لذلك كان خطأً قولُ بعضهم في:

بـدأت «بـاسم الله» فـي النـظم أوّلاً　　　تـبارَكَ رحـماناً رحـيماً و مَـوْئِلاً

إنّهما[٢] تمييزان، و الصواب أنّ «رحمانا» باضمار أخصّ أو أمدح، و «رحيماً» حال منه، لانعت له، لأنّ الحقّ قول الأعلم و إبن مالك: إنّ الرحمن ليس بصفة بل علمٌ[٣]، و بهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، و قول قوم إنّه حالٌ.

و أمّا قول الزمخشري: إذا قلت «اللهُ رحمن» أتصرّفه أم لا؟[٤] و قول إبن الحاجب: إنّه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنّه لم يستعمل صفة[٥] و لا مجرّداً من «أل»[٦]، و إنّما حُذفت[٧] في البيت للضرورة، و ينبني على علميّته أنّه في البسملة و نحوها بدل لا نعتٌ[٨]، و أنّ «الرحيم» بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه و تعالى، إذ لا يتقدّم البدل على النعت، و أنّ السؤال الذي سأله الزمخشري و غيره «لِمَ قُدِّمَ الرحمن[٩] مع أنّ عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم: «عالمٌ نِحريرٌ، و جوادٌ فيّاضٌ» غيرمتّجه.[١٠]

و ممّا يوضح لك أنّه غير صفة مجيئُه كثيراً غيرَ تابعٍ نحو ﴿الرحمن عَلَّمَ

---

١. «رجلان» و «حافياً» حالان من الياء في «عليّ».

٢. أي «رحماناً» و «رحيماً».

٣. على هذا «رحيم» ليس نعتاً له لأنّه نكرة و «رحماناً» معرفة أيضاً و ليس «رحماناً» تمييزاً أو حالاً إذ هو معرفة و هما نكرتان.

٤. أي: أ تصرّفه فيكون مؤنّثه «رحمانة» أم لا فيكون مؤنّثه «رحمىٰ».

٥. حتّى يقال: أ يختتم مؤنّثه بالتاء أم لا.

٦. فكان في حالة الجرّ مجروراً دائماً لدخول «أل» عليه فلا جدوى للبحث أنّه منصرف أم لا.

٧. أي «أل».

٨. لأنّ العلم جامدٌ و النعت مشتقّ أو مؤوّل به.

٩. و هو أبلغ من الرحيم لزيادة المعنى.

١٠. لأنّ هذه العادة جرَت في الصفات و الرحمن علم لا صفة.

القرآنَ﴾ (الرحمن، ۱)، ﴿قُلْ ادعوا اللهَ أو ادعوا الرحمنَ﴾ (الإسراء، ۱۱۰)، ﴿إذا قيلَ لهم أسجدوا للرحمنِ قالوا و ما الرحمنُ﴾ (الفرقان، ۶۰).

والخامس: أنّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً، أو وصفاً يشبهه نحو ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يخرُجُون﴾[1] و قوله:

[عدس، مالعبادٍ عليک إمارةٌ] نَجَوْتِ و هذا تَحملينَ طليقُ[2]

أي: و هذا طليقٌ محمولاً لک، و لا يجوز ذلک في التمييز على الصحيح. فأمّا استدلال إبن مالک على الجواز بقوله:

وردْتُ بمثلِ السيّدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كميشٍ إذا عطفاه ماءً تَحلّبا[3]

و قوله:

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالعيشِ مُثرِياً و لم يُعنَ بالإحسانِ كانَ مُذَمَّما[4]

فسهوٌ، لأنّ «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور[5]، و الناصب للتمييز هو المحذوف، و أمّا قوله:

[ضيعت حزمي في ابعادي الأملا] و ما ارعَوَيتُ و شيباً رأسي إشتعلا[6]

و قوله:

أ نفساً تَطيبُ بنيلِ المُنى و داعي المنونِ يُنادي جِهارا[7]

فضرورتان.

السادس: أنّ حقّ الحال الإشتقاق و حقّ التمييز الجمود، و قد يتعاكسان فتقع

---

۱. «خُشَّعاً» جمع «خاشع» حال من الواو في «يخرجون» و «أبصارهم» فاعله.

۲. «تحملين» حال من الضمير في «طليق».

۳. «ماء» تمييز و «تحلّبا» عامله المؤخّر.

۴. «عيناً» تمييز و «قرّ» عامله المؤخّر.

۵. أي: كان أصلهما: «إذا تحلّبَ عِطفاه ماءً تحلّبا» و «إذا قرّ المرء عيناً قرّ» فالناصب «تحلّب» و «قرّ» المحذوفتان.

۶. «شيباً» تمييز و العامل «إشتعل».

۷. «نفساً» تمييز و العامل «تطيب».

الحال جامدة نحو «هذا مالُك ذَهَباً»[١] ﴿و تنحِتونَ الجبالَ بُيوتاً﴾[٢] (الأعراف،٧٤) و يقع التمييز مشتقّاً نحو «للّه دَرُّه فارِساً»[٣] و قولك «كرُمَ زيدٌ ضَيْفاً» إذا أردت الثناء على ضَيف زيد بالكرم[٤]، فإن كان زيد هو الضيفَ إحتمل الحال و التمييز[٥]، و الأحسن[٦] عند قصد التمييز إدخال «مِنْ» عليه، و اختلف في المنصوب بعد «حبّذا» فقال الأخفش و الفارسي و الربعي: حال مطلقاً[٧]، و أبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، و قيل: الجامد تمييز و المشتقّ حال، و قيل: الجامد تمييز و المشتقّ إن أريد تقييد المدح به كقوله:

يا حبّذا المالُ مبذولاً بلا سَرَفٍ[٨] ... ...

فحال و إلّا[٩] فتمييز نحو «حبّذا راكباً زيدٌ».

السابع: أنّ الحال تكون مؤكِّدة لعاملها نحو ﴿وَلّى مُدْبِراً﴾ (النمل،١٠)، ﴿فَتَبَسَّمَ ضاحكاً﴾ (النمل،١٩)، ﴿و لا تَعثَوا في الأرض مُفسِدين﴾[١٠] (البقرة،٦٠) و لا يقع التمييز كذلك، فأمّا ﴿إنّ عدّةَ الشهور عند الله إثنا عشرَ شهراً﴾ (التوبة،٣٦) فـ﴿شهراً﴾: مؤكّد لما فهم من ﴿إنّ عدّة الشهور﴾ و أمّا بالنسبة إلى عامله و هو ﴿إثنا عشر﴾ فمبيّن[١١]، و أمّا

---

١. «ذهباً» حال من «مالك» الخبر.

٢. «بيوتاً» حال من «الجبال».

٣. قال الرضي: احتمل أن يكون الحال والتمييز.

٤. أصله: كرُمَ ضيفُ زيدٍ، فكان الضمير محوّلاً عن الفاعل.

٥. أي: كرُم زيدٌ حالَ كونه ضيفاً أو من جهة كونه ضيفاً.

٦. أي: إذا احتمل الحال و التمييز في شيء واحد فإذا قصدت التمييز أدخلت عليه «مِنْ» البيانية فرقاً بينهما.

٧. في مقابل التفاسير المذكورة بعده.

٨. «مبذولاً» حال من «المال» و قصد به المدح، أي كون المال مبذولاً بلا سرفٍ.

٩. أي: و إن لا يرد به تقييد المدح.

١٠. فمعنى: «ولّى و مدبراً» و «تبسم و ضاحكاً» و «تعثوا و مفسدين» متساويان.

١١. حاصله أنّ التاكيد يقع إذا فُهِمَ من المؤكَّد معنى المؤكِّد. أمّا ﴿شهراً﴾ فلا يكون مؤكّداً لأنّه لا يفهم من ﴿إثنا عشر﴾ معناه و إن يفهم معناه من سائر أجزاء الكلام.

إجازة المبرّد و من وافقه «نِعمَ الرّجلُ رَجلاً زيدٌ» فمردودة[١]. و أمّا قوله:

تَـزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبيکَ فينا فَـنِعمَ الزادُ زادُ أبيکَ زاداً[٢]

فالصحيح أنّ «زاداً» معمول لـ«تزوّد»: إمّا مفعول مطلق إن أُريد به التـزوّد[٣]، أو مفعول به إن أُريد به شيء الذي يتزوّده من أفعال البرّ. و عليهما فـ«مثل» نعت له تـقدّم فصار حالاً[٤]. و أمّا قوله:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَـذَلَتْ رَدَّ التـحيّةِ نُطقاً أو بـإيماءِ

ففتاة: حالٌ مؤكّدة.[٥]

---

١. قيل: لأنّ التمييز تبيين و «رجلاً» نكرة و النكرة لا يبيّن المعرفة فالتركيب غير صحيح. أقول: إنّ اللام في «الرجل» على الأصحّ كما قاله السيوطي للجنسية و المعرّف بأل الجنسية في المعنى نكرة، فردّ ما قاله القائل.

٢. «زاداً» تمييز رافع للإبهام في «الزاد» الفاعل لـ«نعم».

٣. أي: المعنى المصدرية.

٤. لأنّ نعت النكرة إذا قدّم عليها أعرب حالاً.

٥. «فتاة» حال مؤكّدة من «الفتاة» الذي هو فاعل لـ«نعم». أقول: و غير هذين البيتين أبياتٌ كثيرة يقع التمييز فيه المؤكّدة و لم يرده المصنّف نحو:

و التغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم فـحلاً و أمُّـهم زَلاّء مِـنطيقُ

و لقد علمتَ بأنّ دينَ محمدٍ مـن خـير أديان البريّة ديـناً



أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١ـ الأوّل: إنقسامها باعتبار إنتقال معناها[١] و لزومه إلى قسمين: ***منتقلة*** و هو الغالب و ***ملازمة*** و ذلک واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤوّلة بالمشتقّ، نحو «هذا مالُک ذهباً» و «هذه جُبّتُک خزّاً»[٢] بخلاف نحو «بعتُه يداً بيدٍ»[٣] فإنّه بمعنى متقابضين، و هو وصفٌ منتقل[٤]، و إنّما لم يؤوّل في الأوّل[٥]، لأنّها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني[٦]، و كثيرٌ يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلّا مؤوّلة بالمشتقّ، و ليس كذلک.

---

١. أي: معنى الحال قد يعرض على ذي الحال فتكون منتقلة نحو: «جاء زيد راكباً» و أنّ معنى الحال ثابت لذي الحال نحو: «دعوتُ اللهَ سميعاً».

٢. فإنّ الذهبيّة لا تنفکّ عن الحال المعيّن وكذلک الخزّية لا تنفکّ عن الجبّة المعيّنة.

٣. «يداً» حال و «بيد» جار و مجرور متعلّق بمحذوف صفة له. و مثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالاً الأوّل و الثاني صفة قولک: «جاؤوا رجلاً رجلاً، و علّمته الحساب باباً باباً» فإنّ الثاني صفة عند إبن جنّي على حذف المضاف أي: ذا باب مفارق بابه و عن الزجاج أنّ الثاني توكيد الأوّل. و قيل: هو على حذف الفاء و قيل: المجموع حال على حدّ «الرمانُ حلوٌ حامضٌ».

٤. لأنّه ليس أبداً يكون البيع يداً بيدٍ.

٥. أي في الحالة الأولى، أي إذا كان الحال جامدة غير مؤوّلة بالمشتقّ.

٦. فإنّ المراد ليس خصوص اليد بل التقابض.

الثانية: المؤكّدة نحو ﴿وَلّى مُدبِراً﴾ (النمل،۱۰) قالوا: و منه ﴿هو الحقُّ مُصَدِّقاً﴾ (فاطر،۳۱) لأنّ الحقّ لا يكون إلّا مصدّقاً، و الصواب أنّه يكون مصدّقاً و مكذّباً[۱] و غيرهما، نَعم إذا قيل «هو الحقُّ صادقاً» فهي مؤكّدة.[۲]

الثالثة: التي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها، نحو ﴿و خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً﴾ (النساء،۲۸) و نحو «خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ مِن رِجْليها» الحال «أطول» و «يديها» بدل بعض، قال إبن مالك بدر الدين[۳]: و منه ﴿و هو الذي أُنزل إليكم الكتابَ مُفصّلاً﴾ (الأنعام،۱۱۴) و هذا سهو منه، لأنّ الكتاب قديم[۴].

و تقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، و منه ﴿قائماً بالقسطِ﴾ (آل عمران،۱۸) إذا أعرب حالاً.[۵] و قول جماعة «إنّها مؤكّدة» وَهَمٌ، لأنّ معناها غير مستفاد ممّا قبلها.[۶]

۲ ـ *الثاني:* انقسامها بحسب قصدها لذاتها و للتوطئة[۷] بها إلى قسمين:

---

۱. أي: مصدّقاً للحق و مكذّباً للباطل. و قوله «غيرهما» كالإنشائيات و ردّ بأنّ كون الحق و هو القرآن مصدّقاً و مكذّباً بالنظر إلى ذاته و إن إتّفق أنّه هنا لا يكون إلّا مصدّقاً لما ... و هو التوراة، و النسخ ليس تكذيباً و المصنّف لم ينظر اتمام الكلام و هو قوله «لما معهم» بل نظر لقوله «مصدّقاً» فقط فأعترض، انتهى كلام الدسوقي. أقول: نظر المصنّف إلى نفس الحال من غير التوجّه إلى سائر معمولاته لا يبعد عن الصواب.

۲. لأنّ الحقّ و صادق معناهما واحد و هو المطابق للواقع.

۳. هو الذي بعنون في البهجة المرضية بإبن الناظم و هو ولد إبن مالك جمال الدين، و جمال الدين صاحب الألفيّة و الكافية والتسهيل و شرحهما، و بدر الدين مصنف شرح لألفيّة أبيه.

۴. هذا مبني على مقالة الأشاعرة و مقالتهم باطلة عند الإماميّة كما ذكر في الكتب الكلامية.

۵. ذو الحال هو الضمير في «لا إله إلاّ هو» و أجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة «الله» على الحمل بناء على جواز الإتّساع في الفصل بين الصفة و الموصوف.

۶. أعترض بأنّ الله ذات يستجمع فيه صفات كمالية، و القائمية بالقسط قسم منها ويستفاد من الله هذه الصفة فهو تأكيد. أقول: إنّ لفظة الله ليس صريحاً في إفادة معنى القائمية بالقسط بل يشمل هذا المعنى إجمالاً فلا يكون القائم بالقسط تأكيداً له.

۷. مصدر باب تفعيل على زنة «تفعلة» بمعنى إحضار المقدّمات.

مقصودة[1] و هو الغالب، و **موطّئة**[2] و هي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشَراً سَوِيّاً﴾[3] (مريم،١٧) فإنّما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويّاً»، و تقول «جاءني زيدٌ رجلاً مُحسناً».[4]

٣ـ الثالث: انقسامها[5] بحسب الزمان إلى ثلاثة: **مقارنة**[6] و هو الغالب، نحو: ﴿هذا بَعلي شَيخاً﴾ (هود،٧٢) و **مقدّرة**[7] و هي المستقبلة كـ«مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»[8]، أي مقدّراً ذلك[9]، و منه ﴿فادخلوها خالدين﴾[10] (الزمر،٧٣)، ﴿لَتدخُلَنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمِنين محلِّقين رؤوسَكم و مقصِّرين﴾[11] (الفتح،٢٧) و **محكيّة** و هي الماضية[12] نحو «جاء زيدٌ أمس راكباً».[13]

٤ـ الرابع: انقسامها بحسب التبيين و التوكيد إلى قسمين: **مبيّنة** و هو الغالب، و

---

١. أنّ القصد في إتيان الحال نفسها نحو «جاء زيدٌ راكباً».

٢. بأن لا يكون القصد من إتيان الحال نفسها بل مقدّمة لشيء آخر.

٣. فـ«بشراً» حال للمجرور في «لها» و «سويّاً» صفة له.

٤. فـ«رجلاً» حال من «زيد» ذكر مقدّمة لذكر «محسناً» الذي صفة له.

٥. أي إنقسام الحال المنتقلة فإنّ الحال الملازمة ليس زمان له فلا يدخل في أحد الأقسام الثلاثة.

٦. بأن يكون زمان الحال مقارنة لعاملها فإذا كان العامل ماضياً فتكون ماضياً وكذا في الحال و الإستقبال.

٧. و يقال لها منويّة و هو بأن يكون زمان وقوع الحال بعد زمان العامل فقوله «و هي مستقبلة» بالنسبة إلى زمان ذي الحال لا زمان المستقبل بخصوصيّته.

٨. «معه» خبر مقدّم و «صقر» مبتدأ مؤخّر و الجملة صفة لرجل و «صائداً» حالٌ منه و الضمير في «به» يرجع إلى الصقر.

٩. أي حال كون الرجل مقدّراً له ذلك الصيد غداً.

١٠. فالخلود في جهنّم يكون بعد الدخول فيه.

١١. أي: أدخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدّرين الحلاق، فـ«محلقين» حال مقدّرة لأنّ الحلق يكون بعد الدخول في المسجد الحرام أمّا «آمنين» فيكون حالاً مقارنة فلا شاهد فيه.

١٢. أي بالنسبة إلى زمن ذي الحال لا الماضي بخصوصيّته.

١٣. على فرض أنّ ركوب زيد كان قبل مجيئه.

تسمّى مؤسّسة[1] أيضاً، و **مؤكّدة**، و هي التي يستفاد معناها بدونها، و هي ثلاثة: مؤكّدة لعاملها نحو ﴿ولّى مُدبراً﴾[2] (النمل،١٠) و مؤكّدة لصاحبها نحو «جاء القومُ طُرّاً»[3] و نحو ﴿لآمَنَ من في الأرض كلّهم جميعاً﴾[4] (يونس،٩٩) و مؤكّدة لمضمون الجملة[5] نحو «زيدٌ أبوك عطوفاً»[6] و أهمل النحويون المؤكّدة لصاحبها، و مثّل إبن مالك و ولده بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، و هو سهوٌ.

و ممّا يشكل قولهم في نحو «جاء زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ»: إنّ الجملة الإسمية حال، مع أنّها لاتنحلّ إلى مفرد، و لا تُبيّنُ هيئة فاعل و لا مفعول،[7] و لا هي حال مؤكّدة، فقال إبن جنّي: تأويلها «جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه»، يعني فهي كالحال و النعت السببيّين[8] كـ«مررت بالدار قائماً سكّانُها، و برجلٍ قائمٍ غلمانُه» و قال إبن عمرون: هي مؤوّلة بقولك «مبكّراً»[9] و نحوه[10]، و قال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنّما الجملة مفعول معه، و أثبت مجيء المفعول معه جملة، و قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿و البحرُ يَمُدُّه مِن بعده سبعةُ أبحرٍ﴾ (لقمان،٢٧) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

---

١. لأنّها تؤسّس معنىً جديداً غيرَ مستفادٍ من المؤكَّد بخلاف المؤكِّدة فإنّها تؤكّد معنى المؤكَّد.

٢. معنى «مُدبراً» يفهم من «ولّى» لأنّ «ولّى» و «أدبر» كانا مترادفين.

٣. أي جميعاً فمعنى الجمعيّة يستفاد من القوم لأنّ الجمع المحلّى باللام يفيد العموم.

٤. معنى الجمعيّة يستفاد من «مَن» لأنّه من صيغ العموم.

٥. معنى العطوفة يستفاد من أبوه لأنّ الأبوّة و الأميّة معنيان اللذان يستلزمان العطوفة للولد.

٦. عامل الحال و صاحبه محذوفتان، أي: أحقّه عطوفاً. قال السيوطي: إن توكد الحال جملةً معقودةً من إسمين معرفتين جامدين لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك فعاملها مقدّر. و قيل: عاملها المبتدأ. و قيل: الخبر الواقع في الجملة و لفظ الحال يؤخّر وجوباً لعدم جواز تقدّم المؤكّد بالكسر على المؤكّد بالفتح.

٧. لأنّ شرط الحال أن تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما.

٨. أي اللذان لا يبيّنان صفة المتبوع أو حاله بل يبيّنان صفة أو حال متعلّق المتبوع.

٩. أي داخلاً في الصباح.

١٠. أي كـ«مقاتلاً» بالنسبة إلى قوله: «جاء علي عليه السلام و لباسه أصفر»، لأنّ المراد أنّ تأويله بكلمة من مضمون الكلام.

و قد أغتدي و الطيرُ في وُكُناتِها [بمنجرد قيد الأوابد هيكل]

و «جئتُ و الجيشُ مصطفٍّ» و نحو هما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف[1]، فلذلک عريتْ عن ضمير ذي الحال، و يجوز أن يقدّر «و بحرها» أي و بحرالأرض.

---

۱. فهذه الأمثلة يؤوّل بالظروف المستقرّة التي عاملها محذوفة فالضمير العائد إلى ذي الحال مستتر في متعلّقها فلذلک عريت عن ضمير ذي الحال. تقدير الكل: «جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس»، «البحر مقارناً لوقت مدّ البحر الخ»، «قد أغتدي مقارناً لوقت كون الطير في وكناتها»، «جئت مقارناً لاصطفاف الجيش».



إعراب أسماء الشرط و الإستفهام و نحوها

اعلم أنّها إن دخل عليها جار أو مضاف[1] فمحلّها الجر نحو ﴿عَمَّ[2] يتساءلون﴾ (النبأ،١) و نحو «صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُک» و «غلامُ مَن جاءک» و إلّا فإن وقعت على زمان نحو ﴿أيّانَ يُبعَثون﴾ (النحل،٢١) أو مكان نحو ﴿فأين تذهبون﴾ (التكوير،٢۶) أو حدث[3] نحو ﴿أيَّ مُنقَلبٍ ينقلبون﴾ (الشعراء،٢٢٧) فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً، و إلّا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ نحو «من أبٌ لک» فهي مبتدأة، أو إسم معرفة نحو «من زيدٌ» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق[4]، و لا يقع هذان النوعان[5] في أسماء الشرط، و إلّا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو «من قام» و نحو «من يقمْ أقمْ معه» و الأصحّ أنّ الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، و إن وقع بعدها فعل متعدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو ﴿فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرون﴾ (غافر،٨١) و نحو ﴿أيّاً ما تدعوا[6]﴾ (الإسراء،١١٠) و نحو ﴿مَن

---

١. من هذا يعلم أنّ قولهم «إنّ أسماء الشرط و الإستفهام لا يعمل فيها ما قبلها» إذا لم يكن جاراً أو مضافاً و إلّا عَمِلَ.

٢. مركّبة من «عن» و «ما» فأبدلت النون ميماً و أدغمت. و القاعدة أنّه إذا دخل الجار على «ما» الإستفهامية أسقطت ألفها. قيل: فرقاً بينها و بين «ما» الموصولة كما ذكر في الباب الأوّل مبحث «ما».

٣. أي مصدر.

۴. أي الخلاف الذي يقع بين سيبويه و الجمهور في موضع الثالث الذي يجب الحكم بإبتدائيّة المقدّم.

۵. أي إذا كان بعد إسم الشرط نكرة أو معرفة لأنّ أسماء الشرط إنّما يدخل على جملة الشرط و هي لا بدّ أن تكون فعليّة. أظنّ أيضاً لا يقع القسم الذي دخل عليه حرف الجر أو المضاف في أسماء الشرط.

۶. «أيّاً» مفعول به «لتدعوا» و «ما» زائدة. و يجزم «يدعوا» لأنّه شرط «لأيّاً» فكلّ من «أيّ» و «يدعوا» يعمل في الأخرى.

يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له﴾ (الأعراف،١٨۶) و إن كان واقعاً على ضميرها[1] نحو «مَن رأيته» أو متعلّقها نحو «من رأيتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بـمحذوف مـقدّر بـعدها يـفسّره المذكور.[2]

تنبيه

و إذا وقع إسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنّه إسم تامّ[3]، و فـعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك «من يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك «كلٌّ من الناس يقوم»؟ أو فعل الجواب لأنّ الفائدة به تمّت[4]، و لالتزامهم عود الضمير منه إليه[5] على الأصحّ، و لأنّ نظيره هو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهمٌ»؟[6] أو مجموعهما لأنّ قولك «مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه» بمنزلة قولك «كلٌّ من الناس إن يقمْ أقمْ معه»؟[7] و الصحيح الأوّل، و إنّما توقّفتْ الفائدة على الجواب من حيث التعلّق فقط ، لا من حيث الخبريّة.[8]

---

١. أي ضمير الذي يعود إلى إسم الشرط أو الإستفهام.

٢. فهو من باب الإشتغال فينصب أو يرفع بحسب ما يقتضيه هذا الباب.

٣. أي: ليس بموصول و لا موصوف.

۴. إذ جملة الشرط لا يتمّ الفائدة إلّا بالجواب و إلّا لا يصحّ السكوت على جملة الشرط كما ذكر في علم المعاني.

۵. أي من الجواب إلى إسم الشرط.

۶. فجملة «له درهم» جزاء و خبر لـ«الذي» الذي له معنى الشرط.

٧. نظيره قولنا في «أنت لا تمشِ في الأرض مَرَحاً» أنّ «لا تمشِ» خبرٌ و «مَرَحاً» قيد له لا الخبر.

٨. ظاهره أنّ كون «إن يقمْ أقمْ معه» خبراً. هذا محلّ إتّفاق مع أنّهم قالوا أيضاً: هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب. فتأمّل.



مُسوّغات الإبتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل[1] المتقدّمون في ضابط ذلک إلّا على حصول الفائدة، و رأي المتأخّرين أنّه ليس أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتّبعوها، فمِن مُقِلّ مُخِلّ و مِن مُكثِر مُورِد ما لايصلح أو مُعدِّد لأمور متداخلة، و الذي يظهر لي أنّها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة (لفظاً أو تقديراً أو معنى) ***(فالأوّل)*** نحو ﴿و أجلٌ مسمّى عنده﴾[2] (الأنعام،٢)، ﴿و لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ﴾ (البقرة،٢٢١) و قولک «رجلٌ صالحٌ جاءني» و من ذلک قولهم «ضعيفٌ عاذَ بقَرْمَلَةٍ» إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، و هو موصوف، و النحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف، و الصواب ما بيّنتُ.[3] و ليست كلّ صفة تُحصّل الفائدة، فلو قلت «رجلٌ من الناس جاءني»[4] لم يجز. ***(و الثاني)*** نحو قولهم «السمنُ منوانِ بدرهمٍ» أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ» و:

قدرٌ احلّک ذا المجاز [و قد أرى   و أبي مالُک ذو المجاز بدار]

إذ المعنى شرٌّ أيُّ شرٍ، و قدرٌ لا يُغالب. ***(و الثالث)*** نحو «رُجيلٌ جاءني» لأنّه في

---

١. أي: لم يعتمد.

٢. «أجل» مبتدأ و «مسمّى» صفته و «عنده» خبرٌ له.

٣. ففي مثال: «ضعيفٌ عاذَ بقرملةٍ»، «ضعيف» مبتدأ عند النحويين و لكن المبتدأ عند المصنّف هو «رجل» المحذوف.

٤. لأنّه واضح أنّ كلّ رجل كان من النّاس فلا فائدة في ذكر هذه الصفة.

معنى رجل صغير، و قولهم «ما أحسنَ زيداً» لأنّه في معنى شيء عظيم حَسَّنَ زيداً، و ليس في هذين النوعين[1] صفة مقدّرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إمّا رفعاً نحو «قائمٌ الزيدان»[2] عند من أجازه، أو نصباً نحو «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ» و «أفضل منک جاءني» إذ الظرف[3] منصوب المحلّ[4]

---

۱. أي باب التصغير و التعجّب، و قوله «فيكونا» أي: حتّى يكونا.

۲. «قائم» مبتدأ وصفي و «الزيدان» فاعله الذي سدّ مسدّ الخبر و ذلک عند من أجاز وقوع المبتدأ الوصفي في غير النفي و الإستفهام و هو الأخفش و الكوفيون. أمّا «أ قائم الزيدان» فللإبتداء بها مسوّغ آخر و هو وقوعها بعد همزة الإستفهام.

۳. يطلقون الظرف على الجار و المجرور كما هنا و القصد أنّ «بمعروف» في محلّ النصب بالمصدر و هو «أمر» و «منک» في محلّ النصب للوصف و هو «أفضل».

۴. إنّا لا نسلّم تعلّق الجار و المجرور بمتعلّق فضلاً عن النصب به. فإن أعترض علينا بأنّ الجار يربط معنى الفعل أو شبهه بالمجرور من في مثل «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» كانت لإبتدائية السير. قلنا: ليس الصحيح أنّ كلّ مايربط معنىً إلى شيء كان معمولاً له و لوكان كذلک للزم أن يكون للجملة المفسّرة و الصلة محلّ من الإعراب لأنّهما يربطان معنى بالمفسّر و الموصول و كذا كثيرٌ من الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب و أيضاً كثير من الحروف كـ«إلّا و إنّ و ...». و لو سلّمنا فعلينا أن نقدّر المتعلّق في كلّ خبر و صفة و حال فكان تقدير «زيد أخوک» زيد كانَ أخاک، إذ لا فرق بين كون الزيد في الدار أو كونه أخاً لک. و ممّا يقوي قولنا أنّ وجوب المتعلّق بل جوازه ليس قول كلّ النحويين بل بعضهم. قال المصنّف في إبتداء الباب الثالث من هذا الكتاب: «زعم الكوفيون و إبنا طاهر و خروف، أنّه لا تقدير في نحو «زيد عندک، عمرو في الدار» ثمّ إختلفوا: فقال إبن طاهر و خروف: الناصب مبتدأ و زعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوک، و ينصبه إذا كان غيره وأنّ ذلک مذهب سيبويه. و قال الكوفيين: الناصب أمر معنوي و هو كونهما مخالفين للمبتدأ. إنتهى.

علينا أن نقول: لماذا لا يتعلّق بعض الحروف الجر كـ«رُبّ، ک، عدا و خلا و...» بخلاف الأخرى، قال إبن هشام في توجيه هذه المورد كلماتٍ لا طائل عليها، منها في عدم تعلّق «عدا و خلا و حاشا إذا جرّوا»: و لو صحّ أن قال إنّها متعلّقة لصحّ ذلک في «إلّا». نقول: إن كان الحمل على «إلّا» دليل على عدم تعلّق «حاشا و عدا و خلا» فحمل سائر الحروف عليهم دليل على عدم تعلّق حروف الجر، لكن لا يخفي عليک أنّه يلزم أن يقدّر العامل في المجرور بـ«في» لأنّه عامل على كونه مفعولاً فيه لا على لزوم تعلّق الحروف الجر. و قد تقدّم أنّ قول الكوفيين و إبني طاهر و خروف كان في الظروف والمجرور بـ«في» بدليل قولهما «أنّه لا تقدير في نحو زيد عندک و عمرو في الدار» فتأمّل.

بالمصدرِ و الوصفِ أو جرّاً[1] نحو «غلامُ إمراةٍ جاءني» و «خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللهُ» و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثّلنا، أو معرفة و المضاف ممّا لا يتعرّف[2] بالإضافة نحو «مثلُک لا يبخلُ» و «غيرُک لا يجودُ» و أمّا ما عدا ذلک فإنّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

و الثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممّا يسوّغ الإبتداء به نحو ﴿*طاعةٌ و قولٌ معروفٌ*﴾(محمد،٢١) أي أمثلُ من غيرهما[3]، و نحو ﴿قولٌ معروفٌ و مغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذىً﴾[4](البقرة،٢٦٣) و كثير منهم أطلق العطفَ و أهمل الشرطَ[5]، منهم إبن مالک، و ليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله:

عندي اصطبارٌ، و شكوى عند قاتلتي ... فهل بأعجبَ من هذا إمرؤٌ سمعا

إذ يحتمل أنّ الواو هنا للحال، و سيأتي أنّ ذلک مسوّغ، و إن سُلم العطف فثَمّ صفة مقدّرة يقتضيها المقام، أي و شكوى عظيمة، على أنّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كلّه، فإنّ الخبر هنا ظرف مختصّ، و هذا بمجرّده مسوّغ كما قدّمنا، و كأنّه توهّم أنّ التسويغ مشروط بتقدّمه على النكرة، و قد أسلفنا أنّ التقديم إنّما كان لدفع توهّم الصفة، و إنّما لم يجب هنا[6] لحصول الإختصاص بدونه[7]، و هو ما قدّمناه من الصفة المقدّرة،أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلک جاز تأخّر الظرف كما في قوله تعالى ﴿و أجلٌ مسمّىً عنده﴾(الأنعام،٢).

---

١. عند من يرى أنّ المضاف عامل في المضاف إليه.

٢. أي كان من الأسماء المتوغّلة في التنكير نحو مثل، الجهات الستّ و... .

٣. أي أفضل من غيرهما، خبر محذوف و يجوز أن تجعل المبتدأ محذوفاً أي: المطلوب منّا طاعةٌ و قولٌ معروفٌ.

۴. هذا مثال لما كان المعطوف ممّا ليس له مسوّغ.

۵. فقالوا: أحد من المسوّغاتِ العطفُ فلا تعرّضوا بكون المعطوف أو المعطوف عليه صالحاً للإبتدائيّة.

۶. فلم يجب التقديم لحصول الإختصاص و عدم اللبس بالصفة دون التقديم لأنّ وجود الصفة المقدّرة يستغني النكرة عن الوصف فينتفي اللبس إه دسوقي. أقول: لا ضيرَ لأنْ يكون للنكرة صفتان فقد حصل اللبس.

٧. هذا سهو من المصنّف لأنّ عدم تقديم الخبر على مذهبه لايكون لوجود المسوّغ الأخرى بل لعدم التباسه بالوصف فكان عليه أن يقول: «إنّما لم يجب هنا لعدم توهّم التوصيف».

فإن قلت: لعلّ الواو للعطف، و لا صفة مقدّرة، فيكون العطف هو المسوّغ.

قلت: لا يسوّغ ذلك، لأنّ المسوّغ عطف النكرة، و المعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

فإن قيل: يحتمل أنّ الواو عطفت إسماً و ظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين[1] مختلفين، إذ الإصطبار معمول للإبتداء، و الظرف معمول للإستقرار.

فإن قيل: قَدِّرْ لكلّ من الظرفين استقراراً، و اجعلْ التعاطف بين الإستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الإستقرار الأوّل خبر، و هو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، و اختاره إبن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

و الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال إبن مالك: أو جملة[2]، نحو ﴿ و لدنيا مزيدٌ﴾ (ق،۳۵) و ﴿ لكلّ أجلٍ كتابٌ﴾ (الرعد،۳۸) و «قَصَدَکَ غلامُه رجلٌ»[3] و شرط الخبر فيهنّ الإختصاص[4]، فلو قيل «في دارٍ رجلٌ» لم يجز، لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلک، قالوا: و التقديم. فلا يجوز «رجلٌ في الدارِ».

و أقول: إنّما وجب التقديم هنالدفع توهّم الصفة، و اشتراطه هنا يُوهم أنّ له مدخلاً

---

۱. لأنّ عامل الإستقرار هو المبتدأ و عامل المبتدأ هو معنوي، و بديهٌ أنّ هذا على القول بأنّ العامل في الخبر هو المبتدأ و أمّا على القول بأنّ العامل في الخبر و المبتدأ معنوي فلا إشكال.

۲. في بعض النسخ: «أو جملة عند سيبويه».

۳. جملة «قصدک غلامه» الفعل و الفاعل و المفعول، خبر للرجل».

۴. المراد بالإختصاص أن يكون ما أضيف إليه الظرف و المجرور أو المسند إليه في الجملة يصحّ الإبتداء به و لا شکّ أنّ «نا» في «لدنيا» يصحّ الإبتداء به لأنّه معرفة و كذا «كل أجل» لأنّ القصد منه العموم و كذا «غلامه» لأنّه معرفة لإضافته إلى الضمير.

في التخصيص، و قد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، و ذاک موضعها.

والخامس: أن تكون عامّة[1]: إمّا بذاتها[2] كأسماء الشرط و أسماء الإستفهام، أو بغيرها[3] نحو «ما رجلٌ في الدار» و «هل رجلٌ في الدار ؟» و ﴿ أإلهٌ مع الله ﴾[4] (النمل،۶۰) و في شرح منظومة[5] إبن حاجب له[6] أنّ الإستفهام المسّوغ للإبتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو «أرجلٌ في الدار أم إمرأة ؟» كما مثّل به في الكافية، و ليس كما قال.

والسادس: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة[7] من حيث هي، نحو «رجلٌ خيرٌ من إمرأةٍ» و «تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ».[8]

والسابع: أن تكون في معنى الفعل، و هذا شامل لنحو «عجبٌ لزيدٍ» وضبطوه بأن يراد بها التعجّب[9]، و لنحو ﴿ سلامٌ على إل ياسين ﴾ (الصافات،۱۳۰) و ﴿ ويلٌ للمطفّفين ﴾ (المطففين،۱) و ضبطوه بأن يراد بها الدعاء[10]، و لنحو «قائمٌ الزيدان» عند من

---

۱. يعني العموم الشمولي، و هو تامّ الفائدة و أصل المنع في النكرة هو عمومها البدلي و هو مبهم الفائدة حيث لم يتعلّق بالإبهام غرض.

۲. أي: يفيد العموم في ذاته مع عدم الإستعانة بغيرها كأسماء الشرط و الإستفهام و «كلّ» المضاف للنكرة و كالجمع المحلّى باللام.

۳. أي: يفيد العموم لا في ذاته بل بإستعانة غيرها كالنكرة باستعانة أداة النفي والإستفهام و لهذا مُثّل بمثالين. قيل: دليل إلحاق الإستفهام بالنفي لأنّ الإستفهام لايدلّ على نفي و لا إثبات والأصل في الأشياء هو العدم.

۴. الإستفهام للإنكار تدخل في النفي.

۵. وضع إبن حاجب كتابه «الكافية» ثمّ نظمه و سمّاه «الوافية في نظم الكافية» ثمّ شرح منظومته هذه.

۶. أي: لإبن حاجب.

۷. قال الدسوقي: و الأولى حذف «صاحب» و رجع إبن حاجب هذا بالعموم.

۸. جاء ذلک في صحيح زرارة المروي عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في محرم قتل جرادة؟ قال: يطعم التمرة، و تمرة خير من جرادة.

۹. أي: أتعجّب من زيد.

۱۰. معنى مثال الأوّل: أدعو لهم. و الثاني: أدعو عليهم.

جوّزها[١]. و على هذا ففي نحو «ما قائمٌ الزيدان» مسوّغان[٢] كما في قوله تعالى ﴿و عندنا كتابٌ حفيظٌ﴾[٣] (ق،٤) مسوّغان، و أمّا منع الجمهور لنحو «قائمٌ الزيدان» فليس لأنّه لا مسوّغ فيه للإبتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل و هو الإعتماد[٤]، أو لفوات شرط الإكتفاء بالفاعل[٥] عن الخبر و هو تقدّم النفي أو الإستفهام، و هذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنّه لا يكفي مطلق الإعتماد، فلا يجوز في نحو «زيدٌ قائمٌ أبوه» كون قائم مبتدأ و إن وجد الإعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أنّ اشتراط الإعتماد و كون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل، بدليلين: ***أحدهما:*** أنّه يصحّ «زيدٌ قائمٌ أبوه أمس»[٦] ***والثاني:*** أنّهم لم يشترطوا لصحّة نحو «أقائمٌ الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلک الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرةٌ سجدتْ» و «بقرةٌ تكلّمت» إذ وقوع ذلک من أفراد هذا الجنس غير معتاد[٧]، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجلٌ مات» و نحوه.

والتاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائية نحو «خرجتُ فإذا أسد أو رجل في الباب» إذ

---

١. هو الأخفش والكوفيون. فالمعنى: قام الزيدان.

٢. إعلم أنّ في نحو «قائمٌ الزيدان» مسوّغان: العمل و معنى الفعل. فعلى هذا في نحو «ما قائمٌ الزيدان» ثلاث مسوّغات: الإثنان المذكوران والنفي، اللّهمّ إلّا أن يقال: هو ينظر إلى المسوّغين فقط: معنى الفعل والنفي لأنّ البحث في تسويغ معنى الفعل في «قائم الزيدان» فزاد النفي فكان له مسوّغان.

٣. «كتاب» مبتدأ و مسوّغاه: النعت أي الحفيظ، و كون الخبر ظرفاً مختصّاً أي عندنا.

٤. هو أن يسبق بنفي أو إستفهام أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو الألف و اللام (الموصولة أو التعريف على كلا القولين).

٥. أي لا يكون المبتدأ وصفياً و الفاعل ساداً مسدّ الخبر إلّا أن يسبق بنفي أو إستفهام، و هذان لا يوجدان في، قائم الزيدان».

٦. زمن الوصف ليس الحال و لا الإستقبال بل زمانه ماضٍ بدليل «أمس» و الحال أنّ «قائم» عَمِلَ في «أبوه» عملَ الرفع.

٧. أي غير معمول و خلاف العادة.

لا توجب العادة ألّا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

والعاشر: أن يقع في أوّل جملة حالية كقوله:

سَرَيْنا و نجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بَدا مُحياك أخفى ضوءُه كلّ شارقٍ[1]

و علّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، و من ذلک قوله:

الذئبُ يطرُقُها في الدهر واحدةً و كلّ يومٍ تراني مُديةٌ بيدي[2]

و بهذا[3] يعلم أنّ اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

و نظير هذا الموضع قول إبن عصفور في شرح الجمل: تكسر «إنّ» إذا وقعت بعد واو الحال، و إنّما الضابط أن تقع في أوّل جملة حالية[4]، بدليل قوله تعالى: ﴿و ما أرسلنا قبلک من المرسلينَ إلّا إنّهم ليأكلون الطعامَ﴾ (الفرقان،٢٠) و من روى «مُدية» بالنصب فمفعول لحال محذوفة أي: حاملاً أو مُمسكاً، و لا يحسن أن يكون بدلاً[5] من الياء، و مثّل إبن مالک بقوله تعالى: ﴿و طائفةٌ قد أهمّتهُم أنفسُهم﴾ (آلعمران،١٥٤) و قول الشاعر:

عَرَضْنا فسَلَّمْنا فسَلَّمْ كارِهاً علينا و تبريحٌ من الوجدِ خانِقُه

و لا دليل فيها لأنّ النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت و مقدّرة في الآية[6]، أي: و طائفةٌ من غيركم، بدليل ﴿يغشى طائفةً منكم﴾.

---

١. الشاهد في «نجم» فهو مبتدأ و «قد أضاء» خبره و الجملة حال من «نا» في «سرينا».

٢. الشاهد في البيت جواز كون المبتدأ «مدية» نكرة لأنّه واقع في أوّل جملة حالية.

٣. أي يكون المبتدأ «مُدية» واقعاً في أوّل جملة حالية لا واو فيها.

۴. سواء وقع بعد الواو أم لا.

۵. لأنّه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلّا بشرط أن يكون بدل كلّ مفيد للإحاطة نحو: «تكون لنا عيداً لأوّلنا و آخرنا» أو بعض نحو «أعجبتني وجهُک» أو إشتمال نحو: «أعجَبْتني كلامُک» و يمتنع إن لم يفد إحاطةً في بدل الكلّ خلافاً للأخفش. قيل: دليله دليل منع سيبويه «مررت بي المسكين و بک المسكين». قيل: لأنّه لا يصحّ هنا إلّا بدل إشتمال و لكن ضابطه و هو إنتظار النفس للبدل غير موجود.

۶. فإنّا يخصّص «تبريح» بصفة مذكورة و هو «من الوجد» و «طائفة» بصفة مقدّرة أي «من غيركم» فلا دليل لإدّعاء إبن مالک أنّ مسوّغ النكرة وقوعها في أوّل الجملة الحالية.

و ممّا ذكروا من المسوّغات: أن تكون النكرة محصورة نحو «إنّما في الدارِ رجلٌ» أو للتفصيل نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته و رجلٌ أهنته» و قوله:

فأقبلتُ زَحفاً على الرُكبتين ... فثوبٌ نسيتُ و ثوبٌ أجُرّ[1]

و قولهم «شهرٌ ثرى و شهرٌ ترى و شهر مَرعى» أو بعد فاء الجزاء نحو «إن مضى عَيْرٌ فعيرٌ في الرِباط».

و فيهنّ نظر، أمّا الأولى فلأنّ الإبتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنّما»[2]، و أمّا الثانية فلإحتمال «رجل» الأوّل للبدلية و الثاني عطف عليه، كقوله:

و كنتُ كذي رِجْلينِ رِجلٍ صحيحةٍ ... و رِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ

و يسمّى بدل التفصيل، و لإحتمال شهر الأوّل الخبريةَ، و التقدير: أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ندٍ، و شهر ترى فيه الزرع، و شهر ذو مرعى، و لإحتمال «نسيت» و«أجرّ» للوصفية و الخبر محذوف أي: فمنها ثوبٌ نسيته[3]، و منها ثوبٌ أجرّه، و يحتمل أنّهما خبران و ثمّ صفتان مقدّرتان[4]، أي: فثوبٌ لي نسيته و ثوبٌ لي أجرّه، و إنّما نسي ثوبَه لشُغلِ قلبه بها[5] كما قال:

[و مثلك بيضاء العوارض طفلة] ... لَعُوبٍ تُنَسّيني إذا قُمتُ سِربالي

و إنّما جرّ الآخر ليعفي الأثر عن القافة[6]، و لهذا[7] زحف على ركبتيه، و أمّا الثالثة

---

١. «ثوب» مبتدأ و «نسيت» خبره و المسوّغ التفصيل بعد الإجمال لأنّ الأصل «على الركبتين في ثوبين فثوب...».

٢. إذ «رجل» قد خصّص بكون خبره جاراً ومجروراً مختصّاً.

٣. «منها» خبر و «ثوب» مبتدأ و «نسيته» صفته و كذا «منها ثوب أجرّه» و على هذا لـ«ثوب» مسوّغان: الصفة المقدّرة و كون الخبر جاراً و مجروراً مختصّاً.

٤. «ثوب» مبتدأ و الجار و المجرور صفته و «نسيته» خبره و على هذا يكون له مسوّغان أيضاً: الصفة المذكورة و كون الخبر جملة على قول إبن مالک.

٥. أي بهذه الإمرأة.

٦. القافة جمع قائف: أي: ليخفى الأثر عن القافة الذين يعرفون أقدام كلّ من مشى.

٧. أي: و لأجل إخفاء الأثر عن القافة زحف على ركبتيه و لم يمش.

فلأنّ المعنى فعير آخرُ، ثمّ حذفت الصفة.و رأيت في كلامِ محمّد بن حبيبَ ـ و حبيب ممنوع من الصرف لأنّه إسم أمّه[1] ـ قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، و هذا دليل على أنّه[2] خبر، و لابدّ من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.[3]

---

١. سبباه: العلميّة و التأنيث و إنّما نُسب إليها لأنّ أباه لاعَنَها.

٢. أي: أنّ الشهر.

٣. أي: أشهر المطر شهر ترى و...، إذ لا معنى في «المطرُ شهرُ ثرى و...».



أقسام العطف

و هي ثلاثة:

١ ـ *أحدها:* العطف على اللفظ، و هو الأصل، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ و لا قاعدٍ» بالخفض، و شرطه إمكان توجّه العامل[1] إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من إمرأةٍ و لا زيدٍ» إلّا الرفع عطفاً على الموضع، لأنّ «مِن» الزائدة لا تعمل في المعارف و قد يمتنع العطف على اللفظ و على المحلّ جميعاً، نحو «ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعدٌ» لأنّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب[2]، و في العطف على المحلّ اعتبار الإبتداء مع زواله بدخول الناسخ[3]، و الصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

٢ ـ *و الثاني:* العطف على المحلّ، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ و لا قاعداً» بالنصب، و له

---

١. و الذي أراه أنّ هذا الشرط ليس بصحيح إذ يلزم أن يقدّر فعل في مثل «جاء زيدٌ و هندٌ» أي و جاءت هند، و في «جاءت هندٌ و زيدٌ» أي و جاء زيد، بل يلزم التقدير في كلّ مذكّر عطف على الفاعل المؤنّث الحقيقي و لأنّ لنا أمثلة صحيحة لا يراعى فيه هذا الشرط كما قال السيوطي: لو كان الحلول شرطاً لصحّة العطف لم يجز «رُبّ رجلٍ و أخيه» لإمتناع دخول «رُبّ» على المعرفة مع جواز هذا المثال فتأمّل.

٢. لأنّ بل و لكن للإضراب و الإستدراک، و عليه يلزم أن يكون المعطوف في هذا المثال موجباً و إذا صار المعطوف معمولاً لـ«ما» الحجازيّة صار منفياً فاجتمع النقيضان: الإيجاب و النفي فامتنع العطف على اللفظ.

٣. سيأتي أنّ من جملة شروط العطف وجود المحرز و هو الطالب لمحل و عامل الخبر أي القائل هو الإبتدائيّة و هي قد زال بدخول «ما». هذا توضيحة، و اعلم أنّ هذا على القول بأنّ العامل في الخبر هو الإبتدائيّة فعلى سائر الأقوال فلا إشكال.

عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنّه لا يجوز في «ليس زيدٌ بقائمٍ» و «ما جاءني من إمرأةٍ» أن تسقط الباء فتنصب، و «مِن» فترفع، و على هذا[1] فلا يجوز «مررت بزيدٍ و عمراً» خلافاً لإبن جنّي، لأنّه لا يجوز «مررت زيداً» و أمّا قوله:

تَمُرُّونَ الدِيارَ و لَمْ تَعُوجُوا [كلامُكم عليّ إذن حرامُ][2]

فضرورة، و لاتختصّ مراعاة الموضع بأن يكون العاملُ في اللفظ زائداً كما مثّلنا، بدليل[3] قوله:

فإنْ لم تجدْ مِن دونِ عدنانَ والداً و دونَ معدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ [4]

و أجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿و أُتبِعُوا في هذه الدُنيا لعنةً و يوم القيامة﴾ [5](هود،۶۰) أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محلّ «هذه» [6]لأنّ محلّه النصب.

الثاني: أن يكون الموضع بحقّ الأصالة، فلايجوز «هذا ضاربٌ زيداً و أخيه» لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافتُه لالتحاقة بالفعل، و أجازه

---

۱. أي: على شرط إمكان ظهوره في الفصيح لا يجوز «مررت بزيدٍ و عمراً» لأنّ الفعل اللازم لا يتعدّى بنفسه لأنّ المنصوب بنزع الخافض سماعي في غير «أن و أنّ» و هو لا يسمع في هذا الموضع.

۲. هو قطعة من جرير، و الرواية في ديوانه (۵۱۲): «أ تمضون الرسوم و لا تحيا...»، قال المبرّد في الكامل (۳۴/۱): إنّ أهل الكوفة هم الذين غيّروا الرواية و صوابها عنده «مررتم بالديار...» فلا شاهد فيه على حذف الجار حينئذٍ.

۳. في «ليس زيدٌ بقائم» و «ما جاءني مِن إمرأة».

۴. الشاهد عطف «دون» الثاني بالنصب على «دون» الأوّل بالجرّ لأنّ «وجد» كما يتعدّى للمفعول الثاني بنفسه يتعدّى له بـ«من» فمحلّ «من» المجرورة نصب على المفعولية و «من» في هذا المثال ليست زائدة.

۵. و لوكانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان على المكان لإشتراكهما في الظرفية كما حقّقه إبن المنير ردّاً على الكشّاف.

۶. لأنّ «في هذه» جار و مجرور متعلّق بـ«أتبعوا» فهو عامل في محلّه النصب، قاله الدسوقي. أقول: هذا لا يردّ قولنا في ردّ تعلّق الجار والمجرور بشيء إذ التعلّق في هذا المثال ليس من جهة كونه جاراً و مجروراً بل من جهة كونه يفيد معنى الظرفية بدليل «في» فتأمّل.

البغداديون تمسّكاً بقوله:

[فظلّ طُهاةُ اللحمِ مابينَ] مُنضِجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ[١]

و قد مرّ جوابه.[٢]

و الثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلک المحلّ، و ابتني علی هذا امتناع مسائل:

إحداها: «إنّ زيداً و عمروٌ قائمان» و ذلک لأنّ الطالب لرفع «زيد» هو الإبتداء و الإبتداء هو التجرّد، و التجرّد قد زال بدخول «إنّ».

و الثانية: «إنّ زيداً قائمٌ و عمروٌ» إذا قدّرت «عمراً» معطوفاً علی المحلّ، لامبتدأ، و أجاز هذه بعض البصريين لأنّهم لم يشترطوا المحرز، و إنّما منعوا الأولی لمانعٍ آخر، و هو توارد العاملين: «إنّ و الإبتداء» علی معمول واحدٍ و هو الخبر، و أجازهما الكوفيون، لأنّهم لا يشترطون المحرز، و لأنّ «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً[٣]، بل هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[٤]، لكن شرط الفرّاء[٥] لصحّة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الإسم[٦]، لئلّا يتنافر اللفظ[٧]، و لم يشترطه الكسائي، كما أنّه ليس بشرط بالإتّفاق في سائر مواضع العطف علی اللفظ، و حجّتهما[٨] قوله تعالی: ﴿إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا

---

١. الشاهد في «قدير» أنّه عطف علی «صفيف» المنصوب.

٢. أي أجوبته الثلاثة: ١ـ كان الأصل «طابخ قدير» تمّ حذف المضاف و أبقي جرّ المضاف إليه. ٢ـ «قدير» عطف علی «صفيف» لكن خفض علی الجوار. ٣ـ أنّه عطف علی توهّم أنّ الصفيف مجرور بالإضافة.

٣. فعلی قولهم لا يرد توارد العاملين علی معمول واحدٍ.

٤. أي دخول «إنّ».

٥. و هو كوفيّ.

٦. بأن كان مبنيّاً أو كان من مواضع تقدير الإعراب ككون الإسم مقصوراً أو مضافاً إلی ياء المتكلّم مطلقاً أو منقوصاً في الرفع والجرّ.

٧. لو لم يكن الإعراب خفيّاً بأن كان أحد المتعاطفين يعرب بإعرابٍ و الثاني يعرب بإعرابٍ أخری.

٨. أي الفرّاء و الكسائي في عطف المرفوع علی المنصوب قبل مجيء الخبر لأنّهما إتّفقا علی ذلک و إن كان الفرّاء زاد شرطاً.

و الصابئون﴾[١] (المائدة،۶۹) الآية، و قولهم «إنّك و زيدٌ ذاهبان» و أجيب[٢] عن الآية بأمرين: ***أحدهما:*** أنّ خبر «إنّ» محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، و الصابئون مبتدأ، و ما بعده الخبر، و يشهد له قوله:

خليليّ هل طبٌّ، فإنّي و أنتما و إن لم تبوحا بالهوى دنفان؟[٣]

و يضعّفه أنّه حذف من الأوّل لدلالة الثاني[۴]، و إنّما الكثير العكس. ***و الثاني:*** إنّ الخبر المذكور لـ«أنّ» و خبر ﴿الصابئون﴾ محذوفٌ. أي كذلك، و يشهد له قوله:

فمن يك امسي بالمدينه رحله فـإنّي و قـيّار بـها لغـريب[۵]

اذ لاتدخل اللام في خبر المبتدأ حتّى يُقدَّم نحو «لقائمٌ زيدٌ» و يضعّفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها[۶].

و عن المثال بامرين: ***أحدهما:*** أنّه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ» ***و الثاني:*** أنّه تابع لمبتدأ محذوف أي: إنّك أنت و زيد ذاهبان. و عليهما خرّج قولهم «إنّهم أجمعون ذاهبون»

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ و عمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: أعجبني ضربُ زيدٍ وَ عمروٌ» بـالرفع أو «عـمراً» بـالنصب و

و ما ذكر فيه حجّة للفراء في إشتراط الشرط لأنّ الذي سمع في القرآن و الأمثلة فيه خفاء إعراب الإسم، مثل: إنّك و زيد، و مثل الآية فإنّ الإسم مبني فيهما.

١. تمامه ﴿... و النصارى مَن آمن بالله و اليوم الآخر و عمِل صالحاً...﴾.

٢. أي: مِن جانب البصريين.

٣. الشاهد في عطف «أنتما» على إسم «إنّ» قبل مجيء الخبر و هو «دنفان».

۴. أي يضعّفه حذف خبر المعطوف عليه لدلالة خبر المعطوف لأنّ الكثير العكس. فالحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل.

۵. الشاهد في عطف «قيّار» على إسم «إنّ» قبل مجيء الخبر و هو «لغريب».

۶. أي تقديم «قيّار بها» على «لغريب».

منعهما الحُذّاق[١]، لأنّ الإسم المشبّه للفعل لايعمل في اللفظ[٢] حتّى يكون بأل أو منوّناً او مضافاً، و أجازهما قوم تمسّكاً بظاهر قوله تعالىٰ ﴿و جاعل الليل سكناً و الشمس و القمر حسباناً﴾ (الأنعام،٩۶) و قول الشاعر:

[هو بيت ثناءٍ مستطاباً مجددا] فلم تخل من تمهيد مجدٍ و سؤددا[٣]

و أجيب بأنّ ذلک على إضمار عامل يدلّ عليه المذكور، أي و جعل الشمس و مهّدْتَ سؤدداً، أو يكون «سؤدداً» مفعولا معه، و يشهد للتقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، و الماضي المجرّد من «أل» لايعمل النصب و يوضح لک مضيّه قوله تعالىٰ ﴿وَ مِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُم اللَّيلَ وَ النَّهارَ لِتسكنوا فيه﴾[۴] (القصص،٧٢) الآية، و جوّز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محلّ «الليل» و زعم مع ذلک أنّ الجعل مراد منه فعل مستمّر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّته مع نصّه في ﴿مالک يوم الدين﴾ (الفاتحة،٣) على أنّه إذا حمل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أنّ إضافته محضة[۵] و أمّا قوله:

قد كنتُ داينتُ بها حَساناً مَخافةَ الإفلاسِ و الليّانا[۶]

فيجوز أن يكون «الليّانا» مفعولا معه و أن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف، أي و مخافة الليّان، و لو لم‌يقدّر المضاف لم يصحّ، لأنّ «الليّان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنّه دايَنَ حسّانَ خشيةً من إفلاس غيره[٧] و مطله، و لابدّ في المفعول له

---

١. جمع حاذق أي ماهر.

٢. أي في لفظ المعطوف عليه لأنّ وجود المحرز بالنسبة إليه.

٣. الشاهد في الآية عطف «الشمس» على «الليل» وفي البيت عطف «سؤدداً» على «مجد».

۴. و أيضاً ممّا يوضح لک مضيّه أنّ القراءة المشهورة: ﴿وَ جَعَلَ الليلَ سكناً والشمس والقمر حُسباناً﴾

۵. أي معنوية، ففي كلامه تناقض إذ قال في ﴿مالک يوم الدين﴾ أنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ كان إضافته معنوية و مقتضي إجازته عطف «الشمس» على محلّ «الليل» أنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ إضافته لفظيه فيعمل النصب.

۶. عطف «الليّانا» المنصوب على محلّ «الإفلاس».

٧. أي إفلاس غير حسّان و مطل غير حسّان.

من موافقته لعامله في الفاعل[1].

و من الغريب قول أبي حيّان: إنّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثمّ إنّه أسقط الشرط الأوّل الذي ذكرناه[2] و لابدّ منه.

والثالث: العطف على التوهّم نحو «ليس زيدٌ قائماً و لا قاعدٍ» بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر، و شرط جوازه صحّة دخول العامل المتوهّم و شرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قولُ زهير:

بَدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ مامضى   و لاسابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[3]

و قول الآخر:

ما الحازمُ الشهمُ مقداماً و لا بطلٍ   إن لم يكن للهوى بالحقّ غلّابا[4]

و لم يحسن قول الآخر:

و ماكنتُ ذا نيربٍ فيهم   و لا مُنمِشٍ فيهم مُنمِلِ[5]

لقلّة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبري ليس و ما، و النيرب: النميمة، و المنمل: الكثير النميمة، و المنمش: المفسد ذات البين.

و كما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم[6]، و وقع أيضاً في المرفوع إسماً، و في المنصوب إسماً و فعلاً، و في المركّبات.

---

۱. هذاسهو من المصنّف لأنّ «اللّيان» ليس مفعولاً له بل عطف عليه و قدسبق قولنا و نقلنا من السيوطي أنّه ليس شرط صحّة العطف صحّة حلول المعطوف محلّ المعطوف عليه و لأنّه يغتفر في التوابع مالا يغتفر في غيرها، فتأمّل.

۲. أي إمكان ظهوره في الفصيح.

۳. «سابق» عطف على «مدرك» على توهّم دخول الباء عليه وكثرة دخول الباء الزائدة على خبر «ليس» توجب حسنه.

۴. «بطل» عطف على «مقداماً» على توهّم دخول الباء الزائدة على خبر «ما» الحجازية و أيضاً كثرة دخول هذه الباء على خبر «ما» هذه توجب حسنه.

۵. الشاهد في عطف «منمش» على «ذا نيرب» توهّماً لدخول الباء الزائدة على خبر «كان» و قلّة دخولها عليه توجب قبحه.

۶. إنّما قال «أخيه» لأنّ الجزم نظير الجرّ لإختصاصه بالفعل كما أنّ الجرّ يختصّ بالإسم.

فأمّا المجزوم فقال به الخليل و سيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لو لا أخّرتني إلى أجَلٍ قريبٍ فأصّدّق و أكُن﴾[١] (المنافقون، ١٠) فإنّ معنى «لو لا أخّرتني فأصّدّق» و معنى «إن أخّرتني أصّدّق» واحدٌ، و قال السيرافي و الفارسي: هو عطف على محلّ «فأصّدّق» كقول الجميع في قراءة الأخوين[٢] ﴿مَن يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له و يذرْهم﴾ (الأعراف، ١٨٦) بالجزم، و يردّه أنّهما يسلّمان أنّ الجزم في نحو «ائتني أكرِمْک» بإضمار الشرط. فليست الفاء هنا و ما بعدها في موضع جزم، لأنّ مابعد الفاء منصوب بأن مضمرة، و أنْ و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم ممّا تقدّم،[٣] فكيف تكون الفاء مع ذلک في موضع الجزم؟ و ليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر، و يأتي القولان[٤] في قول الهذلي:

فأبلوني بليّتكم لَعَلّي | أصالحكم و أستدرجْ نَوَيّا[٥]

أي نواي[٦]، و كذلک اختلف في نحو «قام القومُ غير زيدٍ و عمراً» بالنصب، و الصواب أنّه على التوهّم، و أنّه مذهب سيبويه، لقوله[٧]: لأنّ «غير زيد» في موضع «إلّا زيداً» و معناه فشبّهوه بقولهم:

معاوي إنّنا بشر فأسجح | فلسنا بالجبالِ و لا الحديدا[٨]

---

١. «أكنْ» عطف على «أصّدّق» على توهّم دخول «إن» على شرط مقدّر و كون «أصّدّق» جزاء له و مجزوماً. فالتقدير: إن أخّرتني أصّدّق و أكنْ.

٢. أي: الحمزة و الكسائي و إنّما أطلق عليها «أخوين» لأنّ قراءتهما شبيهان في أكثر الموارد.

٣. أي: تأخيرک لي إلى أجل قريب فتصديقي ثابتٌ.

٤. أي قول سيبويه و خليل إنّ العطف على توهّم و قول السيرافي و الفارسي إنّ العطف على المحلّ.

٥. «لعلّي أصالحكم» جوابُ الطلب أعني «فأبلوني» أي أعطوني، فهو على تقدير الفاء أي «فلعلّي أصالحكم». و قوله «أستدرج» بالجزم عطفٌ على التوهّم أي: إن تبلوني أستدرج. أو عطف على محلّ الجملة أعني «لعلّي أصالحكم» فإنّها في محلّ الجزم على قول الفارسي جواباً لشرط مقدّر أي: إن تبلوني لعلّي أصالحكم.

٦. النوى أي الجهة التي ينواها المسافر.

٧. أي لقول سيبويه.

٨. عطف «الحديدا» على توهّم نصب خبر «ليس» و هو «بالجبال».

و قد استنبط من ضَعُفَ فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنّه يراه عطفاً على المحلّ و لو أراد ذلک لم يقل: إنّهم شبّهوه به[۱].

رجع القول إلى المجزوم ـ و قال به الفارسي في قراءة قنبل: ﴿إنّه مَنْ يَتَّقِ و يصبرْ فإنّ اللهَ﴾ (يوسف، ۹۰) بإثبات الياء في «يتّقي» و جزم «يصبر» فزعم أنّ مَنْ موصولة، فلهذا ثبت ياء «يتّقي»[۲]، و أنّها[۳] ضمّنت معنى الشرط، و لذلک دخلت الفاء في الخبر، و إنّما جزم «يصبر» على توهّم معنى «مَنْ»[۴] و قيل: بل وصل «يصبر» بنيّة الوقف كقراءة نافع ﴿و محيايْ و مَماتي﴾ (الأعراف، ۱۶۲) بسكون ياء «محياي» وصلاً، و قيل: بل سكن لتوإلى الحركات في كلمتين كما في ﴿يأمرْكم﴾ و ﴿يشعرْكم﴾ و قيل: مَنْ شرطية، و هذه الياء إشباعٌ، و لامِ الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، و اكتفي بحذف الحركة المقدّرة[۵].

و أمّا المرفوع فقال سيبويه: و أعلمْ أنّ ناساً من العرب يغلّطون فيقولون «إنّهم أجمعونَ ذاهبونَ و إنّک و زيدٌ ذاهبان» و ذلک على أنّ معناه[۶] معنى الإبتداء، فيرى أنّه قال هم، كما قال:

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مَضىٰ   او لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [البيت. اهـ

و مراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، و ذلک ظاهر من كلامه، و يوضحه إنشاده البيت، و توهّم إبن مالک أنّه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنّا متى جوّزنا ذلک عليهم زالت الثقة[۷] بكلامهم، و امتنع أنْ نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كلّ نادر: إنّ

---

۱. لأنّ مقتضي هذا التشبيه أن يكون العطف على التوهّم كما في البيت.

۲. إذ لو كانت شرطية يجزم «يتّقي» و سقط ياءه للجزم.

۳. أي «مَن» الموصولة.

۴. أي: على توهّم أنّ «من» شرطية فيجزم «يتّقي».

۵. و هو الضمّة التي كانت على الياء.

۶. أي معنى «هم» الذي كان إسم «إنّ».

۷. أي الوثوق.

قائله غلط.

و أمّا المنصوب إسماً فقال الزمخشري في قوله تعالىٰ ﴿و مِن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ﴾ (هود، ۷۱) فيمن فتح الباء[1]: كأنّه قيل: و وهبنا له[2] إسحاقَ و من وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً و لا ناعبٍ إلّا ببينٍ غُرابُها[3]

و قيل: هو على إضمار «وهبنا»، أي: و مِن وراءِ إسحاق وَهبنا يعقوبَ، بدليل ﴿فبشّرناها﴾ لأنّ البشارة من الله تعالىٰ بالشيء في معنىٰ الهبة، و قيل هو مجرور عطفاً على «بإسحاق»[4] أو منصوب عطفاً على محلّه[5] و يردّ الأوّل[6] أنّه لا يجوز الفصل بين العاطف و المعطوف على المجرور كـ«مررت بزيدٍ و اليومَ عمروٍ»[7] و قال بعضهم في قوله تعالىٰ ﴿و حفظنا مِن كلّ شيطانٍ ماردٍ﴾ (الصافات، ۷-۶): إنّه عطف على معنى ﴿إنّا زيّنّا السماءَ الدنيا﴾ و هو إنّا خلقنا الكواكبَ في السماء الدنيا زينةً للسماء[8] كما قال تعالىٰ[9] ﴿و لقد زيّنّا السماءَ الدنيا بمصابيحَ و جعلناها رُجوماً﴾ (الملک، ۵) و يحتمل أن يكون مفعولاً

---

۱. أمّا فيمن رفعها فـ﴿يعقوبُ﴾ مبتدأ و ﴿من وراء﴾ خبر مقدّم.

۲. الأولى أن يقول كـ﴿فوهبنا لها﴾ لأنّ في الآية «الفاء» لا «الواو» و لأنّ المبشَّر إمرأة إبراهيم لا إبراهيم.

۳. الشاهد فيه عطف «ناعب» على «مصلحين» المنصوب على توهّم دخول الباء الزائدة عليه.

۴. أي على ﴿إسحاق﴾ و صار ﴿يعقوب﴾ مفتوحاً لكونه غير منصرف.

۵. لأنّ محلّه النصب على المفعوليّة.

۶. أي القول بأنّ «يعقوب» عطف على لفظ «إسحاق». أقول: لا أرى عدم جواز الفصل بين العاطف و المعطوف على المجرور و جواز ذلک في المنصوب كما هو ظاهر كلامه فتأمّل.

۷. و لم يصرّح بردّ الثاني لما سبق و هو أنّه من شروط العطف على المحلّ إمكان ظهور المحلّ في الفصيح و لا يجوز «فبشّرناه إسحاقَ».

۸. حاصله أنّ ﴿حفظاً﴾ المفعول له عطف على ﴿زينة﴾ على توهّم أنّه مفعول له و منصوب بعامل يصلح لنصبه.

۹. هذا الكلام لتأييد أنّ خلق النجوم كان لزينة السماء و لا يُنظر فيه بالمفعول له و العطف فتوجّه.

لأجله[1] مفعولاً مطلقاً و عليها فالعامل محذوف، أي: و حفظاً من كلّ شيطانٍ زيّنّاها بالكواكب، أو و حفظناها حفظاً.

و أمّا المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿ودّوا لو تُدهنُ فيُدهِنُوا﴾ (القلم،٩) حملاً على معنى «ودّوا أن تُدهن» و قيل في قراءة حفص ﴿لَعَلّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطّلِعَ﴾ (غافر،٣٧ـ٣۶) بالنصب: إنّه عطفٌ على معنى ﴿لعلّي أبلغ﴾، و هو لَعَلّي أن أبلغ، فإنّ خبر ﴿لعلّ﴾ يقترن بـ«أنْ» كثيراً نحو الحديث «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحَنَ بحجّته مِن بعض»[2] و يحتمل أنّه عطف على الأسباب على حدّ:[3]

تـلَبْسُ عـباءةٍ و تـقرّ عـيني [أحب إلى من لبس الشفوف]

و مع هذين الإحتمالين فيندفع قول الكوفي[4]: إنّ هذه القراءة حجّة على جواز النصب في جواب الترجّي حملاً له على التمنّي.

و أمّا في المركبات فقد قيل في قوله تعالىٰ ﴿و مِن آياتِه أن يُرسلَ الرياحَ مبشّراتٍ و لِيُذيقكم﴾ (الروم،۴۶) إنّه على تقدير لِيُبشّركم و لِيُذيقكم[5]، و يحتمل أنّ التقدير: و لِيُذيقكم و لِيكونَ كذا و كذا أرسلها[6]، و قيل في قوله تعالىٰ ﴿أو كالذي مرّ على قريةٍ﴾ (بقرة،٢٥٩ـ٢٥٨) إنّه على معنى «أ رأيت كالذي حاجّ أو كالذي مرّ»[7]. و يجوز أن يكون على إضمار فعل[8]، أي أو رأيت مثلَ الذي، فحذف لدلالة ﴿أ لم تر إلى الذي

---

١. فكان مستقلاً معمولاً لعامل مقدّر لا على عطفه على المفعول له المتوهّم.

٢. قال السيوطي في مزهر اللغة: هذا الكلام منسوب إلى رسول الله ﷺ و ألحَن: أعوض و أفطن.

٣. فهو من عطف الفعل على إسم خالص من معنى الوصفية فتنصب الفعل بأن مقدّرة أو ثابتة.

۴. أي بإحتمال العطف على التوهّم أو على إسم خالص فيندفع قول الكوفي إذ إذا جاء الإحتمال بطل الإستدلال.

۵. «ليذيقكم» عطف على توهّم كون المبشّرات «ليبشّركم».

۶. المراد من «كذا و كذا» ثلاث جمل محذوفة بعده أي: ليذيقكم من رحمته و لتجري الفلك بأمره و لتبتغوا من فضله و لعلّكم تشكرون أرسلها. و على هذا التقدير فالواو في ﴿ليُذيقكم﴾ إستينافية.

٧. فتوهّم أنّ ﴿أ لم تر إلى الّذي حاجّ﴾ في أوّل الآية كان «أ رأيت كالذي حاجّ».

٨. فيكون من عطف الجملة على الجملة.

حاجّ﴾ (بقرة،٢٥٩-٢٥٨) عليه، لأنّ كليهما تعجّب[1]، و هذا التأويل هنا و فيما تقدّم أولىٰ لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، و قيل: الكاف زائدة[2] أي: ألم تر إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ، قيل: الكاف إسم بمعنى مثل معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاجّ أو إلى مثل الذي مرّ.

تنبيه

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «لألزمنّك أو تقضيَني حقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أن»[3] و «أن» و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم، أي ليكوننّ لزوم منّي أو قضاء منك لحقّي، و منه ﴿تقاتلونَهم أو يُسلِموا﴾ [4](الفتح،١٦) في قراءة أبيّ بحذف النون، و أمّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «تُقاتِلونَهم» أو على القطع[5] بتقدير «أو هم يسلمون»، و مثله «ما تأتينا فتحدّثنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، و معنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث،[6] أي مأتاتينا فكيف تحدّثنا، أو نفي الحديث فقط[7] حتّى كانه قيل: ما تأتينا محدّثاً أي بل غير محدّثٍ و على المعنى الأوّل[8] جاء قوله سبحانه و تعالىٰ ﴿لايُقضىٰ عليهم فيموتوا﴾ (فاطر،٣٦) أي فكيف يموتون، و يمتنع أن يكون على الثاني[9]، إذ يمتنع أن يقضي

---

١. أي: لأنّ الإستفهام فيهما للتعجب فصحّ حذفه مع فعل بعده لدلالة ﴿ألم تر﴾ عليه.

٢. قال الدسوقي: هذا القول بعيد لأنّ دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل اهـ و ردّ كلامه بمثل: ليس كمثله شيء فتأمّل.

٣. و على قول الكوفيين «أو» ناصبة لا «أن» المقدّرة فلا عطف في الكلام.

٤. فالتقدير: ليكنْ منكم قتالٌ لهم أو إسلامٌ منهم.

٥. أي على القطع بعطف الفعل على الفعل فعلى تقدير «أو هم يسلمون» كان عطف الجملة الإسمية على الفعلية.

٦. فإذا إنتفى السبب و هو الإتيان إنتفى المسبّب و هو الحديث.

٧. «ما» نفى المسبّب دون السبب فلذا صحّ «تأتينا غيرمحدث لنا».

٨. أي نفي السبب والمسبّب كليهما.

٩. أي على نفي المسبّب فقط إذ يجب على هذا أن يصحّ «يقضي غيرَ ميّت» و هذا ليس بصحيح إذ يمتنع أن يقضي الله

عليهم و لايموتون، و يجوز رفعه فيكون إمّا عطفاً على «تأتينا»، فيكون كلّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي[١]، أو على القطع[٢] فيكون موجباً، و ذلک[٣] واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأنّ المراد إثبات جهله و نسيانه، و لأنّه لو عطف لجزم «تنسىٰ»[٤] و في قوله:

غيرَ أنّا لم يأتنا بيقين فنُرجّي و نكثر التأميلا

إذ المعني أنّه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتي به لإنتفاء اليقين عمّا أتى به، و لو جزمه أو نصبه لفسد معناه[٥]، لأنّه يصير منفياً على حدته كالأوّل إذا جزم، و منفياً على الجمع إذا نصب، و إنّما المراد إثباته و أمّا إجازتهم[٦] ذلک في المثال السابق فمشكلة، لأنّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان[٧]، و قد يوجّه قولهم بأن يكون معناه: «ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن عوضاً عن ذلک»، و للإستئناف وجهٌ آخر[٨]، و هو أن يكون

عليهم و هم لا يموتون.

١. أي: ما تأتينا فما تحدّثنا. هذا كوجه الأوّل من وجهي النصب.

٢. أي على القطع ممّا قبلها على تقدير مبتدأ فيكون المعطوف جملة إسميّة، مستأنفة أي: ما تأتينا فأنت تحدّثنا. فعلى الإستيناف يكون المعطوف موجبة.

٣. أي على القطع.

۴. عطفه على «تقرأ» و هو مجزوم بـ«لم».

۵. أمّا على النصب فلأنّ في وجهيه إنتفى المسبّب و هو «نرجّي» وحده أو مع السبب و هذا خلاف مرادنا و هو إثبات الرجاء، و أمّا على الجزم فلأنّه إنتفى أيضاً لعطفه على «يأتنا» و هو منفيٌ بـ«لم».

۶. أي إجازتهم القطع في «ما تأتينا فتحدّثنا».

٧. لأنّ الفاء للسببيّة فيكون الإتيان سبباً للحديث فلا يمكن أن يقع المسبّب و هو الحديث مع عدم سببه و هو الإتيان.

٨. أي غير القطع و القطع يفيد إثبات الثاني. و الحاصل أنّ رفع الفعل إمّا على العطف على فعل قبله أو على القطع بتقدير مبتدأ أو على هذا الوجه و هو جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء و هو كأحد وجهي النصب في إنتفاء السبب و المسبّب معاً.

على معنى السببيّة و إنتفاء الثاني لإنتفاء الأوّل[1]، و هو أحد وجهي النصب و هو قليل، و عليه قوله:

فلَقَدْ تركتُ صبيّةً مرحومةً   لَمْ تدرِ ما جَزَعٌ عليک فتجزعُ

أي لو عرفت الجزعَ لجزعتَ، و لكنّها لم تعرفه فلم تجزع[2]، و قرأ عيسي بن عمر[3] ﴿فيموتون﴾ عطفاً على ﴿يُقضى﴾ و أجاز إبن خروف فيه الإستئناف[4] على معنى السببيّة كما قدّمنا في البيت، و قرأ السبعة ﴿و لا يؤذنُ لهم فيعتذرونَ﴾ (المرسلات،٣٦) و قد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فيموتوا﴾[5] و لكن عُدِلَ عنه لتناسب الفواصل، و المشهور في توجيهه أنّه لم يقصد إلى معنى السببيّة: بل إلى مجرّد العطف على الفعل و إدخاله معه في سلک النفي[6]، لأنّ المراد بـ﴿لا يؤذن لهم﴾ نفي الإذن في الإعتذار، و قد نُهُوا في قوله تعالىٰ ﴿لا تعتذروا اليومَ﴾ (التحريم،٧) فلا يتأتّى العذر منهم[7] بعد ذلک، و زعم إبن مالک بدر الدين: أنّه مستأنف[8] بتقدير «فهم يعتذرون»، و هو مشكل على مذهب الجماعة.

---

١. أي الوجه الآخر من أوجه الإستيناف قليل لا يرتكب إلّا عند الحاجة إليه و الأكثر النصب عند إرادة السببيّة.

٢. فقد إنتفى الجزع لإنتفاء معرفتها الجزع و إنّما ارتكب هذا الوجه لأنّ المعنى عليه لأنّه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الأمرين إلّا بهذا الوجه.

٣. فرجع البحث إلى الآية المتقدّمة أي ﴿لا يقضىٰ عليهم فيموتوا﴾ فتوجّه.

٤. أي في هذه الآية الإستيناف على وجه جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء.

٥. أي الوجه الأوّل من النصب و هو أن ينتفي الإعتذار بسبب نفي الإذن لا نفي الإعتذار فقط كما في «لا يقضى عليهم فيموتوا».

٦. فالمراد أنّه لا ينتفي الإعتذار لكونه مسبّباً للإذن فنفي السبب يوجب نفي المسبّب بل لا سببيّة فيه و كلّ من الإذن و الإعتذار منفي بذاته لا بالسببيّة فنفي الإذن بدليل ﴿لا يؤذن لهم﴾ و نفي الإعتذار بدليل ﴿لا تعتذروا اليوم﴾.

٧. أي بعد الإذن في الإعتذار.

٨. أي على الوجه الأوّل الإستيناف و هو القطع عمّا قبل بتقدير مبتدأ كما تقدّم في:

غيرَ أنّا لم يأتِنا بيقينٍ   فنُرجّي و نكثرُ التأميلا

لإقتضائه ثبوت الإعتذار مع إنتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فنحبُّک»[1] بالرفع، و لصحّة الإستيناف يحمل ثبوت الإعتذار مع مجيء ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ على إختلاف المواقف[2]، كما جاء ﴿فيومئذٍ لا يسألُ عن ذنبه إنس و لا جانّ﴾ (الرحمن،٣٩)، ﴿وقِفوهم إنّهم مسئولون﴾[3] (الصافات،٢٤)، و إليه ذهب إبن الحاجب[4]. فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»[5] و يردّه أنّ الفاء غير العاطفة للسببيّة و لا يتسبّب الإعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، و قد صحّ الإستيناف بوجه آخر يكون الإعتذار منفياً، و هو ما قدّمناه و نقلناه عن إبن خروف من أنّ المستأنف قد يكون على معنى السببيّة، و قد صرّح به هنا الأعلم، و أنّه في المعنى مثل ﴿لا يُقضىٰ عليهم فيموتوا﴾[6] و ردّه إبن عصفور بأنّ الإذن في الإعتذار قد يحصل و لا يحصل الإعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنّه يتسبّب عند الموت جزماً، و ردّه عليه إبن الضائع بأنّ النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائزٌ بإجماع، مع أنّه قد يحصل الإتيان و لايحصل التحديث[7]، و الذي أقول: إنّ مجيء الرفع بهذا المعنى[8] قليل جدّاً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

---

١. الشاهد فيه ثبوت الإجباب مع إنتفاء الإيذاء.

٢. حاصله أنّ ما ذكره الجماعة من إنتفاء الأمرين هذا بالنظر لبعض المواقف و هذا لا ينافي إعتذارهم في بعض أخر.

٣. «يومئذٍ لا يسئل عن ذنبه إنسٌ و لا جانٌ» بالنظر إلى أنّ الله تعالىٰ عالمٌ بأعمال عباده لا يحتاج بالسؤال عنهم ليعلم أعمالهم و «قِفوهم إنّهم مسئولون» بالنظر إلى أنّه تعالىٰ يسئل عن الناس ليقرّوا بأعمالهم و يحتج عليهم بإقرارهم على أنفسهم.

٤. أي إلى كون «فيعتذرون» مستأنفاً بتقدير «فهم يعتذرون» ذهب إبن الحاجب. اعترضه الدماميني بأنّ إبن الحاجب ذكره و ضعّفه و حينئذٍ فلا يصحّ نسبته لإبن الحاجب و إنّما ضعّفه لما يلزم عليه من عدم الصحّة و هو كون الإعتذار مرتّباً على عدم الإذن فلا يصحّ حمل القرآن عليه.

٥. في الإستيناف على القطع بتقدير المبتدأ.

٦. فنفي السبب و هو الإذن يوجب إنتفاء المسبّب، و هو الإعتذار كما أنّ نفي القضاء عليهم يوجب إنتفاء الموت.

٧. فعلى هذا لا بأس لأنّه قد يحصل الإذن في الإعتذار و لا يحصل الإعتذار.

٨. أي أنّ إنتفاء السبب يوجب إنتفاء المسبّب في حالة رفع المسبّب.

تنبيه

«لا تأكُلْ سمكاً و تشرب لبناً» إنْ جزمت فالعطف على اللفظ، و النهي عن كلّ منهما، و إن نصبت فالعطف عند البصريين على المعني، و النهي عند الجميع عن الجمع،[١] أي يكن منك أكل سمک مع شرب لبن، و إن رفعت فالمشهور أنّه نهي عن الأوّل و إباحة للثاني، و أنّ المعنى: و لک شربُ اللبن، و توجيهه أنّه مستأنف، فلم يتوجّه إليه حرف النهي، و قال بدر الدين إبن مالک: إنّ معناه كمعنى وجه النصب[٢]، و لكنّه على تقدير لا تأكل السمکَ و أنتَ تشربُ اللبن.ا.هـ و كأنّه قدّر الواو للحال، و فيه بُعدٌ، لدخولها في اللفظ على المضارع المُثبت[٣]، ثمّ هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكلّ من أوجه الإعراب معنى[٤].

---

١. لأنّ الواو للمعيّة سواءً كان العطف على المعنى كما قاله البصريون أم لا.

٢. أي النهي عن الجميع.

٣. إذ لا يدخل الواو الحالية على المضارع المثبت اللّهمّ إلاّ أن يقول بدر الدين: التقدير «أنت تشرب اللبن» فدخل الواو على الجملة الإسميّة فتأمّل.

٤. أي الرفع و النصب و الجزّ و على قول بدر الدين معنى وجه النصب و الرفع سواء و هذا خلاف قولهم.

١١

عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس

منعه البيانيون[١]، و إبن مالک في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، و إبن عصفور في شرح الإيضاح، و نقله عن الأكثرين، و أجازه الصفّار ـ بالفاء ـ تلميذ إبن عصفور، و جماعة، مستدلّين بقوله تعالىٰ ﴿و بشّر الذينَ آمنوا و عملوا الصالحاتِ﴾ في سورة البقرة[٢]، و ﴿بشّر المؤمنينَ﴾ في سورة الصّف[٣]، قال أبو حيّان: و أجاز سيبويه

---

١. المراد من البيان هنا ليس العلم الذي يقابل المعاني و البديع بل العلم الذي يساوي البلاغة.

زيادة و تفصيل: و اعلم أنّه قيّد بعضهم كالسيد في حاشية المطوّل المنع بالجمل التي لا محلّ لها و أمّا الجمل التي لها محلّ فيجوز فيه إتّفاقاً نحو: «زيدٌ أبوه قائم و ما أفسقَه» فـ«ما أفسَقَه» جملة إنشائية عطفٌ على الأولى و لذا أجازوا «قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل» على أنّ الواو من الحكاية لا من المحكي، أي: قالوا حسبنا الله و قالوا نِعم الوكيل، و لأنّ الجملة التي لها محلّ في قوّة المفرد فكان الإنشائية و الخبرية غير معتبرين. أمّا ظاهر كلام المصنّف المنع في كلا الجملتين.

٢. ﴿و إن كنتم في ريبٍ ممّا نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورة مِن مثله و ادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين. فإن لم تفعلوا و لن تفعلوا فاتّقوا النار التي وقودها الناس و الحجارة أُعدّتْ للكافرين. و بشّر الذين آمنوا و عملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار...﴾ بقره ٢٣ ـ ٢٥.

الشاهد فيه عطف ﴿بشّر الذين آمنوا و عملوا الصالحات﴾ على ﴿أُعدّتْ للكافرين﴾.

٣. ﴿يا أيّها الذين آمنوا هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله و رسوله و تُجاهدون في سبيل الله بأموالكم و أنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون. يغفرْ لكم ذنوبكم و يدخلكم جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار و مساكن طيّبة في جنّاتِ عدنٍ ذلک الفوز العظيم. و أخرى تحبّونها نصرٌ من الله و فتحٌ قريب وبشّر المؤمنين﴾ ١٠ ـ ١٣.

الشاهد فيه عطف ﴿بشّر المؤمنين﴾ على ﴿نصرٌ من الله و فتحٌ قريب﴾.

«جاءني زيدٌ و مَن عمروٌ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف[١]، و يؤيّده قوله:

و إنّ شفائي عبرةٌ مُهراقةٌ و هل عندَ رسمٍ دارسٍ مِن معوّلِ؟[٢]

و قوله:

تُناغي غزالاً عندَ بابِ ابنِ عامرٍ وكحّلْ أماقيک الحِسانَ بإثمِدِ[٣]

و استدلّ الصفّار بهذا البيت و قوله:

و قائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم [و أكرومة الحيين خلو كما هيا][٤]

فإنّ تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

و أقول: أمّا آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتّى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين[٥]، كقولک «زيدٌ يُعاقَبُ بالقيد و بشِّرْ فلاناً بالإطلاق»[٦] و جوّز عطفه[٧] على ﴿إتّقوا﴾ و أتمّ من كلامه في الجواب الأوّل أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، و يزاد عليه فيقال: و الكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه[٨]، وكأنّه قيل: و الذين آمنوا و عملوا الصالحات لهم جنّات فبشّرهم بذلک[٩]، و أمّا الجواب الثاني ففيه نظر، لأنّه لا يصحّ أن

---

١. أي هما العاقلان، لا على أنّه صفة لعمروٍ و زيد، فإنّه لا يجوز كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر المبحث.

٢. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «هل عند رسم ...» على الخبرية «إنّ شفائي ...».

٣. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «وكحّلْ أماقيک...» على الخبرية «تُناغي غزالاً...».

٤. الشاهد فيه على تقدير سيبويه عطف الجملة الإنشائية «انكحْ فتاتَهم» على الخبرية «هذه خولان».

٥. فليس المراد عطف لفظ الجملة الخبرية على لفظ الجملة الإنشائية حتّى يشكل عليه بل المراد عطف معنى ثواب المؤمنين على معنى عذاب الكافرين، كأنّه قيل: الذين كفروا أُعِدّتْ لهم النار و الذين آمنوا أعدّت لهم الجنّة.

٦. كأنّه قيل: زيدٌ يُعاقَب بالقيد و فلانٌ يُبشّرُ بالإطلاق.

٧. الجواب الثاني من الزمخشري هو كون «بشّر» معطوفاً على «اتّقوا» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء فلا بأس.

٨. فكان عطف المعنى على المعنى لا عطف اللفظ على اللفظ.

٩. جملة ﴿الذين آمَنوا﴾ عطف على ﴿أعدّت للكافرين﴾ و الفاء للسببية فلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر مرّةً أخرى.

يكون جواباً للشرط. إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن.[١] و يجاب بأنّه قد عُلم أنّهم غير المؤمنين، فكأنّه قيل: فإن لم يفعلوا فبشّر غيرَهم بالجنّات، و معنى هذا[٢] «فبشّرْ هؤلاء المعاندين بأنّه لاحظّ لهم من الجنّة».

و قال في آية الصف: إنّ العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنّه بمعنى «آمِنوا»، و لا يقدح في ذلک أنّ المخاطب بـ﴿تؤمنون﴾ المؤمنون و بـ﴿بشِّرْ﴾ النبي عليه الصلوة و السلام، و لا يقال في ﴿تؤمنون﴾: إنّه تفسير للتجارة لا طلب، و إنّ «يغفرْ لكم» جواب الإستفهام[٣] تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرّ في بحث الجمل المفسّرة، لأنّ تخالف الفاعلين لايقدح[٤]، تقول «قوموا و اُقعُدْ يا زيد» و لأنّ «تؤمنون» لا يتعيّن للتفسير، سلّمنا[٥]، و لكن يحتمل أنّه تفسير مع كونه أمراً و ذلک بأن يكون معنى الكلام السابق: إتّجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فهل أنتم مُنْتَهونَ﴾ (المائدة،٩١) في معنى «إنتهوا»، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأنّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسّرة، يقول: «هل أدلّک على سبب نجاتک؟ آمِنْ بالله»[٦]، كما تقول: «هو أن تؤمن

---

١. حاصل هذا النظر أنّه لو عطف على «اتّقوا» لكان جواباً للشرط لأنّ العطف على الجواب جواب و هذا لا يصلح أن يكون جواباً لأنّه لا يتسبّب عن الشرط حتّى يكون جواباً إذ المعنى «فإنْ عجزوا فبشّرْ» فيكون التبشير مسبّباً عن العجز المذكور.

٢. بطريق التعريض و التلويح لأنّه إذا قيل «فبشّر غيرَهم بالجنّات» مُلوّحاً صار المعنى: فبشّر هؤلاء المعاندين بأنّهم لا حظّ لهم من الجنّة.

٣. هذا جواب من إعتراض مقدّر و حاصل الإعتراض أنّه إذا كان «تؤمنون» تفسيراً للتجارة فكيف يصحّ الجزم في جواب الإستفهام مع أنّ «يغفر لكم» لا يترتّب عليه. و حاصل الجواب منه أنّ الدلالة على التجارة سبب للإيمان الذي هو سبب للغفران فقد نُزّل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الإيمان لأنّ الإيمان سبب للغفران فلذا جُزم في جواب الإستفهام.

٤. فقد اختلف الفاعل في الطلبين فلا يصحّ العطف و جواب المصنّف هو أنّا لا نسلّم شرط إتّحاد الفاعل بل يجوز إختلافه.

٥. أنّه تفسير لكن يُوجّه بأمرين: ١ ـ أنّه تفسير مع كونه أمراً بشرط تقدير المفسّر أمراً أي: اتّجِروا تجارةً ٢ ـ بأن يفسّر المفسّر في المعنى دون اللفظ فلا يشكل إختلاف المفسّر و المفسَّر في الإنشاء و الخبر.

٦. «آمِنْ بالله» تفسير لسبب النجاة مع كونه أمراً و لا يقدح ذلک لأنّه تفسير في المعنى دون الصناعة و اللفظ.

بالله»، و حينئذ فيمتنع العطف[١] لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

و قال السكاكي: الأمران[٢] معطوفان على «قُلْ» مقدّرة قبل «يا أيّها»[٣]، و حذفُ القول كثيرٌ، و قيل: معطوفان على أمر محذوفٍ[۴] تقديره في الأولى: فأنذِرْ، و في الثانية: فأبشِرْ، كما قال الزمخشري في ﴿و اهجُرْني مَلِيّا﴾(مريم،۴۶): إنّ التقدير فاحذرني و اهجُرْني لدلالة ﴿لأَرجُمَنَّك﴾[۵] على التهديد.

و أمّا:

[و إنّ شفائي عبرة مهراقة] و هل عند رسمٍ دارسٍ مِن مُعَوَّلِ

فهل فيه نافية[۶]، مثلها في ﴿فهل يُهلَكُ إلّا القومُ الظّالمونَ﴾(الأحقاف،۳۵).

و أمّا: «هذه خولان»[٧] فمعناه تنبّهْ لخولان، أو الفاء لمجرّد السببيّة مثلها في جواب الشرط و إذ قد استدلّا[٨] بذلك فهلّا استدلّا[٩] بقوله تعالى ﴿إنّا أعطيناكَ الكوثرَ، فَصَلِّ

---

١. لأنّه على القول بأنّ «تؤمنون» تفسير صناعي أو معنوي للتجارة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً تفسيراً له لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فإذا كان «تؤمنون» مفسّرة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً في معنى التفسير و ليس كذلك لعدم دخول التبشير في معنى التفسير فيمتنع العطف. واعلم أنّ رأي أكثر المفسّرين أنّ «بشّر» جملة مستأنفة. (مجمع البيان ج ۵ص ۲۸۰، مشكل إعراب القران ۲ / ۲۷۵، التبيان ۲ / ۳۲۶، إملاء ما منّ به الرحمان ۲ / ۲۶۰).

٢. أي «بشّر» في آية البقرة و الصّف.

٣. فكان التقدير في آية البقرة «قل يا أيّها النّاس اعبدوا ربّكم...» و في آية الصّف «يا أيّها الذين آمنوا هل أدلّكم على تجارة...» فعلى هذين التقديرين يكون عطف الإنشاء على الإنشاء.

۴. فكان التقدير في آية البقرة «أعدّت للكافرين فأنذر الكافرين من النار السابقة يا محمّد ﷺ و بشّر الذين آمنوا» و في آية الصف «و فتحٌ قريبٌ فأبشر يا محمد نفسك و بشّر المؤمنينَ»، و الفاء في الأمر لمجرد السببيّة.

۵. ﴿قال أ راغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجمنّك و اهجُرْني مَلِيّاً﴾.

۶. فكان الجملة خبرية منفية لا إنشائية و لا ضير لعطف الجملة الخبرية على الخبرية.

٧. يوجّه بأمرين: ١ـ الهاء في «هذه» للتنبيه فمعناه «تنبّهْ لخولان» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء ٢ـ الفاء للسببية لا للعطف فكان البيت خارجاً عن بحثنا.

٨. أي الصفّار و الجماعة و ليس المراد الصفّار و أباحيّان لأنّ أباحيّان لم يستدلّ به كما سبق في أوّل عبارة المصنّف.

لربّك و انحَرْ﴾ (الكوثر،٢-١) و نحوه في التنزيل كثير.

و أمّا:

[أُناغي غزالاً عند باب ابن عامرٍ] و كَحِّل أماقيك الحسانَ باثْمِدِ]

فيتوقّف على النظر فيما قبله من الأبيات،[١٠] و قديكون معطوفاً على أمر مقدّر يدلّ عليه المعنى أي: فأفعل كذا و كحّل، كما قيل في ﴿و اهجُرْني مَلِيّاً﴾.

و أمّا مانقله أبوحيّان عن سيبويه فغلّط عليه، و إنّما قال:[١١] و اعلم أنّه لا يجوز «مَنْ عبدُالله و هذا زيدٌ الرجلين الصالحين»، رفعتَ أو نصبتَ لأنّك لاتثنّي إلّا على مَن أثبتّه و علمته، و لا يجوز أن تخلط من تعلم و من لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، و قال الصفّار: لما منعها سيبويه مِن جهة النعت عُلم أنّ زوال النعت يصحّحها، فتصرّف أبوحيّان في كلام الصفّار فوهم فيه[١٢]، و لا حجّة فيما ذكر الصفّار، إذ قديكون للشيء مانعان و يقتصر على ذكر أحدهما لأنّه الذي اقتضاه المقام[١٣]. والله أعلم.

---

٩. أي فكان عليهما أن يستدلّا بهذه الآية وكثير من الآيات الذي ظاهره عطف الإنشاء على الخبر و لكن إذا دقّقنا فهمنا أنّ الفاء فيها للسببيّة.

١٠. لعلّ فيه جملة إنشائية كان «كحّل» عطفاً عليه.

١١. أي قال سيبويه.

١٢. قال الصفّار: عُلم أنّ زوال النعت يُصحّحها و مراده من النعت، النعت الصناعي والمقطوع كلاهما، فوهم أبوحيّان أنّ مراد الصفّار النعت الصناعي، فقال: أجاز سيبويه: «جاءني زيدٌ و مَن عمروٌ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف.

١٣. فيمكن أن يكون لهذه الجملة مانعان: عطف الإنشاء على الخبر و كون النعت لمن يعلم ولمن لا يعلم، فأورد سيبويه الثاني لأنّ بحثه في باب النعت فتأمّل.



عطف الإسميّة على الفعليّة و بالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً[١]. و هو المفهوم من قول النحويين في باب الإشتغال في مثل «قام زيدٌ و عمراً أكرمته» إنّ نصب عمراً أرجح لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفين أولى من تخالفهما.

و الثاني: المنع مطلقاً، حكي عن إبن جني أنّه قال في قوله:

عــاضَها اللهُ غــلاماً بــعدَ مــا   شابتْ الأصداغُ و الضِرْسُ نَقِدْ

إنّ الضرس فاعل بمحذوف يفسّره المذكور، و ليس بمبتدأ، و يلزمه إيجاب النصب[٢] في مسألة الإشتغال السابقة، إلّا أن قال: أقدّر الواو للإستيناف.

و الثالث: لأبي علي، أنّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح[٣] في سرّ الصناعة، و بنى عليه منع كون الفاء في «خرجتُ فإذا الأسدُ حاضرٌ» عاطفة.

و أضعف الثلاثة القول الثاني، و قد لهج به الرازي في تفسيره[٤]، و ذكر في كتابه في

---

١. أي سواءٌ كان العطف بالواو أو بغيرها.

٢. أي يلزم هذا القول إيجاب النصب في المسألة السابقة لعدم جواز عطف الإسميّة على الفعلية.

٣. أي إبن جنّي.

٤. سمّاه «مفاتيح الغيب» و قد طبع في ٨ مجلّدات.

مناقب الشافعي رضي الله عنه أنّ مجلساً جَمَعَه[1] و جماعةً من الحنفية، و أنّهم زعموا أنّ قول الشافعي، «يحلُّ أكلُ متروكِ التسمية[2]» مردود بقوله تعالىٰ ﴿و لا تأكلوا ممّا لم يذكر إسم الله عليه و إنّه لَفِسقٌ﴾ (الأنعام،١٢١) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجّة للشافعي، و ذلك لأنّ الواو ليستْ للعطف، لتخالف الجملتين بالإسمية و الفعلية و لا للإستيناف، لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيّدة للنهي، و المعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، و مفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، و الفسقُ قد فسّره الله تعالىٰ[3] بقوله ﴿أو فِسقاً أُهلَّ لِغير الله به﴾ (الأنعام،١٤٥) فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمّي عليه غير الله[4]. و مفهومه كلوا منه إذا لم يسمّ عليه غير الله.ا.هـ. ملخّصاً موضّحاً. و لو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء و الخبر لكان صواباً[5].

---

١. أي جَمَعَ الرازي.

٢. أي أكل الذبيح الذي لم يذكر إسم الله حين ذبحه.

٣. هذا يشير إلى أنّ الفسق مجمل و فسّره بقوله ﴿أهلّ لغير الله به﴾ و فيه نظر لأنّ معنى الفسق ظاهر في الشريعة و هو العصيان و لو سلّمنا أنّه مجمل فلا نسلّم تفسيره بخصوص ما قال، لإحتمال أن يكون الفسق أعمّ أو أخصّ بما قال في التفسير و لايعدل إلىٰ هذا التفسير إلّا لدليل و لا دليل هنا.

٤. أي أعمّ من أن يذكر إسم الله عليه أو لم يذكر.

٥. لأنّ الجملة «لاتأكلوا» إنشائي و «إنّه لفسق» خبري فامتنع العطف فلايلزم ذكر هذه التفاصيل من منع عطف الإسميّة على الفعلية.



العطف على معمولي عاملين

و قولهم «على عاملين» فيه تجوّز[1]، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إنّ زيداً ذاهبٌ و عمراً جالسٌ» و على معمولات عامل نحو «أعلمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً أبوبكر خالداً سعيداً منطلقاً» و على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو «إنّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمروٍ و أخاک غلامُه بكرٍ»[2].

و أمّا معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال إبن مالک: هو ممتنع إجماعاً نحو «كانَ آكلاً طعامَک عمروٌ و تمرَک بكرٌ» و ليس كذلک، بل نقل الفارسيُّ الجوازَ مطلقاً[3] عن جماعة، و قيل: إنّ منهم الأخفش، و إن كان أحدهما جاراً فإن كان الجارّ مؤخّراً نحو «زيدٌ في الدارِ و الحجرةِ عمروٌ، أو و عمروٌ الحجرةِ» فنقل المهدوي أنّه ممتنع إجماعاً، و ليس كذلک، بل هو جائز عند من ذكرنا[4]، و إن كان الجار مقدّماً نحو «في الدار زيدٌ و الحجرةِ عمروٌ» فالمشهور عن سيبويه المنع، و به قال المبرّد و إبن السّراج و هشام، و عن الأخفش الإجازة، و به قان الكسائي و الفرّاء و الزجّاج، و فصّل قوم ـ منهم

---

1. أي مجاز لأنّ العطف ليس على عاملين بل على معمولي عاملين.

2. الشاهد فيه عطف «أخاک» على «زيدٌ» و «غلامه» على «أبوه» و «بكرٍ» على «عمروٍ» و العامل في الأوّل «إنّ» و في الثاني «ضارب» و في الثالث لام التقوية.

3. أي سواء كان أحد العاملين حرف جرّ أو لا و سواء كان حرف الجرّ مقدّماً على الأخرى أو لا.

4. أي الجماعة الذي نقل الفارسي عنهم الجواز مطلقاً.

الأعلم ـ فقالوا: إن ولي المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز، لأنّه كذا سُمع، و لأنّ فيه تعادل المتعاطفات[١]، و إلّا امتنع نحو «في الدارِ زيدٌ و عمروٌ الحجرةِ».

و قد جاءت مواضع يدلّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه[٢]، كقوله تعالیٰ ﴿إنّ في السمواتِ و الأرضِ لآياتٍ للمؤمنين، و في خلقكم و ما يَبُثُّ مِن دابّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقنونَ، و اختلاف الليلِ و النهارِ و ما أنزل اللهُ مِن السماءِ مِن رزقٍ فأحيا به الأرضَ بعدَ موتِها و تصريفِ الرياح آياتٌ لقوم يعقلونَ﴾ (الجاثية٥ـ٣) آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنّها إسم «إنّ»، و الثانية و الثالثة قرأهما الأخوان[٣] بالنصب، و الباقيون بالرفع، و قد استدلّ بالقراءتين[٤] في آيات الثالثة على المسألة. أمّا الرفع فعلى نيابة الواو[٥] منابَ الإبتداء و «في»، و أمّا النصب فعلى نيابتها منابَ «إنّ» و «في».

و أجيب بثلاثة أوجه:

أحدهما: إنّ «في» مقدّرة، فالعمل لها، و يؤيدّه أنّ في حرف عبدالله التصريح بـ«في» و على هذا الواوُ نائبة مناب عامل واحد، و هو الإبتداء أو «إنّ»[٦].

---

١. أي رُتّب المعمولات في المعطوف على ترتيبها في المعطوف عليه.

٢. فظاهر هذه المواضع يدلّ على جواز العطف على معمولي عاملين إذا كان الجارّ مقدّماً.

٣. أي الحمزة والكسائي.

۴. أي قراءة الأخوين والباقين. فعلى الرفع عطف «إختلاف» على «خلقكم» و «أيات» الثالثة على «آيات» الثانية، و على قراءة النصب فالشاهد عطف «اختلاف» على «السموات» و «أيات» الثالثة على «آيات» الأولى.

۵. قال الدسوقي: هذا يفيد أنّ الواو عاملة بطريق النيابة و هو قول شاذ انتهى. أقول: والذي أرى أنّ مراد المصنّف من النيابة بيان عامل المعطوف و أيضاً بيان إعراب المعمولين الذين في المعطوف.

۶. حاصل الجواب الأوّل أنّ «إختلاف الليل» مجرور بـ«في» المقدّرة و على هذا فعلى قراءة الرفع عطف الجارّ و المجرور على «في خلقكم» و «أيات» الثالثة على الثانية فكان من عطف معمولي عامل واحد لأنّ عامل الإبتداء و الخبر واحد، و على النصب عطف الجارّ و المجرور على «في السموات» و «أيات» الثالثة على الأولى فكان أيضاً من عطف معمولي عامل واحد لأنّ عامل كليهما «إنّ». هذا توضيحه، و اعلم أنّ هذا الجواب مبنيٌّ على أنّا نسلّم مسائل:

و الثاني: أنّ انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى و رفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آياتٌ[1]، و عليهما فليست «في» مقدّرة.

و الثالث: يخصّ قراءة النصب، و هو أنّه على إضمار «إنّ» و «في»، ذكره الشاطبي و غيره، و إضمار «إنّ» بعيد.

و ممّا يشكل على مذهب سيبويه قوله:

هــوّنْ عـليكـه فـإنّ الأمـورَ	بكـــفّ الإلـــه مـــقاديرُها
فـــليس بآتـــيك مَـــنهيُّها	و لا قـاصرٍ عـنك مأمـورُها

لأنّ «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عـطفاً عـلى مـرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، و إن كان فاعلاً بـقاصر لزم عـدم الإرتـباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ «فليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها».

و قد أجيب عن الثاني بأنّه كما كان الضمير في «مأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيّات لدخولها في الأمور[2].

و اعلم أنّ الزمخشري ممّن مَنَعَ العطفَ المذكور، و لهذا إتّجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿و الشمسِ و ضُحاها و القمرِ إذا تَلاها﴾ (الشمس،١ـ٧) الآيات، فقال: فإن قلت: نصبُ إذا معضل،[3] لأنّك إن جعلت الواوات عاطفة وقعتْ في العطف على عاملين، يعني أنّ «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بـ«أقسم»، و المخفوضات عطف عـلى ﴿الشـمس﴾

١ـ أنّ العطف يقع بين متعلّقي الجارّين و المجرورين و لكن إن وقع العطف بين أنفسهما فكان من عطف معمولي عاملين لأنّ عامل الجار والمجرور متعلّقه و عامل المعمول الأخرى هو الابتدائية أو «إنّ».

٢ـ أنّه ليس العامل في الخبر غير الإبتدائية فكان من عطف معمولي عاملين على قراءة الرفع.

٣ـ أنّه ليس خبر «إنّ» مرفوع بما رفع قبل دخول الناسخ على قول الكوفيين فيكون من عطف معمولي عاملين.

١. فكان العطف بين «اختلاف» و «السموات» فقط و على قراءة النصب و الرفع لايلزم تقدير «في» في هذا الوجه.

٢. حاصله: الضمير في «مأمورها» و «منهيُّها» يعود إلى الأمور، فعود ضمير المخبر عنه و المخبر به إلى شيء واحد كان وجهَ إرتباطهما.

٣. أي مشكلٌ مِن أعْضَلَ إذا أشكلَ و صَعِبَ.

المخفوضة بواو القسم، قال: و إن جعلتهنّ للقسم وقعتْ فيما اتّفق الخليل و سيبويه على استكراهه، يعني أنّهما استكرها ذلک لئلّا يحتاج كلّ قسم إلى جواب يخصّه ثمّ أجاب بأنّ فعل القسم لمّا كان لايذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنّها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل[1].

قال ابن حاجب: و هذه قوّة منه و استنباط لمعنى دقيق، ثمّ اعترض عليه بقوله تعالى ﴿فلا أقسمُ بالخُنَّس الجَواري الكُنَّس و الليلِ إذا عَسْعَس و الصبحِ إذا تَنَفَّسَ﴾ (التكوير،۱۸ـ۱۵) فإنّ الجار هنا الباء، و قد صرّح معه بفعل القسم، فلاتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة. اهـ[2]

و بعد فالحقّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيدٌ و الحجرة عمرو» و لا إشكال حينئذٍ في الآية[3].

و أخذ ابن الخبّاز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلّاً فقال في كتاب النهاية: و قيل إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، و لهذا جاز العطف في نحو ﴿و الليلِ إذا يغشى و النهارِ إذا تَجَلّى﴾ (الليل،۲ـ۱) و ما أظنّه في ذلک على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيّد الحذف بالوجوب.[4]

---

۱. حاصل جواب الزمخشري أنّ فعل القسم لايذكر مع واوه أبداً فكان الواو كالنائب عنه فنصب «إذا» على النيابة و خفض المجرورات على الأصالة، فكأنّ العطف على معمولي عامل واحد. و لا يخفي عليک تسامح الزمخشري من خلط العامل بالنيابة و العامل بالأصالة فتأمّل.

۲. أجاب عنه الرضي بأنّ الكلام فيه حذف مضاف أي: و عظمة الليل إذا عَسْعَس فـ«عظمة» عاملة في «الليل» و في «إذا» و فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل.

۳. أي آية ﴿و الشمس و ضحاها و القمر...﴾ و ذلک لأنّها نظير المثال أحد العاملين فيها جارّ تقدّم و ولي المخفوض العاطف.

۴. ليكون كلامه موافقاً لما قاله الزمخشري.



المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخّر لفظاً و رتبة[1]

و هي سبعة:

١ـ أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس، و لا يفسّر إلّا بالتمييز، نحو «نعمَ رجلاً زيدٌ و بئس رجلاً عمروٌ» و يلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ﴿ساءَ مثلاً القومُ﴾ (الأعراف-١٧٧) و ﴿كبُرتْ كلمةً تخرُج﴾ (الكهف-٥) و «ظَرُف رجلاً زيدٌ» و عن الفرّاء و الكسائي أنّ المخصوص هو الفاعل، و لا ضمير في الفعل، و يردّه «نعمَ رجلاً كان زيدٌ» و لا يدخل الناسخ على الفاعل، و أنّه قد يحذف نحو ﴿بئسَ للظالمينَ بدلاً﴾[2] (الكهف-٥٠).

٢ـ الثاني: أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين المُعْمَل ثانيهما نحو قوله:

---

١. في ظنّي أنّه لم يمتنع عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبةً في كلّ موضع لأنّ ذلك من لطائف الكلام حيث ذكر الضمير مبهماً ثمّ مفسّراً هو أوقع في النفوس من ذكر الضمير مفسّراً أوّلاً بلا تعليق، و لا فرق معتّداً به بين المواضع التي جوّزوا ذلك و المواضع التي منعوه فالحقّ أن يقال: عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبةً يجوز في كلّ موضع قصدنا التعليق والإيقاع في النفوس.

٢. حاصله أنّه يرد على الكسائي و الفرّاء إشكالان: ١) إن كان «زيد» في مثل «نعم رجلاً كان زيد» فاعلاً لزم دخول الناسخ على الفاعل و هو ممتنع ٢) يلزم أنّه قد يحذف الفاعل في مثل «بئس للظالمين بدلاً» و هو أيضاً ممتنع.

جَـفوني و لم أَجْـفُ الأَخِـلّاءَ إنّـني لغـير جـميلٍ مـن خـليلي مُـهْمَلُ[١]

و الكوفيون يمنعون من ذلك،[٢] فقال الكسائي: يحذف الفاعل،[٣] و قال الفرّاء: يضمر و يؤخّر عن المفسّر[۴]، فإن استوىٰ العاملان في طلب الرفع و كان العطف بالواو نحو «قامَ و قَعَدَ أخواک» فهو عنده فاعل بهما[۵].

۳ ـ الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره نحو ﴿إن هـي إلّا حياتُنا الدُنيا﴾ (الأنعام،٢٩) قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يُعنى به إلّا بما يتلوه، و أصله: إنِ الحياةُ إلّا حياتنا، ثمّ وضع هي موضع الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها و يبيّنها، قال: و منه:

هي النفسُ تحملُ ما حُمّلتْ ... ...

و «هي العُرْبُ تقول ما شاءت»[۶] قال ابن مالک: و هذا من جيّد كلامه، و لكن في تمثيله بـ«هي النفس و هي العُربُ» ضعف، لإمكان جعل النفس و العرب بدلين و «تحمل» و «تقول» خبرين، و في كلام ابن مالک أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، و هو كون «هي» ضمير القصّة[٧] فإن أراد الزمخشري أنّ المثالين يمكن حملهما على ذلک لا أنّه متعيّن فيهما فالضعف في كلام ابن مالک وحده[٨].

۴ ـ الرابع: ضمير الشأن و القصّة نحو ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ﴾ (الإخلاص،١) و نحو ﴿فإذا

---

١. الشاهد فيه عود الضمير أعني الواو في «جفوني» إلى «الأخِلّاء».

٢. أي من عود الضمير من الأوّل المتنازعين إلى المتأخّر لفظاً و رتبةً.

٣. فكان أصل «ضربني و ضربتُ زيداً» «ضربني زيدٌ و ضربتُ زيداً» ثمّ حذف الفاعل، و ردّ قوله بالبيت لأنّ الواو فاعل لا يحذف اللّهمّ إلّا أن يقال: الواو علامة الجمع لا ضميره.

۴. ففي مثل «ضربني و ضربت زيداً» كان التقدير «ضربني و ضربتُ زيداً هو».

۵. ردّ بأنّه توارد العاملان على معمول واحد و هو ممتنع.

۶. أصل البيت: «النفسُ النفس...» و أصل العبارة «العربُ العربُ تقول...» ثمّ حذف المبتدأ و وضع «هي» موضعه لدلالة الخبر و هو «النفس» و «العُرب» عليه.

٧. على هذا «النفس» مبتدأ و «تحمل» خبره و الجملة خبرٌ عن «هي»، كذا في العبارة.

٨. لأنّ رأيه أنّ «النفس» و «العُرب» منحصرٌ في هذين الوجهين فقط.

هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾[١] (الأنبياء،٩٧) و الكوفي يسمّيه ضمير المجهول.

و هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم هي و لا شيء منها عليه، و قد غلط يوسف بن السيرافي إذ قال في قوله:

أ سكرانُ كانَ ابنُ المراغةِ إذ هَجَا ... تَميماً بجوٍّ أم متساكرُ؟

فيمن رفع «سكران» و «ابن المراغة»: إنّ كان شأنية[٢]، و ابن المراغة سكرانُ: مبتدأ و خبر، و الجملة خبر كان. و الصواب أنّ كان زائدة[٣]، و الأشهر في إنشاده نصب «سكران» و رفع «ابن المراغة».[٤] فارتفاع متساكر على أنّه خبر لـ«هو» محذوفاً، و يروي بالعكس، فاسم كان مستتر فيها[٥].

و الثاني: أنّ مفسرّه لا يكون إلّا جملة، و لا يشاركه في هذا ضمير، و أجاز الكوفيون و الأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع[٦] نحو «كان قائماً زيدٌ و ظننته قائماً عمروٌ»[٧] و هذا إن سمع خرّج على أنّ المرفوع مبتدأ، و اسم «كان» و ضمير «ظننته» راجعان إليه لأنّه في نيّة التقديم، و يجوز كون المرفوع بعد «كان» إسماً لها، و أجاز الكوفيون «إنّه قام» و «إنّه ضُرِبَ» على حذف المرفوع و التفسير بالفعل مبنيّاً للفاعل أو للمفعول، و فيه فسادان: التفسير بالمفرد، و حذف مرفوع الفعل[٨].

---

١. «أبصار» مبتدأ و «شاخصة» خبره و الجملة خبر عن «هي».

٢. أي اسمه ضمير شأن و «ابن المراغة» مبتدأ و «سكران» خبره المقدّم و الجملة خبر «كان».

٣. فـ«ابن المراغة» مبتدأ و «سكران» خبره المقدّم.

٤. فـ«ابن مراغة» إسم كان و «سكران» خبرها.

٥. فالتقدير: أ سكرانُ كان ابنَ مراغة، و على هذا «متساكر» عطفٌ على «سكران» المرفوع.

٦. أي يعمل في الفاعل.

٧. «قائماً» مفسّر «هو» الذي استتر في «كان» و «زيد» فاعله، وكذا «ظننته قائماً عمروٌ».

٨. أي على حذف «هو» الذي استتر في «قام» و «ضُرِب».

و الثالث: أنّه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكّد و لايعطف عليه[1] و لا يبدل منه[2].

و الرابع: أنّه لا يعمل فيه إلّا الإبتداء أو أحد نواسخه[3].

و الخامس: أنّه ملازم للإفراد، فلا يثنّى و لا يجمع، و إن فسّر بحديثين أو أحاديث[4]. و إذا تقرّر هذا عُلم أنّه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. و من ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إنّه يراكم هو و قبيلُه﴾ (الأعراف،۲۷) إنّ إسم «إنّ» ضمير الشأن، و الأولى كونه ضمير الشيطان، و يؤيّده أنّه قرىء ﴿و قبيلَه﴾ بالنصب،[5] و ضمير الشأن لايعطف عليه، و قول كثير مِن النحويين إنّ اسم «إنّ» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، و الأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، و يؤيّده[6] قول سيبويه في ﴿أن يا إبراهيمُ قد صدَّقتَ الرؤيا﴾ (الصافات،۱۰۲-۱۰۲) إنّ تقديره «أنّک» و في «كتبتُ إليه أن لا تفعل» إنّه يجزم على النهي، و ينصب على معنى لئلّا، و يرفع على «أنک»[7].

و الخامس: أن يجرّ بـ«رُبَّ» مفسّراً بتمييز، و حكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسّره تمييزاً و كونه هو مفرداً، قال:

رُبّه فِتيَةً دعوتُ إلى ما ... يُورِثُ المجدَ دائباً فأجابوا[8]

و لكنّه يلزم أيضاً التذكير، فقال: «رُبّه إمرأةً» لا رُبَّها، و يقال «نعمتْ إمرأةً هندٌ» و أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث و التثنية و الجمع، و ليس بمسموع.

و عندي أنّ الزمخشري يفسّر الضمير بالتمييز في غير بابى «نعم و رُبّ» و ذلک أنّه

---

۱. أي عطف نسقٍ لأنّ عطف البيان يمتنع في كلّ الضمائر فلا يختصّ به.

۲. بخلاف سائر الضمائر فإنّه يؤكّد و يُعطف عليه و يُبدل منه كما مرّ أمثلته.

۳. بخلاف سائر الضمائر فإنّه يعمل فيه العامل الناصب و الجارّ والرافع.

۴. أي بجملتين أو بجملٍ نحو «هو زيدٌ قائمٌ و عمروٌ منطلق» و نحو «هو زيدٌ قائمٌ و عمروٌ منطلق و بكر جالسٌ».

۵. فعلى النصب يلزم عطفه على اسم «إنّ» فلا يكون اسم «إنّ» ضمير شأن لأنّ ضمير الشأن لا يعطف عليه شيء.

۶. أي يؤيّد عدم جعل اسم «إنّ» المفتوحة المخفّفة ضمير الشأن.

۷. جعل سيبويه اسم «أنّ» في الآية والمثال ضميرَ الكاف و لا يجعله ضمير الشأن.

۸. الشاهد فيه دخول «ربّ» على الضمير و «فية» تمييزه و يعود الضمير إليه.

قال في تفسير ﴿فسَوّاهُنّ سبعَ سَمٰواتٍ﴾ (البقرة،٢٩) الضميرُ في «فسوّاهنّ» ضمير مبهم، و «سبع سموات» تفسيره، كقولهم «رُبَّه رجلاً» و قيل: راجع إلى السماء، و السماء في معنى الجنس، و قيل: جمع سماءة. و الوجه العربي هو الأوّل، ا.هـ و تؤوّل على أنّ مراده أنّ «سبع السموات» بدل، و ظاهر تشبيهه بـ«رُبّه رجلاً» يأباه.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسّر له كـ«ضربتُه زيداً» قال ابن عصفور: أجازه الأخفش و منعه سيبويه، و قال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالک، و ممّا خرّجوا على ذلک قولهم «اللّهمّ صَلِّ عليه الرئوفِ الرحيمِ» و قال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعتَ الضمير، و قوله:

قَدْ أصبحتْ بقَرْقَرى كَوانساً فلا تَـلُمْهُ أن ينام البائسا

و قال سيبويه: هو بإضمار «أذمّ»، و قولهم «قاما أخواک و قاموا إخوتُک و قمنَ نسوتُک» و قيل: على التقديم و التأخير، و قيل: الألف و الواو و النون أحرف كالتاء في «قامتْ هندٌ» و هو المختار.

و السابع: أن يكون متّصلاً بفاعل مقدّم و مفسّره مفعول مؤخّر كـ«ضَرَبَ غلامُه زيداً» أجازه الأخفش و أبو الفتح و أبو عبدالله الطوّال من الكوفيين، و مِن شواهده قول حسّان:

و لو أنّ مجداً أخلد الدهرَ واحداً من الناس أبقىٰ مجدُه الدهرَ مُطعِماً[1]

و قوله:

كَسا حِلمُه ذا الحِلمِ أثوابَ سُؤدَدٍ و رقّى نداه ذا الندىٰ في ذُرا المجدِ[2]

و الجمهور يوجبون في ذلک في النثر تقديم المفعول، نحو ﴿و إذ ابتلىٰ إبراهيمَ رَبُّه﴾ (البقرة،١٢٤) و يمتنع بالإجماع نحو «صاحبُها في الدار» لاتّصال الضمير بغير الفاعل[3]،

---

١. الشاهد فيه عود الهاء في «مجده» إلى «مطعماً».

٢. الشاهد فيه عود الهاء في «حلمه» إلى «ذا حلم».

٣. لأنّ «ها» اتّصل بـ«صاحبها» و هو مبتدأ.

و نحو «ضَرَبَ غلامُها عبدَ هندٍ» لتفسيره بغير المفعول[١]، و الواجب فيهما تقديم الخبر و المفعول، و لا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غلامَه زيدٌ»[٢] و قال الزمخشري في ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحونَ بما أتوا﴾ (آل‌عمران،١٨٨) الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فلا يَحْسَبُنَّهم﴾ بالغيبة و ضمّ آخر الفعل[٣]: إنّ الفعل مسند لـ«الذين يفرحون» واقعاً على ضميرهم محذوفاً. و الأصل «لا يحسبنّهم الذين يفرحون بمفازة» أي «لا يحسبنّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين»[٤]، و «فلا يحسبُنّهم» توكيد، و كذا قال في قراءة هشام ﴿و لا يحسبنّ الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾ (آل‌عمران،١٦٩) بالغيبة: إنّ التقدير «و لا يحسبنَّهم»[٥]، و الذين فاعلٌ، و ردّه أبوحيّان باستلزامه عود الضمير على المؤخّر[٦]، و هذا غريب جدّاً، فإنّ هذا المؤخّر مقدّم في الرتبة، و وقع له نظير هذا في قول القائل «مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها»[٧] فقال: تقديم الحال هنا على عاملها و هو «ذاهبة» ممتنع، لأنّ فيه تقديم الضمير على مفسّره[٨]، و لا شكّ أنّه لو قدّم لكان كقولك: «غلامَه ضَرَبَ زيدٌ»[٩] و وقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، و هو أنّه منع من التقديم لكون العامل

---

١. لأنّ ضمير «ها» يعود إلى «هند» و هو مضاف إلى المفعول لا المفعول نفسه.

٢. لأنّ «زيد» مقدّم في الرتبة إذ هو فاعل.

٣. فالآية في قراءة غيره: و لا تحسبنّ الذين يفرحون بما أتوا و يحبّون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا يحسبنّهم بمفازة من العذاب و لهم عذاب أليم. آل عمران ١٨٨.

٤. «الذين» فاعله و «هم» المفعول الأوّل و «فائزين» المفعول الثاني و ضمير المفعول راجع إلى الفاعل المؤخّر.

٥. «الذين» الفاعل و «هم» المفعول الأوّل و «أمواتاً» المفعول الثاني فرجع «هم» إلى الفاعل المؤخّر.

٦. أي عود «هم» المفعول إلى «الذين» الفاعل.

٧. فـ«ذاهبة» صفة لـ«رجل» و «فرسه» فاعل و «مكسوراً» حال من «فرسه» و «سرجها» فاعل «مكسوراً».

٨. أي تقديم ضمير «ها» في «سرجها» على «فرسه».

٩. هذا ردّ على أبي حيّان و حاصله أنّ الهاء في «غلامه» عائد إلى «زيد» و رتبة الفاعل مقدّم على المفعول فرجع الهاء إلى المتأخّر لفظاً المقدّم في الرتبة. و نظيره «مررت برجلٍ مكسوراً سرجُها ذاهبةٍ فرسُه» لأنّ رتبة العامل في الحال و ذي الحال مقدّمة على الحال فيعود «ها» في «سرجها» إلى المتأخّر لفظاً المقدّم في الرتبة.

صفة[1]، و لا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، و من الغريب أنّ أبا حيّان صاحب هذه المقالة وقع له أنّه منع عود الضمير إلى ما تقدّم لفظاً، و أجاز عوده إلى ما تأخّر لفظاً و رتبةً[2].

أمّا الأوّل[3] فإنّه منع في قوله تعالىٰ ﴿و ما عَمِلَتْ من سوءٍ تَوَدُّ﴾ (آل‌عمران،٣٠) كون ما شرطية، لأنّ «تودّ» حينئذٍ يكون دليل الجواب لا جواباً لكونه مرفوعاً فيكون في نيّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في «بينه» عائداً على ما تأخّر لفظاً و رتبة، و هذا عجيب فإنّ الضمير الآن عائد على متقدّم لفظاً، و لو قدّم «تودّ» لغير التركيب، و يلزمه أن يمنع «ضَرَبَ زيداً غلامُه» لأنّ زيداً في نيّة التأخير، و قد استشعر ورود ذلك، و فرّق بينهما[4] بما لا معوّل عليه.

و أمّا الثاني[5] فإنّه قال في قوله تعالىٰ ﴿ثمّ بدا لهم مِن بعد ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ (يوسف،٣٥) إنّ فاعل «بدا» عائد على السجن المفهوم مِن «لسيجننّه».

---

١. فعلى زعمه لا يجوز تقديم معمول الصفة عليها.

٢. «بينه» معمول «يرد»، و لأنّ ذلك في نيّة التقديم كان الضمير في «بينه» عائداً إلى «ما» المتأخّر لفظاً ورتبةً. و ردّه المصنّف بأنّ الضمير يعود إلى المتأخّر في الرتبة المقدّم في اللفظ و حينئذٍ فلا إشكال.

٣. أي منعه عود الضمير إلى ما تقدّم في اللفظ و تأخّر في الرتبة.

٤. حاصله أنّ بين الفاعل و المفعول إرتباطاً بعمل الفعل فيهما حتّى كان أحدهما طالباً للأخر فإذا تقدّم المفعول و تأخّر الفاعل و فيه ضمير عائد إلى المفعول جاز الإرتباط بينهما و لا كذلك بين الشرط و دليل الجواب لأنّ دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التدافع لأنّ جملة الدليل من حيث إنّها دليل لا يقتضيها الشرط و من حيث إنّ في الدليل ضميراً عائداً إلى الشرط يكون مقتضياً فيلزم أنّ الشرط مقتضٍ للدليل و هذا تناقض. و وجه ردّ هذا الفرق أن لا ننظر للإرتباط و عدمه مع التقدّم اللفظي على أنّا لا نسلّم أنّه للإرتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث إنّ الدليل دالّ على الجواب المترتّب على الشرط سلّمنا عدم الإرتباط فلا نسلّم التناقض. اهـ تقرير دردير.

٥. أي إجازته عود الضمير إلى ما تأخّر لفظاً ورتبةً.



شرح حال الضمير المسمّى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى في شروطه:

و هي ستّة و ذلک أنّه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو ﴿أولئک هم المفلحون﴾ (الأعراف،١٥٧)، ﴿و إنّا لنحن الصافّون﴾ (الصافات،١٦٥) الآية، ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾ (المائدة،١١٧)، ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ (المزمّل،٢٠)، ﴿إن ترَني أنا أقلّ منک مالاً و ولداً﴾[1] (الكهف،٤٠)، و أجاز الأخفش وقوعه بين الحال و صاحبها ك«جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، و جعل منه ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم﴾ (هود،٧٨) فيمن نصب «أطهر»، و لحّن أبوعمرو مَنْ قرأ بذلک[2]، و قد خُرِّجتْ على أنّ ﴿هؤلاء بناتي﴾، جملة و «هُنَّ» إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و «لكم» الخبر، و عليهما ف«أطهر» حال، و فيهما نظر. ***أمّا الأوّل*** فلأنّ بناتي جامدٌ غير مؤوّل بالمشتقّ[3]، فلايتحمّل ضميراً عند البصريين. ***و أمّا***

---

١. في هذه الأمثلة «أولئک» كان مبتدأ في الحال و ضمير «نا» في «أنّا» و «تَ» في «كنتَ» و «ه» في «تجدوه» و «الياء» في «ترَني» كانوا مبتدءات في الأصل دخل عليهم النواسخ.

٢. أي ابن مروان و هو مَنْ قُرّاء غير المعروف.

٣. لايخفى عليک أنّ «بناتي» يؤوّل إلى «مولوداتي» ويدلّ له النعت به في قولهم «مررتُ بنساءٍ بناتِ فلانٍ» ف«بنات» نعتٌ ل«نساء» و لا يجعل نعتاً إلّا إذا كان مشتقّاً أو مؤوّلاً به.

الثاني فلأنّ الحال لاتتقدّم على عاملها الظرفي عند أكثرهم[١].

و الثاني: كونه معرفة كما مثّلنا و أجاز الفرّاء و هشام و مَن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو «ما ظننتُ أحداً هو القائمَ» و «كان رجلٌ هو القائم» و حملوا عليه ﴿أن تكونَ أمّةٌ هي أربىٰ مِن أمّةٍ﴾ (النحل،٩٢) فقدّروا «أربىٰ» منصوباً[٢].

و يشترط فيما بعده أمران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

و كونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لايقبل «أل»[٣] كما تقدّم في «خيراً» و «أقلّ»، و شرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، و خالف في ذلک الجرجاني فألحقَ المضارعَ بالإسم لتشابههما[٤]، و جعل منه ﴿إنّه هو يُبدئُ و يُعيدُ﴾ (البروج،١٣) و هو عند غيره توكيد، أو مبتدأ و تبع الجرجانيَّ أبوالبقاء، فأجاز الفصل في ﴿و مكرُ أولئک هو يَبُورُ﴾[٥] (فاطر،١٠) و ابن الخبّاز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض[٦] كأفعل مِن، و المضاف كمثلک و غلام زيد، أو لذاته[٧] كالفعل المضارع، ا.هـ و هو قول السهيلي، قال في قوله تعالىٰ ﴿و أنّه هو أضحکَ و أبكىٰ، و أنّه هو أمات و أحيىٰ و أنّه خَلَقَ الزوجينِ الذكَرَ و الأُنثىٰ﴾ (النجم،٤٥ـ٤٣) و إنّما أتى بضمير الفصل في الأوّلين دون

---

١. فلأطهر» لايتقدّم على «لكم».

٢. فكان خبراً لـ«كان»

٣. أي أل التعريف.

٤. أي تشابه المضارع لاسم الفاعل.

٥. فـ«مكر» مبتدأ و «يبور» خبره و «هو» ضمير فصل.

٦. المانع من دخول أل في «أفعل مِن» هو «من» و في المضاف هو الإضافة و في تمثيله نظر لأنّ «غلام زيد» معرفة لا ملحق به.

٧. المانع من دخول أل على الفعل المضارع فعليّته لأنّ الفعل لايدخل عليه أل. قال الدسوقي: المتبادر من قوله «أو لذاته كالفعل» شامل للماضي و المضارع فلا خصوصيّة لقصره على المضارع فكلامه في حدّ ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي و المتبادر من كلامه أنّه لم يقل بالماضي لأنّه تابع للجرجاني و هو لم يقلْ به.

الثالث، لأنّ بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي و أميت، و أمّا الثالث فلم يدّعِه أحدٌ من الناس، اهـ و قديستدلّ لقول الجرجاني بقوله تعالىٰ: ﴿و يَرى الذين أوتُوا العلمَ الذي أُنزِلَ إليک مِن رَبِّک هو الحقَّ و يَهدي﴾(سبأ:٦) فعطف «يهدي» على «الحقّ» الواقع خبراً بعد الفصل[1]، ا.هـ

و يشترط له في نفسه امران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيدٌ ايّاه الفاضل، و أنت إيّاک العالم» و أمّا «إنّک إيّاک الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين و على التوكيد عند الكوفيين.

و الثاني: أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»[2] فأمّا قول جرير ابن الخطفي:

و كائنْ بالأباطح مِن صديقٍ   يَراني لو أصِبتُ هو المُصابا[3]

و كان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إنْ تَرَني أنا أقلَّ منک﴾(الكهف:٣٩) فقيل: ليس هو فصلاً، و إنّما هو توكيد للفاعل[4]، و قيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتّى كان إذا أصيب كأنّ صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنّه نفسه في المعنى[5]، و قيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء[6]، أي يرىٰ مصابي، و المُصاب حينئذٍ مصدرٌ كقولهم «جبر اللهُ مُصابک» أي مصيبتک، أي يرى مُصابي هو

---

١. قديقال: يحتمل أنّ قوله «يهدي» معمول لمحذوف أي: و يرونه يهدي فليس معطوفاً على الحقّ بل هو من عطف الجملة، سلّمنا أنّه عطف فيغتفر في التابع ما لايغتفر في المتبوع و لذا أشار المصنّف لضعف هذا الإستدلال بقوله: «و قد...».

٢. لأنّ «هو» لا يطابق المخاطب فكان الصحيح «كنت أنت الفاضل».

٣. الشاهد فيه أنّ «هو» ضمير فصل غير مطابق للياء في «يراني» لأنّ «يرى» من أفعال القلوب فكان الياء في الأصل مبتدأ فيلزم تطابق ضمير الفصل معه.

٤. أي «هو» الذي يستتر في «يرى».

٥. أي لأنّ الجرير نفس الصديق في المعنى لا في الواقع.

٦. فحينئذ ضمير الفصل يطابق المصدر الميمي المحذوف أي: مصابي.

المصاب العظيم، و مثله في حذف الصفة ﴿الآن جئتَ بالحقّ﴾ (البقرة،٧١) أي الواضح، و إلّا لكفروا بمفهوم الظرف[١] ﴿فلا نُقيم لهم يومَ القيامة وَزْناً﴾ (الكهف،١٠٥) أي نافعاً[٢]، لأنّ أعمالهم توزن، بدليل ﴿و مَنْ خَفَّتْ مَوازِينُه﴾ (الأعراف،٩) الآية، و أجازوا «سيرَ بزيدٍ سَيْرٌ» بتقدير الصفة: أي واحد، و إلّا لم يفد[٣]، و زعم ابن الحاجب أنّ الإنشاء لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، و أنّ «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقول عاقلٌ[٤]: يَراني مُصاباً إذا أصابتْني مصيبة، ا.هـ و على ما قدّمناه من تقدير الصفة لا يتّجه الإعتراض[٥]، و يروى «يراه» أي يرى نفسه، و «تراه» بالخطاب، و لا إشكال حينئذٍ و لا تقدير، و المصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر، و لم يطّلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: و لو أنّه قال يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مُصاباً إذا أصيبت.

المسألة الثانية: في فائدته و هي ثلاثة أمور:

أحدها لفظي، و هو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ مابعده خبرٌ لا تابعٌ، و لهذا سمّي فصلاً، لأنّه فصّل بين الخبر و التابع، و عماداً، لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام، و أكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، و ذكرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾ (المائدة،١١٧) و الضمائر لا توصف[٦].

---

١. أي بسبب مفهوم الظرف و هو «الآن» لأنّ قوله «الآن جئت بالحقّ» يلزم أنّ الأقوال السابقة لموسى ليست بحقٍّ و هذا كفر بموسى و يؤجه على حذف الصفة أي: الآنَ جئتَ بالحقِّ الواضح، فلا ينافي مجيئه في الماضي بالحقّ لكن غير الواضح.

٢. ظاهر كلامه أنّ الأعمال لا تُوزنُ يوم القيامة أمّا على تقدير حذف الصفة كان المعنى «لا تُوزنُ وزناً نافعاً» فلا ينتفي الوزن مطلقاً.

٣. إذ شرط نيابة المصدر عن الفاعل أنّه كان متصرّفاً مختصّاً أي مقيّداً بقيد و لولا تقدير الصفة في المثال لم يجز نيابة «السير».

٤. علّة لمحذوف، أي و لا يصحّ إسناده لغير المتكلّم إذ لا يقول الخ. و حاصله أنّه لوكان ذلك الفعل مسنداً لضمير المتكلّم و المصاب إسم مفعول كان المعنى: إذا أصيب، أي أصابتني مصيبةٌ يَراني الصديق مصاباً و هذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة.

٥. لأنّ على تقدير الصفة يفيد الجملة فائدة و هو بيان عظمة المصيبة.

٦. حاصله أنّ بعض النحويين يقولون في فائدة ضمير الفصل أنّه يفصل بين الخبر و الصفة، و اعترض عنيهم المصنّف لعدم

الثاني معنوي: و هو التوكيد، ذكره جماعة، و بنوا عليه[١] أنّه لا يجامع التوكيد، فلا يقال «زيدٌ نفسه هو الفاضل» و على ذلک سمّاه بعض الكوفيين دِعامة، لأنّه يُدعمُ بـه الكلام، أي يقوّىٰ و يؤكّد.

و الثالث معنوي أيضاً، و هو الإختصاص، و كثير من البيانيين يقتصر عليه، و ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿و أولئک هُمُ المُفلحونَ﴾ (البقرة،٥) فقال: فـائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أنّ فائدة المسند ثـابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة في محلّه:

زعم البصريون أنّه لا محلّ له ثُمّ قال أكثرهم: إنّه حرف، فلا إشكال، و قال الخليل: إسمٌ و نظيره على هذا القول أسماء الأفعال فـيمن يـراهـا غـيرَ مـعمولة لشـيء، و أل الموصولة[٢]، و قال الكوفيون: له محلّ، ثُمّ قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده، و قال الفرّاء: بحسب ما قبله، فمحلّه بين المبتدأ و الخبر رفع، و بين معمولي «ظنّ» نصبٌ، و بين معمولي «كان» رفع عند الفرّاء، و نصب عند الكسائي، و بين معمولي «إنّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾ (المـائدة،١١٧) و نـحو ﴿إن كـنّا نـحن

✍ الفصل بين الصفة و الخبر في نحو «كنتَ أنتَ الرقيبَ» لأنّ الضمير لا توصف فلا يكون «الرقيب» صفة، فحقّه أن يقال: يفصل بين الخبر و التابع و لا يخفى عليک أنّ فصله بين الصفة و الخبر كان من أوّل الأمر، أي قبل رؤية المتكلّم القرائن على كون الإسم خبراً لا صفة، فتوجّهْ.

١. لا نسلّم ذلک البناء و ذلک لأنّ التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد لنسبة، و الثاني توكيد للمسند إليه و هو زيد، فليس المؤكّد بالأمرين شيئاً واحداً، سلّمنا أنّهما واردان على شيء واحدٍ فنقول: ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكّدين؟ قال تعالىٰ: ﴿فسجد الملائكة كلّهم أجمعون﴾.

٢. لأنّ «أل» الموصولة على القول باسميّته نقل إعرابه إلى الصلة فلا يكون له محلّ.

الغالبينَ﴾ (الأعراف،١١٣) الفصليّة و التوكيد، دون الإبتداء لانتصاب مابعده[١]، و في نحو ﴿و إنّا لنحن الصافّون﴾ (الصافّات،١٦٥) و نحو «زيدٌ هو العالم، و إنّ عمراً هو الفاضلُ» الفصليّة و الإبتداء، دون التوكيد لدخول اللام[٢] في الأولى و لكون ما قبله ظاهراً في الثانية و الثالثة. و لا يؤكّد الظاهر بالمضمر لأنّه ضعيف و الظاهر قوي، و وهم أبوالبقاء، فأجاز في ﴿إنّ شانئک هو الأبترُ﴾ (الكوثر،٣) التوكيدَ. و قد يريد أنّه توكيد لضمير مستتر في «شانئک» لا لنفس شانئک. و يحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضلُ» و نحو ﴿إنّک أنتَ علاّمُ الغيوبِ﴾ (المائدة،١١٦) و من أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إنّ زيداً هو الفاضل» البدليّة. و وهم أبوالبقاء فأجاز في ﴿تجدوه عندالله هو خيراً﴾ (المزمّل،٢٠) كونه بدلاً من الضمير المنصوب[٣].

و من مسائل الكتاب «قد جربتُک فكنتَ أنتَ أنتَ» الضميران مبتدأ و خبر، و الجملة خبر «كان»، و لو قدّرتَ الأوّل فصلاً أو توكيداً لقلتَ «أنت إيّاک».

و الضمير في قوله تعالىٰ ﴿أن تكونَ أمّةٌ هي أربىٰ مِن أمّةٍ﴾ (النحل،٩٢) مبتدأ، لأنّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، و تنكيره يمنع الفصل.

و في الحديث «كلّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه» إن قدّر في «يكون» ضمير لكلّ فأبواه مبتدأ، و قوله «هما» إمّا مبتدأ ثانٍ و خبره «اللذان» و الجملة خبر «أبواه» و إمّا فصل و إمّا بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدالَ الضمير من الظاهر، و اللذان خبر «أبواه» و إن قدّر «يكون» خالياً من الضمير فـ«أبواه» اسم «يكون» و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل، و على الأوّل[٤] فاللذان بالألف، و على الأخيرين

---

١. فلا يكون «الرقيب» و «الغالبين» خبراً لكونهما منصوبين.

٢. لأنّ اللام للتأكيد و إن كان «نحن» للتاكيد فالتأكيدان لا يجتمعان و قد سبق ردّه في حاشية قوله «و بنوا عليه...».

٣. فاعتراض المصنّف لا يكون من جهة إبدال المنصوب من المرفوع بل قال الدسوقي: لأنّ إبدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة و الحضور لا يصحّ لأنّ المبدل منه في نيّة الطرح و المقصود البدلُ، و إذا توافقا فلا معنى لكون الأوّل غير مقصود دون الثاني.

٤. أي على كون «اللذان» خبراً للمبتدأ و الثاني أي على كونه خبراً لـ«يكون».

هو بالياء[١].

---

١. زيادة و تفصيل: قد رأيت أنّ في كلّ أمثلة الضمير الفصل يمكن أن يقدّر للضمير وجه آخر دون الفصليّة حتّى إذا كان بين مفعولي أفعال القلوب المنصوبين لتجويز المصنّف إبدال ضمير المرفوع من المنصوب، فبهذا ردّ اعتراضه في «تجدوه عندَ اللهِ هو خيراً» لما بيّنّا و لإثباتنا لك أنّ المبدل منه ليس في نيّة السقوط فكان ضمير الفصل أمراً زائداً لاحتمال وجهٍ آخر في كلّ مثال له. إن أشكل علينا بأنّ ضمير الفصل يفيد فوائد ثلاثة فلو لم يكن لم يفد، قلنا: إنّ هذه الفوائد الثلاثة يفيدها أوجه أخرى في الأمثلة كالإبتدائية و البدلية و التوكيد فلا إشكال، فتأمّل.

١٦

روابط الجملة بما هي خبر عنه

و هي عشرة:

١ـ أحدها: الضمير، و هو الأصل، و لهذا يربط به مذكوراً كـ«زيدٌ ضربتُه» و محذوفاً مرفوعاً نحو ﴿إنّ هذان لساحران﴾ (طه،٦٣) إذا قدّر «لهما ساحران»، و منصوباً كقراءة إبن عامر في سورة الحديد ﴿و كلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنىٰ﴾ (الحديد،١٠) و لم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كلّ» كالجماعة، لأنّ قبله جملة فعلية و هي ﴿فَضَّلَ اللهُ المجاهدينَ﴾ (النساء،٩٥) و هذا ممّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنّهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الإشتغال في نحو «قام زيدٌ و عمراً أكرمته» للتناسب، و لم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته و أكرمت عمراً» و لا فرق بينهما[1]، و قولِ أبي النجم[2]:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

و لو نصب «كل» على التوكيد لم يصحّ، لأنّ «ذنبا» نكرة[3] أو على المفعولية كان

---

١. لأنّ في المثالين عطف الفعلية على الفعلية أرجح من عطفه على الإسميّة فكان حقّه أن يقال في المثالين رجحان النصب على الرفع.

٢. «قولِ أبي النجم» عطف على «قراءة ابن عامر».

٣. أي نكرة غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتّفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو «صمتُ شهراً كلّه».

فاسداً معنى لما بيّنّاه في فصل «كلّ»[١] و ضعيفاً صناعةً لأنّ حقّ كلّ المتّصلة بالضمير ألّا تستعمل إلّا توكيداً أو مبتدأ نحو ﴿إنّ الأمرَ كلّه لله﴾ (آل‌عمران،١٥٤) قُرِئَ بالنصب و الرفع[٢]، و قراءة جماعةٍ ﴿أفحُكْمُ الجاهليةِ يبغونَ﴾ (المائدة،٥٠) بالرفع، و مجروراً[٣] نحو «السمنُ منوانِ بدرهمٍ» أي منه، و قول إمرأة «زوجي المسُّ مسُّ أرنَبٍ و الريحُ ريحُ زَرنَبٍ»[٤] إذا لم نقل إنّ «أل» نائبة عن الضمير، و قوله تعالى ﴿و لَمَنْ صَبَرَ وَ غَفَرَ إنّ ذلک لَمِنْ عزمِ الأمورِ﴾[٥] (الشورى،٤٣) أي إنّ ذلک منه، و لابدّ من هذا التقدير، سواء أقدّرنا اللام للإبتداء و مَنْ موصولة أو شرطية، أم قدّرنا اللام موطّئة[٦] و من شرطية، أمّا على الأوّل فلأنّ الجملة خبر، و أمّا على الثاني فلأنّه لابدّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالإبتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنّه الخبر أو إنّ الخبر فعل الشرط و هو الصحيح[٧]. و أمّا على الثالث فلأنّها جواب القسم في اللفظ، و جواب الشرط في المعنى[٨]، و قول أبي البقاء و الحوفي «إنّ الجملة جواب الشرط» مردود، لأنّها إسميّة[٩]، و قولهما «إنّها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلک بالشعر، و يجب على قولهما أن تكون اللام

---

١. ذلک لأنّ نصب «كلّ» يقتضي دخولها في حيّز النفي فيتوجه النفي حينئذٍ للشمول خاصّة و يفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبوالنجم على هذا التقدير معترفاً ببعض الذنوب التي ادّعتها أمّ الخيار عليه وليس الغرض ذلک.

٢. أي بالنصب على التوكيد وبالرفع على الإبتدائية.

٣. عطف على قوله في أوّل الفصل «مرفوعاً و منصوباً».

٤. زرنب: شجرة طيّبة الرائحة، والتقدير المسُّ منه... والريح منه... .

٥. لم تقترن الجملة الإسميّة أي «إنّ ذلک» بالفاء و لأنّ أداة القسم تقدّمت على الشرط فالجواب لها.

٦. هو اللام الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، و من ثمّ تسمّى اللام مؤذنة و تسمّى الموطّئة أيضاً.

٧. أقول: على التقدير الثاني يكون الجملة الإسميّة جملة جواب الشرط و هو يلزم أن يقترن بالفاء و ردّ المصنّف إضمار الفاء لاختصاص ذلک بالشعر، فهذا الوجه من المصنّف ليس بصحيح، فيشكل عليه.

٨. فلأنّ جملة جواب الشرط نفس جواب القسم لكن محذوفاً يجب وجود العائد فيه إلى اسم الشرط.

٩. إذا كان جواب الشرط إسميّة يجب اقترانه بالفاء و هو لايوجد.

للإبتداء لا للتوطئة[١].

تنبيه

قد يوجد الضمير في اللفظ و لايحصل الربط[٢]، و ذلک في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو «زيدٌ قام عمروٌ فهو» أو «ثمّ هو».

و الثانية: أن يعاد العامل، نحو «زيدٌ قام عمروٌ و قام هو»[٣].

و الثالثة: أن يكون بدلاً نحو «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو» فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، و هو في التقدير كأنّه من جملة أخرى[٤]، و قياس قول من جَعَلَ العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحّ المسألة[٥] و نحو ذلک[٦] مسألة الإشتغال، فيجوز النصب و الرفع في نحو «زيدٌ ضربت عمراً و أباه» و يمتنع الرفع و النصب مع الفاء و ثمّ، و مع التصريح بالعامل، و إذا أبدلت «أخاه» و نحوه من «عمرو» لم يجوزا، على ما مرّ من الإختلاف في عامل البدل[٧]، فإن قدّرته بياناً جاز

---

١. لأنّه على القول بأنّ اللام للتوطئة يكون الإسميّة جواب القسم لاجواب الشرط فعلى قولهما «إنّ الجملة جواب الشرط» يجب كون اللام للإبتدائية فقط.

٢. فيكون الكلام فاسداً.

٣. لأنّه ليس لجملة «قام عمرو» عائدٌ إلى المبتدأ ولو لم يُعَدْ العامل لحصل الربط لأنّ الواو ليست للجمع في عطف الجمل بل في المفردات، فليست للواو خصوصيّة في عطف الجمل والخصوصيّة في عطف الجمل للفاء لأنّها تنزل الجملتين بالسببيّة منزلة جملة واحدة.

٤. لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل و قد مضى ردّه في باب ما افترق فيه عطف البيان و البدل فراجع إن شئت.

٥. حاصله لأنّ «أعجبتني» المؤنّث لايمكن أن يعمل في «هو» المذكّر يوجب تقدير عامل البدل. أقول: هذا ممّا يضحک به الثكلي اذ على هذا لا يجوز «ذهبتْ هندٌ و عمروٌ» لأنّ العامل في «هند» لايعمل في «عمرو» فيجب تقدير عامل أخرى لـ«عمرو»، و هذا ممّا لا يقوله قائل فتأمّل.

٦. أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبراً.

٧. فعلى القول بأنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه يجوز.

باتّفاق[1] [أو بدلاً لم يجُز] و يجوز بالإتّفاق «زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبّه» رفعت زيداً أو نصبته، لأنّ الصفة و الموصوف كالشيء الواحد.[2]

٢ ـ الثاني: الإشارة، نحو ﴿و الذينَ كذّبوا بآياتِنا و استكبروا عنها أولئك أصحاب النار﴾ (الأعراف،٣٦)، ﴿و الذين آمنوا و عَمِلوا الصالحات لا نكلِّفُ نفساً إلّا وُسعَها أولئک أصحاب الجنّة﴾ (الأعراف،٤٢)، ﴿إنّ السمعَ و البَصَرَ و الفُؤاد كلّ أولئک كان عنه مسئولاً﴾ (الإسراء،٣٦) و يحتمله ﴿و لباسُ التقوى ذلک خيرٌ﴾ (الأعراف،٢٦) و خصّ ابن الحاجّ المسألةَ بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً و الإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيدٌ قام هذا» لمانعين[3]، و «زيدٌ قام ذلک» لمانع[4]، و الحجّة عليه في الآية الثالثة، و لا حجّة عليه في الرابعة، لاحتمال كون ذلک فيها بدلاً أو بياناً، و جوّز الفارسي كونه صفة[5]، و تبعه جماعة منهم أبو البقاء، و ردّه الحوفي بأنّ الصفة لاتكون أعرف من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، و أكثر وقوع ذلک في مقام التهويل و التفخيم[6] نحو ﴿الحاقّةُ ما الحاقّةُ﴾ (الحاقّة،٢ـ١)، ﴿و أصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمينِ﴾ (الواقعة،٢٧) و قال:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغّصَ الموتُ ذا الغنى و الفقيرا

٤ ـ و الرابع: إعادته بمعناه، نحو «زيدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازه أبو الحسن مستدلاًّ بنحو قوله تعالى ﴿و الذينَ يمسّكونَ بالكتاب و أقاموا الصلوة إنّا لا نضيع أجرَ المصلحين﴾[7] (الأعراف،١٧٠) و أجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل

---

١. لأنّ العامل في البيان هو العامل في متبوعه.

٢. فالجملة الخبرية يشتمل على ضمير المبتدأ و هو الهاء في «يحبّه».

٣. لأنّ المبتدأ ليس بموصول و موصوف و الإشارة قريب لا بعيد.

٤. أي عدم كون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً.

٥. أي كون ذلک صفة للمبتدأ و هو «لباس».

٦. مثال الأوّل و الثالث للتهويل و الثاني للتفخيم.

٧. الشاهد فيه كون «مصلحين» رابطاً للجملة الخبرية لأنّه بمعنى المبتدأ و هو «الذين...». قبلها ﴿و الدار الآخرةُ خيرٌ للذين

مجرورٌ بالعطف على ﴿الذين يتّقونَ﴾ و لئن سُلّم فالرابطُ العمومُ، لأنّ المُصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، و قال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، و الجملة دليله.

٥ـ والخامس: عمومٌ يشمل المبتدأ نحو «زيدٌ نِعمَ الرجلُ[١]» و قوله:

ألا ليتَ شـعري هـل إلى أمّ جَحْدَر سـبيلٌ فأمّـا الصبرُ عنها فلا صبرا[٢]

كذا قالوا، و يلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناس، و عمروٌ كلّ الناس يموتون، و خالدٌ لا رجلَ في الدار» أمّا المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، و على القول بأنّ «أل» في فاعلي نعم و بئس للعهد لا للجنس[٣]، و أمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، و ليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنّه لا صبرَ له عنها[٤] لا أنّه لا صبر له عن شيء.

٦ـ والسادس: أن يعطف بفاء السببيّة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو ﴿ألم تَرَ أنّ اللهَ أنزلَ من السماءِ ماءً فتُصبحُ الأرضُ مخضرّةً﴾[٥] (الحج،٦٣) و قوله:

و إنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو و تاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ[٦]

كذا قالوا، و البيت محتمل لأن يكون أصله «يحسر الماءُ عنه[٧]» أي ينكشف عنه، و

✍ يتّقون أ فلا تعقلون والذين...﴾.

١. «الرجل» أعمّ من «زيد» لأنّ اللام فيه للإستغراق على الأصحّ.

٢. أعمّ من «الصبر» لأنّه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم.

٣. إذا كان اللام للعهد فـ«الرجل» نفس «زيد» لا أعمّ منه.

٤. إذا كان المراد: لا صبر له عن أمّ جحدر بخصوصيّتها فليس في الصبر عموم.

٥. الشاهد أنّ في «أنزل» ضمير يعود إلى الله و جملة «أنزل من السماء...» عطف على جملة «تُصبح الأرض مخضرّةً» الخالية من الضمير.

٦. الشاهد فيه أنّ في جملة «يحسر الماء» لا عائد إلى المبتدأ وهو «إنسان» لكنّه عطف على جملةٍ ذات ضمير و هو «يبدو».

٧. فالعائد ضمير مجرور مقدّر.

في المسألة تحقيق تقدّم في موضعه[۱].

۷ـ والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وحده نحو «زيدٌ قامت هند و أكرمَها» و نحو «زيدٌ قام و قعدتْ هندٌ» بناءً على أنّ الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، و إنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائمٌ و قاعدٌ[۲]» دون «هذان يقومُ و قعدَ».

۸ـ والثامن: شرط يشتمل على ضميرٍ مدلولٌ على جوابه بالخبر نحو «زيدٌ يقوم عمروٌ إن قام[۳]».

۹ـ والتاسع: «أل» النائبة عن الضمير، و هو قول الكوفيين و طائفة من البصريين و منه ﴿و أمّا من خافَ مقامَ ربِّه و نَهَى النفسَ عن الهوى فإنّ الجنّةَ هي المأوىٰ﴾ (النازعات،۴۱-۴۰) الأصل مأواه، و قال المانعون: التقدير هي المأوىٰ له.

۱۰ـ والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو «هِجِّيري[۴] أبي بكر لا إله إلّا الله» و من هذا أخبار ضمير الشأن و القصّة، نحو ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ﴾ (الإخلاص،۱) و نحو ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصار الذين كفروا﴾ (الأنبياء،۹۷).

---

۱. و موضعه هو الباب الثاني، الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ، و حاصل ما قدّمه من التحقيق أنّ الفاء نزّلت الجملتين منزلة الواحدة و لهذا اكتفي فيها بضمير واحد و حينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط و الجزاء الواقعتين خبراً و المحلّ لذلك المجموع و أمّا كلّ منهما فجزء الخبر فلا محلّ له و يجب على هذا أن يدّعي أنّ الفاء في ذلك يعني في قوله تعالىٰ ﴿ألم تر أنّ الله أنزل...﴾ و في نظائرة من نحو «الذي يطير الذباب فيغضب زيدٌ» قد أخلصت لمعنى السببيّة و أخرجت عن العطف.

۲. لأنّ المبتدأ مثنّى يلزم أن يكون الواو للجمع ليكون كلاهما خبراً و هذا جائز في «هذان قائم و قاعد» دون «هذان يقوم و قعد».

۳. «زيد» مبتدأ و «يقوم» خبره الذي يدلّ على جواب الشرط و «إن قام» شرط و الضمير المستتر في «قام» يعود إلى «زيد» فحقّه أن يقال: الضمير عائد لا الشرط فتأمّل.

۴. بكسر الهاء و تشديد الجيم و هو الكلام و الدأب و العادة. قال الدسوقي: فيه أنّ «لا إله إلّا الله» المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالإخبار إنّما هو بمفرد لا بجملة و حينئذٍ فهذا خارج عمّا نحن فيه.

تنبيه

الرابط في قوله تعالیٰ ﴿و الذين يتوفّونَ منكم[1] و يَذَرونَ أزواجاً يَتَرَبَّصْنَ﴾ (البقرة،٢٣٤) إمّا النون على أنّ الأصل: و أزواج الذين، و إمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي و ما أضيف إليه على التدريج، و تقديرهما إمّا قبل «يتربّصن»، أي أزواجهم يتربّصنَ[2]، و هو قول الأخفش، و إمّا بعده، أي يتربّصنَ بعدهم، و هو قول الفرّاء، و قال الكسائي ـ و تبعه ابن مالک ـ الأصل يتربَّصُ أزواجهم، ثمّ جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضمير[3]، لأنّ النون لا تضاف لكونها ضميرا، و حصل الربط بالضمير[4] القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

---

١. «الذين» مبتدأ و «يتوفّون منكم» صلته و «يذرون أزواجاً» عطف عليه و «يتربّصنَ» خبره.

٢. «يتربّصن» خبرٌ لـ«أزواجهم» المحذوف و الجملة خبرٌ عن «الذين».

٣. أي «هم» في «أزواجهم».

٤. أي النون في «يتربّصن».



الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومِن ثَمّ كان مردوداً قول ابن الطراوه في «لو لا زيدٌ لأكرمتُک»: إنّ «لأكرمتک» هو الخبر، و قول ابن عطيّة في ﴿فالحقُّ و الحقَّ أقول لأملأنَّ﴾ (ص،٨٥): إنّ «لأملأنّ» خبر الحقّ الأوّل فيمن قرأه بالرفع، و قوله: إنّ التقدير «أن أملأ»[1] مردود، لأنّ «أن» تُصيّر الجملة مفرداً، و جواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي «لو لا زيدٌ موجودٌ» و «الحقُّ قسمي[2]»، كما في «لعَمْرُک لأفعلنّ».

الثاني: الجملة الموصوف بها، و لا يربطها إلاّ الضمير: إمّا مذكورا نحو ﴿حتّى تُنَزِّلَ علينا كتاباً نقرؤه[3]﴾ (الإسراء،٩٣) أو مقدّرًا إمّا مرفوعاً كقوله:

إن يقتلوک فإنّ قتلک لم يكن ... عاراً عليكَ و رُبّ قتلٍ عارُ

أي هو عار[4]، أو منصوبا كقوله:

[أبحَت حتّى تهامة بعد نجدٍ] ... و ما شيءٌ حَميتَ بمُستباحِ

---

١. فعلى هذا التقدير يؤوّل الفعل بالمفرد و المفرد لا يحتاج إلى رابط للمخبر عنه.

٢. فعلى هذا جملة «الحقّ أقولُ» معترضة بين القسم و جوابه.

٣. ضمير الهاء في «نقرؤه» يعود إلى «كتاباً».

٤. جملة «هو عارٌ» صفة «قتلٍ».

أي حميته، أو مجروراً نحو ﴿و اتّقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً و لايُقبل منها شفاعة و لا يُؤخذ منها عدل و لا هم يُنصَرونَ﴾ (البقرة،٤٨) فإنّه على تقدير «فيه» أربع مرّات، و قراءة الأعمش ﴿فسبحانَ اللهِ حيناً تُمسونَ و حيناً تُصبِحون﴾ (الروم،١٧) على تقدير «فيه» مرّتين، و هل حُذِفَ الجار و المجرور معاً أو حُذِفَ الجارّ وحده فانتصب الضمير و اتّصل بالفعل كما قال:

و يوماً شهدناه سُلَيماً و عامراً ‌ ‌ ‌ [قليلاً سوى الطعنِ النِهال نوافِلُه]

أي شهدناه فيه، ثمّ حذف منصوباً[١]؟ قولان[٢]: ***الأوّل*** عن سيبويه، ***والثاني*** عن أبي الحسن، و في أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلّا الهاء أي إنّ الجارّ حُذف أوّلاً، ثمّ حذف الضمير، و قال الآخر: لا يكون المحذوف إلّا «فيه»، و قال أكثر النحويين منهم سيبويه و الأخفش: يجوز الأمران، و الأقيس عندي الأوّل، اهـ و هو مخالفٌ لما نقل غيره[٣]، و زعم أبو حيّان أنّ الأولى ألّا يقدّر في الآية الأولى ضمير، بل يقدّر أنّ الأصل «يوماً يومَ لا تجزي»، بإبدال يوم الثاني مِن الأوّل، ثمّ حذف المضاف، و لايعلم أنّ مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أنّ الجملة باقية على محلّها مِن الجرّ فشاذّ[٤] أو أنّها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع[٥].

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، لا يربطها غالبا إلّا الضمير: إمّا مذكوراً نحو ﴿الذينَ يُؤمِنُونَ﴾ (البقرة،٣) و نحو ﴿ما عَمِلَتْه أيديهم﴾ (يس،٣٥)، و ﴿فيها ما تَشتهيه الأنفسُ﴾ (الزخرف،٧١) و نحو ﴿يأكُلُ مِمّا تأكلونَ منه﴾ (المؤمنون،٣٣) و إمّا مقدّراً نحو ﴿أيُّهم أشدُّ﴾ (مريم،٦٩) و نحو ﴿ما عَمِلَتْ أيديهم﴾ ﴿و فيها ما تشتهي الأنفس﴾ و نحو

---

١. عطف على ما قبل لأنّ الضمير المنصوب لايحذف في البيت للضرورة، أمّا في الآيتين السابقتين فحذفه.

٢. الإختلاف في أنّ الحذف دفعيّ أو تدريجيّ فافهم.

٣. مِن اختلاف سيبويه والأخفش: هل حذف الجارّ والمجرور دفعيّ أو تدريجيّ.

٤. الحقّ أنّ أبا حيّان لا يقول هذا بل قال: يجوز ذلك على مذهب الكوفيّ، والكوفيّون يجوّزون حذف المضاف إلى الجملة و إبقاء المضاف إليه على جرّه، فحينئذٍ فلا إشكال على أبي حيّان بل يشكل على المصنّف بسبب تهمته عليه.

٥. بل هو مفعول فيما إذا كان عامله قولاً أو فعلاً قلبيا معلّقا عن العمل.

﴿يَشْرَبُ ممّا تشرَبونَ﴾ و الحذف من الصلة أقوى[١] منه من الصفة، و من الصفة أقوى منه من الخبر.

و قد يربطها ظاهر يخلف الضميرَ كقوله:

فيا رُبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ   و أنت الذي في رحمةِ اللهِ أطمعُ

و هو قليل، قالوا: و تقديره «و أنت الذي في رحمته»، و قد كان يمكنهم أن يقدّروا «في رحمتک» كقوله:

و أنت أخلفتني ما وعدتني   [وَ أشمت بي من كان فيک يلومُ]

و كأنّهم كرهوا بناء قليل على قليل[٢]، إذ الغالب «أنت الذي فَعَلَ» و قولهم «فعلتَ» قليلٌ، ولكنّه[٣] مع هذا مقيس، و أمّا «أنت الذي قامَ زيدٌ» فقليل غير مقيس[٤]، و على هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى ﴿الحمدُ للهِ الذي خَلَقَ السموٰاتِ و الأرضَ و جَعَلَ الظلماتِ و النورَ ثمّ الذينَ كفروا بربّهم يعدلونَ﴾ (الأنعام،١): إنّه يجوز كون العطف بـ«ثمّ» على الجملة الفعليّة،[٥] ضعيف، لأنّه يلزمه أن يكون من هذا القليل[٦]، فيكون الأصل «كفروا

---

١. ذلک لأنّ بين الصله و الموصول ارتباطاً قوياً حيث لا يوجَدُ موصولٌ دون صلته فارتباطهما الذاتي يقلّ قبح حذف العائد وأمّا الصفة والموصوف فارتباطهما أضعف من الصلة والموصول حيث قد يحذف الصفة دون موصوفه و بالعكس فيكثر قبح حذف عائدها و أمّا الخبر فهو كالجملة المستقلّة فاحتياجه بالرابط إلى المبتدأ أكثر منهما و حذفه أقبح.

٢. لأنّ خلافة الإسم الظاهر و ضمير المخاطب مكان العائد قليل، فإذا تأوّل «في رحمة الله» إلى «في رحمتک» كأنّه حمل القليل على القليل.

٣. أي خلافة ضمير المخاطب مكان العائد.

٤. حاصله أنّ المبتدأ إذا كان ضمير المتكلّم أو مخاطب و أخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظراً للموصول، لأنّ الموصول إسم ظاهر من قبيل الغيبة، و بضمير المتكلّم أو المخاطب نظراً للمبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلّا أنّ الأوّل أكثر من الثاني، فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو إسم ظاهر و أخبر عنه بموصول و ربطت صلته بإسم ظاهر بدلاً عن الضمير كان قليلاً غير قياسيّ.

٥. أي عطف ﴿الذين كفروا بربّهم يعدلونَ﴾ على ﴿خَلَقَ السموات و الأرضَ﴾.

٦. أي أن تخلف إسم ظاهر مكان الضمير أي «ربّهم» مكان الهاء.

به» لأنّ المعطوف على الصلة صلة، فلابدّ مِن رابط، و أمّا إذا قدّر العطف على الحمدلله و ما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، و رابطها إمّا الواو و الضمير نحو ﴿لاتقربوا الصلوةَ و أنتم سُكارىٰ﴾ (البقرة،۴۳) أو الواو فقط نحو: ﴿لئن أكَلَه الذئبُ و نحن عُصبةٌ﴾[۱] (يوسف،۱۴) و نحو «جاء زيدٌ و الشمسُ طالعةٌ» أو الضمير فقط نحو ﴿ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مُسودّةٌ﴾[۲] (الزمر،۶۰) و زعم أبوالفتح في الصورة الثانية[۳] أنّه لابدّ مِن تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، و زعم الزمخشري في الثالثة أنّها شاذّة نادرة، و ليس كذلک لورودها في مواضع من التنزيل نحو ﴿اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌّ﴾[۴] (البقرة،۳۶) [فنبذوه وراءَ ظهورِهم كأنّهم لا يعلمون][۵] ﴿و اللهُ يَحْكُمُ لا معقّبَ لحُكْمِه﴾[۶] (الرعد،۴۱)، ﴿و ما أرسلنا قبلَک مِن المُرسلينَ الّا إنّهم ليأكلونَ الطعامَ﴾[۷] (الفرقان،۲۰)، ﴿و يومَ القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مُسودّةٌ﴾[۸] و قد يخلو منها لفظاً فيقدّر الضمير نحو «مررتُ بالبُرّ قفيزٌ بدرهمٍ»[۹] أو الواو كقوله يصفُ غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهار و هو غائصٌ و

---

۱. فجملة «نحن عصبة» حال و ذو الحال «الذئب» أو الهاء في «أكله».

۲. جملة «وجوههم مسودّة» حال من «الذين».

۳. أي إذا كان الرابط واواً فقط.

۴. جملة ﴿بعضكم لبعضٍ عدوٌّ﴾ حال من الواو في ﴿اهبطوا﴾ و الرابط ضمير «كم» فقط.

۵ جملة ﴿كأنّهم لايعلمون﴾ حال عن الواو في «نبذوه» و الرابط ضمير «هم». و اعلم أنّ ابن هشام مزّج بين الآيتين، الأوّل وهي موضع الإستشهاد ﴿و لمّا جاء هم رسولٌ من عند الله مصدّق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنّهم لايعلمون﴾ البقره ۱۰۱، فجملة ﴿كأنّهم لايعلمون﴾ حال، امّا الآية الثانية فهي ﴿فنبذوه وراءَ ظهورهم و اشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون﴾ آل عمران ۱۸۷.

۶ جملة ﴿لامعقّبَ لحكمه﴾ حال من «الله» و الرابط ضمير الهاء في «حكمه».

۷. جملة ﴿إنّهم ليأكلونَ الطعامَ﴾ حال من «المرسلين» و الرابط ضمير «هم».

۸. جمله ﴿وجوههم مسودّة﴾ حال من «الواو» في «كذبوا» و الرابط ضمير «هم».

۹. أي قفيز منه بدرهم.

صاحبه لايدري ما حاله:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُه[1] و رفيقُه بالغيب لا يدري

الخامس: المفسّره لعامل الإسم المشتغل عنه نحو «زيداً ضربتُه أو ضربتُ أخاه، أو عمراً و أخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدّرت الأخ بياناً فإن قدّرتَه بدلاً لم يصحّ نصب الإسم[2] على الإشتغال، و لا رفعه على الإبتداء، و كذا لو عطفت بغير الواو، و قوله تعالىٰ ﴿و الذينَ كفروا فتعساً لهم﴾ (محمد،٨) الذين: مبتدأ، و تعساً: مصدر لفعل محذوف هو الخبر[3]، و لا يكون ﴿الذين﴾ منصوباً بمحذوف يفسّره تعساً كما تقول «زيداً ضرباً إيّاه»[4] و كذا لا يجوز «زيداً جدعاً»، و لا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبوحيّان لأنّ اللام متعلّقة بمحذوف[5]، لا بالمصدر لأنّه لا يتعدّى بالحرف، و ليست لامَ التقوية[6] لأنّها

---

١. أي و الماءُ غامرُه، و اعترض بأنّ الربط يحصل بالواو و بالضمير فحيث لا واوَ و لا ضمير يقدّر أحدهما. فكلّ من المثال و البيت يحتمل الواو و الضمير فيحتمل «و قفيزٌ بدرهم» و يحتمل «قفيز منه بدرهم» و كذلک و يحتمل البيت «و الماءُ غامرُه» و يحتمل «الماء غامره فيه» فتخصيص المصنّف المثال بحذف الضمير و البيت بحذف الواو تحكّمٌ.

٢. لم يصحّ النصب لعدم اشتمال الفعل المفسّر على ضمير المشتغل عنه و لم يصحّ الرفع لعدم اشتمال الخبر على ضمير المبتدأ و ذلک على القول بأنّ البدل في نيّة تكرار العامل و أمّا على القول الصحيح بأنّ العامل في البدل و المبدل منه واحدٌ فجاز.

٣. أي فأتعسَهم الله تعساً: و إنّما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ما ضويّة لكونه شبه الشرط لكن هذا قليل و الكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعيّة و أمّا لو كانت الصلة جملة اسميّة فلا يجوز اقتران الخبر بالفاء فلا تقول: «الذين أبوهم قائم فأكرمتُهم» و الرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف.

٤. الفرق بين المثال و الآية أنّ «ضرباً» في المثال اشتغل عن ضمير يعود إلى «زيداً» فيكون من باب الإشتغال إمّا «تعساً» في الآية فهو لايعمل في «لهم» فليس من باب الإشتغال لأنّ متعلّق «لهم» هو «إرادتي» المحذوف.

٥. فـ«جوعاً» و «سقياً» لايعملان في ضمير الإسم السابق فليس المثالان من باب الإشتغال.

٦. و الغرض من هذا اللام تقوية عامل متعدٍّ بنفسه قد ضعُف عن العمل إمّا بسبب التأخر نحو «إن كنتم للرؤيا تعبرون» و «تعبدون» ضعُف عن العمل بالتأخير فجيء باللام في «للرؤيا» تقوية لها و إمّا بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقّة عن الفعل نحو «مصدّقاً لما بينهم» أو فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فإنّها فرع اسم الفاعل نحو «فعّالٌ لما يُريد».

لازمة، و لام التقوية غير لازمة، و قوله تعالیٰ ﴿سَلْ بني إسرائيلَ كم آتيناهم مِن آيةٍ﴾ (البقرة،۲۱۱) إن قدّرتَ «مِن» زائدة فـ«كم» مبتدأ أو مفعول لـ«آتينا» مقدّراً بعده[۱]، و إن قدّرتها بياناً لـ«كَمْ» كما هي بيان لـ«ما» في ﴿ماننسخ مِن آية﴾ (البقرة،۱۰۶) لم يُجْز واحد مِن الوجهين[۲]، لعدم الراجح حينئذٍ إلى كم، و إنّما هي مفعول ثانٍ مقدّم، مثل «أعشرينَ درهماً أعطيتُك؟» و جوّز الزمخشري في «كم»: الخبريّة و الإستفهاميّة و لم يذكر النحويون أنّ «كم» الخبريّة تُعلّق العامل عن العمل، و جوّز بعضهم زيادة «مِن» كما قدّمنا، و إنّما تزاد بعد الإستفهام بـ«هل» خاصّة و قد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غيرَ موجب مطلقاً أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز و يرى أنّها في «رطلٌ من زيت، و خاتم من حديد» زائدة لا مبينّة للجنس.

السادس و السابع: بدلا البعض و الإشتمال، و لا يربطها إلّا الضمير:

ملفوظاً نحو: ﴿ثمّ عَمُوا و صَلُّوا كثيرٌ منهم﴾ (المائدة،۷۱)، ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه﴾[۳] (البقرة،۲۱۷) مقدّراً نحو ﴿مَن استطاعَ﴾[۴] (آل‌عمران،۹۷) أي منهم، و نحو ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ النارِ﴾[۵] (البروج،۵-۴) أي فيه، و قيل: إنّ «أل» خلف عن الضمير، أي ناره، و قال الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثَواءٍ ثويتَه تَقَضّي لُبانات و يسأمُ سائمُ

---

۱. «سل» فعل متعدّ إلى اثنين و «بني إسرائيل» مفعوله الأوّل و جملة «كم آيتناهم» مفعوله الثاني الذي علّق الفعل عن العمل لصدارة «كم» فإن كان «كم» مبتدأ فـ«آتيناهم» خبره و ضمير «هم» عائد إليه مفعول أوّل لـ«آتيناهم» و «آية» مفعوله الثاني و تمييز «كم» محذوف أي «كم جماعة» أمّا إذا كان منصوباً فيكون من باب الإشتغال و قدّر العامل المحذوف مؤخّراً عنه لصداراته.

۲. أي وجه الرفع فلا يجوز الرفع على الإبتدائية لأنّ «كم» واقعة على «آية» و ضمير «آيتناهم» لـ«بني إسرائيل» فلا عائد و لا يجوز النصب على الإشتغال لعدم عمل المفسّر في ضمير «كم» بدليل مرّ. أمّا جوز النصب فعلى كونه مفعولاً ثانياً لـ«آيتناهم».

۳. «قتال» بدل اشتمال من «الشهر» و الرابط ضمير «فيه».

۴. تمام الآية «لله على الناس حِجُّ البيت الحرام من استطاع إليه سبيلاً» فـ«مَن» بدل بعض من «الناس».

۵. «النار» بدل اشتمال من «الأخدود».

أي ثويتّه فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، و هي ضمير الثواء[١]، لأنّ الجملة صفته، و الهاء رابط الصفة، و الضمير المقدّر رابط للبدل ـ و هو ثواء ـ بالمبدل منه و هو حول[٢]، و زعم ابن سيده أنّه يجوز كون الهاء من «ثويته» للحول على الإتّساع في ضمير الظرف بحذف كلمه «في»، و ليس بشيء لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، و لاشتراط الرابط في بدل البعض وجب نحو قولك «مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ و عمروٌ» القطع[٣] بتقدير منهم، لأنّه لو أتبع لكان بدلَ بعض من غير ضمير.

تنبيه

إنّما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبّهة، و لا يربطه أيضاً إلّا الضمير: إمّا ملفوظاً به نحو «زيدٌ حسنٌ وجهَه، أو وجهاً منه» أو مقدّراً نحو «زيدٌ حسنٌ وجهاً» أي منه، و اختلف في نحو «زيدٌ حسنٌ الوجهُ» بالرفع، فقيل: التقدير منه، و قيل: أل خلف عن الضمير، و قال تعالىٰ ﴿و إنّ للمتّقين لحُسْنَ مآبٍ جنّاتِ عدنٍ مفتّحةً لهم الأبوابُ﴾ (ص، ٥٠،٤٩) جنّات بدل أو بيان، و الثاني يمنعه البصريون، لأنّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، و قول الزمخشري إنّه معرفه[٤] لأنّ عدناً علمٌ على الإقامة بدليل ﴿جنّاتِ عدنٍ التي وعدَ

---

١. و ثواء مصدر.

٢. حاصله أنّ «ثواء» بدل من «حول» و «ثويته» صفة فقد أحتيج إلى رابطين: أمّا الهاء في «ثويته» فيعود إلى «الثواء» و يكون رابط الجملة الوصفيّة و أمّا ضمير «فيه» المقدّر فيعود إلى «حول» و يكون عائد بدل الإشتمال.

٣. أي القطع عن التبعيّة و كونه مرفوعاً لخبريّتها لمبتدأ محذوف، أي: بثلاثة فيهم زيدٌ و عمروٌ أو منصوباً لكونه مفعولاً لـ«أعني» المحذوف أي بثلاثه أعني زيداً و عمراً.

٤. فالبصريون يقولون: إنّ عطف البيان يكون موضّحة فقط لا مخصّصة و التوضيح إنّما إذا كان المتبوع و التابع معرفة، أمّا رأي الكوفيين أنّ البيان يكون موضّحة و مخصّصة فيجوّزون كونه في النكرات.

الرحمٰنُ عبادَه﴾ (مريم،٦١) لو صحّ تعيّنت البدليّه بالإتّفاق، إذ لا تبيّن المعرفةُ النكرةَ[١]، و لكن قوله ممنوع، و إنّما «عَدنٍ» مصدرُ عدن، فهو نكرة و التي في الآية بدل لا نعت، و «مفتّحة» حال مِن جنّات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنّه مذكّر[٢]، و لأنّ البدل لا يتقدّم على النعت، و «الأبواب» مفعول ما لم يسمّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، و الأوّل أولى لضعف مثل «مررتُ بامرأة حسنةٍ الوجه[٣]» و عليهما[٤] فلا بدّ من تقدير أنّ الأصل «الأبواب منها» أو «أبوابها»، و نابتْ أل عن الضمير، و هذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالإبتداء، و لا يربطه أيضاً إلّا الضمير: إمّا مذكوراً نحو ﴿فمن يكفُرْ بعدُ منكم فإنّي أعذّبه﴾ (المائدة،١١٥) أو مقدّراً أو منوباً عنه نحو ﴿فمَنْ فَرَضَ فيهنّ الحجَّ فلا رفثَ و لا فسوقَ و لا جدالَ في الحجّ﴾ (البقرة،١٩٧) أي منه، أو الأصل في حجّه، و أمّا قوله تعالىٰ ﴿بَلىٰ مَن أوفىٰ بعهده واتّقى فإنّ اللهَ يحبّ المتّقينَ﴾ (آل‌عمران،٧٦)، ﴿و مَن يتوَلَّ اللهَ و رسولَه و الذين آمنوا فإنَّ حزبَ اللهِ هم الغالبونَ﴾ (المائدة،٥٦) و قول الشاعر:

فمن تكُنْ الحَضارةُ أعجبتهُ ... فأيُّ رجالِ باديةٍ ترانا

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إنّ الرابط عموم المتّقين، و الظاهر أنّه لا عموم فيها، و أنّ المتّقين مساوون لمن تقدّم ذكره، و إنّما الجواب في الآيتين و البيت محذوف و

---

١. أي إنّ «جنّاتِ» معرفة لإضافته إلى «عدن» التي معرفته للعلميّة.

٢. «مفتّحة» ليس صفة لـ«حُسن» بدليلين: ١ـ «مفتّحة» مؤنّث و «حُسن» مذكّر. ٢ـ لوكان صفة لزم تأخيره عن المبدل منه أي جنّات، و هذا غير جائز.

٣. «الوجه» بدل من ضمير «حسنة» بدل بعض من الكلّ و إبدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين و لا شكّ أنّ «حسنة» يستتر فيه الضمير لكونه صفة.

٤. أي على كونه بدلاً و نائب الفاعل، أمّا على البدلية فلأنّ بدل البعض و الإشتمال لا بدّ لهما من ضمير يعود إلى المبدل منه وأمّا على النيابة عن الفاعل فلكونه معمولاً للصفة المشبّهة لأنّ اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبّهة و هو لا بدّ فيه من ضمير.

تقديره في الآية الأولى: يحبّه الله[١]، و في الثانية: يغلب، و في البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ مِن ارتباطهما إمّا بعاطف كما في «قاما و قعد أخواك» أو عمل أوّلهما في ثانيهما نحو ﴿أنّه كان يقولُ سفيهُنا على الله شَطَطا﴾[٢] (الجن،۴) ﴿و أنّهم ظنّوا كما ظننتم أن لن يبعثَ اللهُ أحداً﴾[٣] (الجن،٧) أو كون ثانيهما جواباً للأوّل، إمّا جوابيّة الشرط نحو ﴿تعالَوْا يستغفرْ لكم رسولُ اللهِ﴾[۴] (المنافقون،۵) و نحو ﴿آتوني أُفرِغْ عليه قِطرا﴾ (الكهف،٩۶) أو جوابيّة السؤال نحو ﴿يَستفتُونك[۵] قُلِ اللهُ يفتيكم في الكَلالة﴾ (النساء،١٧۶) أو نحو ذلك[۶] من أوجه الإرتباط، و لا يجوز «قامَ قَعَدَ زيدٌ» و لذلك بطل قول الكوفيين: إنّ من التنازع قول امرىء القيس:

[و لو أنّـما أسـعى لأدنى معيشةٍ] كفاني و لم أطلبْ قليلٌ مِن المالِ[٧]

و إنّه حجّة على رجحان اختيار إعمال الأوّل، لأنّ الشاعر فصيح، و قد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، و ترك إعمال الثاني مع تمكّنه منه و سلامته من الحذف. و الصواب أنّه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين، فإنّي كفاني طالب

---

١. «يحبّه الله» جزاء الشرط و «إنّ الله يحبّ المتّقين» دليله. و كذا في الآية الثانية و البيت.

٢. تنازع «كان» و «يقول» و يعمل «كان» فيه لأنّ «يقول» خبرها. قال الدسوقي: و فيه تسامح لأنّ خبر «كان» جملة «يقول سفيهنا».

٣. تنازع «ظنّوا» و «ظننتم» فأُعمل الثاني و أُضمر في الأوّل لكن حُذف لكونه فضلة و «كما ظننتم» معمول «ظنّوا» و فيه أيضاً تسامح لأنّه لا يكون «ظننتم» معمولاً لـ«ظنّوا» بل «كما ظننتم».

۴. تقدير الآيتين: تعالوا إن تتعالوا يستغفرْ لكم، و آتوني إن تُؤتوني أفرِغْ عليه قِطراً.

۵. أي يسألونك عن الكلالة فكان في معنى الإستفهام.

۶. كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما في: القائمُ و الفاضلُ أبوه و كأن يكون العامل الثاني حالاً من العامل الأوّل على ما سيقول ضعفه.

٧. الشاهد في تنازع «كفاني» و «لم أطلب» في «قليل» فأُعمل الأوّل فكان فاعلاً لـ«كفاني» فأُضمر في الثاني و حُذف الضمير. و عدوله عن إعمال الثاني مع إمكانه و سلامته من الحذف دليل على رجحان إعمال الأوّل.

للقليل، و أطلب طالبٌ للمُلک محذوفاً للدليل[1]، و ليس طالبا للقليل لئلّا يلزم فساد المعنى، ذلک لأنّ التنازع يوجب تقدير قوله «و لم أطلب» معطوفاً على «كفاني» و حينئذٍ يلزم كونه مثبتاً، لأنّه حينئذٍ داخل في حيّز الإمتناع المفهوم مِن «لو»، و إذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه[2] بقوله:

و لو أنّما أسعى لأدنى معيشة [كفاني و لم أطلُبْ قليلٌ من المالِ]

و إنّما لم يجز أن يقدّر مستأنفاً لأنّه لا ارتباط حينئذٍ بينه و بين كفاني، فلا تنازع بينهما. فإن قلت: لِمَ لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنّک إذا قلتَ «لو دَعَوْتُه لأجابَني غيرَ مُتَوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء و الإجابة دون انتفاء عدم التواني حتّى يلزم إثبات التواني[3]؟

قلت: أجاز ذلک قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصّل و وجّه به قولَ الفارسي و الكوفيين إنّ البيت من التنازع و إعمال الأوّل، و فيه نظر، لأنّ المعنى حينئذٍ: لو ثبت أنّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقّف عدم الشيء على وجوده[4]. و لهذه

---

۱. الدليل هو البيت الذي بعده أي: و لكنّما أسعىٰ لمجدٍ مُؤثّلٍ.

۲. حاصله أنّه لو كان «كفاني» و «لم أطلب» من باب التنازع لزم دخول «لم أطلب» في حيّز النفي لأنّه عطف على «كفاني» و هو جزاء «لو» و شرط «لو» و جزاءه ممتنع وقوعهما. و إذا دخل «لم أطلب» في حيّز النفي لزم ثبوت طلبه للقليل لأنّ النفي في النفي إثبات. أمّا ما فهم من صدر البيت أي: و لو أنّما أسعى لأدنى معيشة، أنّه لا يطلب شيئاً و لو قليلاً فبطل التنازع.

۳. حاصله أنّه إن قدّر الواو للحال يحصل الإرتباط و لا يلزم ثبوت طلبه لأنّه كـ«لو دعوتُه لأجابني غيرَ متوانٍ» فلا يلزم دخول «غير متوان» في حيّز النفي و إثبات التواني له بل «غير متوان» حال مستمرّ سواء ثبت الشرط و الجزاء أو امتنع. فإذا كان «لم أطلب قليل من المال» حال لا يلزم دخوله في حيّز النفي و ثبت عدم طلب القليل سواء وجد الشرط و الجزاء أو امتنع، فلا إشكال.

۴. حاصله أنّه لو لم ينتف «لم أطلب» لكونه مستمرّاً لزم تعلّق الجزاء أي عدم الكفاية على الشرط، أي الطلب لأدنى معيشة، و الحال أنّ «كفاني» مقيّدة بعدم الطلب بدليل «لم أطلب» فيتوقّف عدم الطلب المفهوم من «لم أطلب» على وجوده

القاعدة[١] أيضاً بطل قول بعضهم في ﴿فلمّا تبيّن له قال أعلمُ أنّ اللهَ على كلّ شيءٍ قديرٌ﴾[٢](البقرة،٢٥٩): إنّ فاعل «تبيّن» ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من أنْ وصلتها بناءً على أنّ «تبيّن» و «أعلم» قد تنازعاه كما في «ضربني و ضربتُ زيداً»، إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و «أعلم»، على أنّه لو صحّ لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر[٣] في باب التنازع حتّى أنّ الكوفيين لا يجيزونه البتّة، و ضعف حذف مفعول العامل الثاني[٤] إذا أهمل كـ«ضَرَبَني و ضربتُ زيدٌ» حتّى أنّ البصريين لا يجيزونه إلّا في الضرورة.

و الصواب أنّ مفعول «أطلب» المُلك[٥] محذوفاً كما قدّمنا، و أنّ فاعل «تبيّن» ضمير مستتر إمّا للمصدر، أي فلمّا تبيّن له تبيُّنٌ كما قالوا في ﴿ثمّ بدالهم مِن بعدِ ما رأوا الآيات ليسجُنُنّه﴾(يوسف،٣٥) أو لشيء دلّ عليه الكلام، أي فلمّا تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، و نظيره «إذا كان غداً فأتِني» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.[٦]

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأوّل[٧]، و إنّما يربطها الضمير الملفوظ به نحو «جاء زيدٌ نفسُه، و الزيدانِ كلاهما، و القومُ كلُّهم» و مِن ثمّ كان مردوداً قولُ الهرَوي في «الذخائر»: تقول «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و «جميعٌ» على التوكيد[٨]. و قول بعض

✍ و هو الطلب لأدنى معيشة، هذا توضيحه. أقول: هذا خلط من المصنّف لأنّ «لو» ينتفي الشرط و الجزاء معاً لا الجزاء وحده فيتوقّف عدم الإكتفاء المقيّد بعدم الطلب على عدم السعي و الطلب و حينئذٍ فلا إشكال.

١. أي لزوم وجود الرابط بين المتنازعين.

٢. تنازع «تبيّن» و هو طالب للفاعل و «أعلم» و هو طالب للمفعول في «أنّ الله على كلّ شي قدير».

٣. أي إن أعمل الثاني.

٤. أي ان أعمل الأوّل.

٥. فلا تنازع واقع، أيضاً في توجيهات بعده.

٦. مرجع الضمير إلى شيء دلّ عليه الكلام.

٧. و هي نفس و عين و كلا و كلّ و جميع.

٨. لعدم عود ضمير من جميع إلى القدم.

من عاصرناه[١] في قوله تعالى ﴿هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرضِ جميعاً﴾ (البقرة،٢٩) إنّ «جميعاً» توكيد لـ«ما»، و لو كان كذا لقيل «جميعَه» ثمّ التوكيد بـ«جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، و الصواب أنّه حال، و قول الفرّاء و الزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إنّا كلاًّ فيها﴾ (غافر،٤٨): إنّ «كلاًّ» توكيد، و الصواب أنّها بدل، و إبدال الظاهر من ضمير الحاضر[٢] بدلَ كلّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو «قمتم ثلاثتكم» و بدل الكلّ لا يحتاج إلى ضمير، و يجوز لـ«كلّ» أن تلي العواملَ إذا لم تتّصل بالضمير، نحو «جاءني كلُّ القوم» فيجوز مجيئها بدلاً بخلاف «جاءني كلُّهم» فلا يجوز إلّا في الضرورة[٣]، فهذا[٤] أحسن ما قيل في هذه القراءة. و خرّجها ابن مالك على أنّ «كلاًّ» حال، و فيه ضعفان: تنكير«كلّ»[٥] بقطعها عن الإضافة لفظاً و معنىً، و هو نادر، كقول بعضهم «مررتُ بهم كلاًّ» أي جميعاً، و تقديم الحال على عاملها الظرفي[٦].

و احترزت بذكر الأوّل من أجمع و أخواته، فإنّها إنّما تؤكّد بعد كلّ، نحو ﴿فسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعونَ﴾ (الحجر،٣٠).

---

١. و هو ابن عقيل أحد شرّاح الألفية.

٢. هذا جواب عن إشكال مقدّر أي: لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

٣. لأنّ حقّ «كلّ» المتّصلة بالضمير ألّا تستعمل إلّا توكيداً أو مبتدأ.

٤. أي قولنا ببدليّة «كلّ» في آية ﴿إنّا كلاًّ فيها﴾.

٥. لكونه حالاً و شرط الحال أن تكون نكرة.

٦. أي فيها.



الأمور التي يكتسبها الإسم بالإضافة

و هي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو «غلام زيد».

الثاني: التخصيص، نحو «غلام امرأة» و المراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإنّ «غلام رجل» أخصّ مِن غلام، و لكنّه لم يتميّز بعينه كما يتميّز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف، كـ«ضارب زيد، و ضاربا عمرو، و ضاربو بكرٍ» إذا أردت الحال أو الإستقبال، فإنّ الأصل فيهنّ أن يعلمنَ النصبَ، و لكنّ الخفض أخفّ منه، إذ لا تنوين معه و لا نون، و يدلّ على أنّ هذه الإضافة لاتفيد التعريف قولك «الضاربا زيدٍ و الضاربو زيدٍ» و لايجتمع مع الإسم تعريفان[1] و قوله تعالى ﴿هدياً بالغَ

---

١. ١ـ أي التعريف بـ«أل» و الإضافة فعلى هذا لايكون «أل» موصولة بل تعريفاً. قال الدماميني: هذا منقوض بـ«أيّ» الموصولة المضافة لمعرفة نحو «جاءني أيّهم أكرمته» فإنّ تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار مافيها من العهد وإضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف فيجتمع التعريفان. قال الرضي: و عندي أنّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لايمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا.

زيادة وتفصيل: نحن أثبتنا لک في أربع نكات أنّ «أل» الموصولة هو أل التعريف لاشيء آخر وإنّ كثيراً من النحويين سهوا فيه:

الأوّل: التأييد: القول بعدم موصولية «أل» ليس قولنا فقط بل:

الف) قال ابن هشام في هذا الموضع: «لا يجتمع مع الإسم تعريفان» فصرّح بقوله على تعريف «أل» في الصفة العاملة و

النحويون قالوا: اللام في اسم الفاعل والمفعول العاملين النصب و الرفع كان موصولة.

ب) قال السيوطي في شرح الألفية: قال المازني: موصول حرفي.. وقال الأخفش: حرف تعريف... .

ج) قال ابن الحاجب في الهداية بعد عدّ خمسة من الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليعمل: «هذا إذا كان منكّراً أمّا إذا كان معرّفاً باللام يستوي فيه جميع الأزمنة».

والثاني: التضعيف: وجود شيء مسمّى بـ«أل» الموصولة يتبع ضعفين:

الف) أنّ صلته كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة على خلاف في الأخير، وليس بجملة بخلاف سائر الموصولات.

ب) أنّه نقل إعرابه إلى صلته و لا يشابهه في ذلك أحد الألفاظ العربية.

و الثالث: الدليل: قال النحويون كما قال السيوطي في باب التعريف والتنكير من شرح الألفية و صرّح به ابن هشام في شروط ما بعد ضمير الفصل «و من علائم النكرة قبوله «أل» التعريف» و القائلون بموصولية «أل» إتّفقوا على أنّه إذا يعمل إسم الفاعل و المفعول المحلّين باللام عملَ النصب كان «أل» فيهما موصولة فعلى هذا كلمة «ضارب» في مثل «جاءني زيدٌ الضاربُ عمراً» ليس نكرة لعدم قبوله «أل» التعريف و لا معرفة لعدم كونه شيئاً من المعارف الستّ والإسم لابدّ من أن يكون نكرة أو معرفة.

و الرابع: دفع التوهمات:

الف) إن قيل: أل الداخلة على إسمي الفاعل والمفعول العاملين موصولة لأنّها لوكان للتعريف و لام التعريف من خصوصيّات الإسم لَضَعُفَ شبههما بالفعل المضارع فلا يعمل لأنّ عملهما لشبههما به.

قلنا: لا يخفى عليك أنّ «أل» الموصولة أيضاً من خصوصيّات الإسم و دخوله على الجملة والفعل والظرف كان ضرورة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ب) إن قيل: لو كان اللام الداخلة على الصفات تعريفاً فضميرها لا يعود إلى «أل» لأنّ الضمير لا يعود إلى الحرف.

قلنا: إنّ في كثير من الأحوالات يوجد مرجع الضمير مذكوراً كـ«جاءني زيدٌ الضارب عمراً و...» و أمّا الأحوال التي لا يوجد مذكوراً كان عود الضمير معنويّاً إلى شيء معنويّ في ذهن المخاطب.

وإن قيل: يمكن أن لايكون مرجع الضمير منويّاً في ذهن المخاطب.

قلنا: قال النحويون كما قال شيخ البهاء (رحمه الله) في الصمدية في تعريف جملة الصلة: «هو جملة خبرية... معهودة عند المخاطب».

الكعبة﴾ (المائدة،٩٥) و لاتوصف النكرة بالمعرفة، و قوله تعالىٰ ﴿ثانيَ عِطْفِه﴾ (الحج،٩-١٠) و قول أبي كبير:

فأتَتْ به حوشَ الفؤادِ مُبطَّنا　　　　[سُهداً إذا ما نام ليلُ الهَوْجل]

و لاتنتصب المعرفة على الحال[1]، و قول جرير:

يــا رُبَّ غــابِطِنا لوكــان يــطلُبكم　　　　[لاقــى مــباعدةً مــنكم وحــرمانا]

و لاتدخل «رُبَّ» على المعارف. و في التحفة[2]: أنّ ابن مالک رَدَّ على ابن الحاجب في قوله «و لاتفيدُ إلّا تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإنّ «ضارب زيد» أخصّ من «ضارب». و هذا سهو؛ فإنّ «ضارب زيد» أصله «ضاربٌ زيداً» بـالنصب، و ليس أصله ضارباً فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإذا كان «أل» موصولة على زعمهم فيلزم معهودية جملة الصلة و لولم يعلم المخاطب مرجع الضمائر في الصلة لاتكون عنده معهوداً فإذا كان لامه للتعريف يرجع الضمير إلى ذلک المعهود عند المخاطب.

ج) إن قيل: إنّ لنا ثلاثة مواضع يكون صلة اللام فيه جملة الإسميّة أو فعلية أو ظرفاً، حيث كان أل التعريف لايكون مدخوله واحداً منها.

قلنا: إنا رجعنا إلى شرح شواهد المغني وجدنا أنّ البيتين الذين كان صلة «أل» فيهما جملة اسميّة أو فعليةً، هما لاقائل لهما. فهذان البيتان ضعيفان، سلّمنا و لكن صرّحوا في الأوّل و الثاني أنّهما ضرورتان، و في الثالث أيضاً قال بعضهم: إنّه ضرورة. فإذا كان هؤلاء ضرورة على موصولية «أل» فأيضاً ضرورة على كونه للتعريف.

و إن قيل: أنّه في الثالث ليس ضرورة عند بعضهم فاستشهدنا به.

قلنا: القول باستثناء بيتٍ أو بيتين أسهل من إبداع باب سمّي بأل الموصولة مع الإشكالات الكثيرة التي ذكرناها.

د) إن قيل: سلّمنا ذلک، إمّا نحن فحجّتنا استعمال العرب و العرب يريد من «أل» الداخلة على اسمي الفاعل و المفعول معنى الموصولية بدليل تفسيرهم «الضارب» بـ«مَن ضَرَبَ».

قلنا: و لو صحّ ذلک المثال و التفسير فإنّ «مَن» ليس تفسيراً للام في «الضارب» لأنّ العرب يفسّر «ضارب» بـ«مَن ضرب» فهذا حجّة لنا لأنّه لوكان للموصولية كان عليه أن يفسّره بـ«من من ضرب» فتأمّل.

١. ﴿ثاني عِطفِه﴾ في الآية حال من «مَن» الذي ذكر قبلها و «حوش الفؤاد» في البيت حال من الهاء في «به».

٢. هو شرح كافية ابن الحاجب.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والإستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص لأنّها ليست في تقدير الإنفصال و على هذا صحّ و صف اسم الله تعالىٰ بـ﴿مالكِ يومِ الدينِ﴾ قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إمّا الماضي، كقولك «هو مالک عبيده أمسِ» أي مَلِکَ الأمور يومَ الدين على حدّ[1] ﴿و نادىٰ أصحاب الجنّة﴾ (الأعراف،٤٤) و لهذا قرأ أبوحنيفة ﴿مَلکَ يومَ الدينِ﴾ و أمّا الزمان المستمرّ كقولک «هو مالک العبيد» فإنّه بمنزلة قولک[2] مولي العبيد،اهـ ملخصاً.

و هو حَسَن إلّا أنّه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلّم على قوله تعالىٰ ﴿و جاعلِ الليلِ سكناً و الشمسَ و القمرَ﴾ (الأنعام،٩٦) فقال: قُرىء بجرّ الشمس و القمر عطفاً على الليل، و بنصبهما بإضمار جعل أو عطفاً على محلّ الليل، لأنّ اسم الفاعل هنا ليس في معنى المُضي فتكون إضافته حقيقيّة[3] بل هو دالّ على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة[4]، و مثله ﴿فالقُ الحبِّ و النوىٰ﴾ و ﴿فالقُ الإصباحِ﴾ كما تقول «زيدٌ قادرٌ عالمٌ» و لاتقصد زماناً دون زمان، اهـ

و حاصله أنّ إضافة الوصف إنّما تكون حقيقيّة إذاكان بمعنى الماضي، و أنّه إذاكان لإفادة حدث مستمرّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، و كان عاملاً. و ليس الأمر كذلک.[5]

الرابع: إزالة القبح أو التجوّز[6]: كـ«مررتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ» فإنّ الوجه إن

---

١. أي نزّل المستقبل المحقّق الوقوع منزلةَ الماضي.

٢. أي في استمراره و عدم اختصاصه بزمانٍ دون زمانٍ.

٣. أي معنوية.

٤. فتكون إضافته لفظية.

٥. بل تكون إضافته حقيقية و لا يكون عاملاً مثل ما لوكان بمعنى الماضي كما ذكره في «مالک يوم الدين».

هدية: إذا أضيفت صفات الله الذاتية إلى معمولها كانت إضافتها حقيقية لاستمراره في كلّ الأزمنة نحو: «عالم الغيب و الشهادة» و أمّا إذا أضيفت صفات الله الفعلية إلى معمولها كانت إضافتها لفظية لعدم استمراره نحو: «خالق كلّ شيء».

٦. أي المجاز.

رُفع قُبح الكلام[1] لخلوّ الصفة لفظاً عن ضميرالموصوف، و إن نُصب حصل التجوّز بإجرائک الوصف القاصر مجرى المتعدّي.

الخامس: تذكير المؤنّث كقوله:

إنـارةُ العـقلِ مكسـوفٌ بـطوعِ هـوى[2] و عـقلُ عـاصي الهـوى يـزداد تـنويراً

و يحتمل أن يكون منه ﴿إنّ رحمة الله قريبٌ من المُحسنين﴾[3](الأعراف) و يـبعّده ﴿لعلّ الساعة قريب﴾ (الشورى،١٧) فذكر الوصف حيث لا إضافة، و لكن ذكر الفرّاء أنّهم التزاموا التذكير في «قريب» إذا لم يُرد قرب النسب، قصداً للفرق[4].

و أمّا قول الجوهري: «إنّ التذكير لكون التأنيث مجازياً» فوهمٌ لوجوب التأنيث في نحو «الشمسُ طالعة، و الموعظة نافعة» و إنّـما يـفترق حكـم المـجازي و الحـقيقي الظاهرين، لاالمضمرين[5].

السادس: تأنيث المذكّر، كقولهم «قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه»[6] و قرىء ﴿تـلتقطْه بعضُ السيّارة﴾ (يوسف،١٠) و يحتمل أن يكون منه ﴿فله عشرُ أمثالها﴾[7](الأنعام،١٦٠)، ﴿و كنتم على شفا حُفرَةٍ من النار فأنقَذَكم منها﴾[8](آل‌عمران،١٠٣) أي من الشفا، و يـحتمل أنّ الضمير للنار، و فيه بُعد لأنّهم ماكانوا في النار حتّى ينقذوا منها، و أنّ الأصل «فله عشرُ

---

١. لايقول: امتنع، لأنّ الضمير يوجد لكن تقديراً فليس يمتنع كونه معمولاً للصفة المشبّهة.

٢. «إنارة» يكسب التذكير من «العقل» و دليله تذكير الخبر و هو «مكسوف».

٣. «رحمة» يكسب التذكير من «الله» و دليله تذكيرالخبر و هو «قريب».

٤. حاصل قوله أنّ للتقريب معنيين: ١) مخالف للبعد ٢) الحميم. فلدفع الإلتباس بين المعنيين يذكّر «قريب» في التأنيث و التذكير إذاكان بالمعنى الأوّل و أمّا إذا كان بالمعنى الثاني فيذكّر عند قصد التذكير و يؤنّث عند قصد التأنيث.

٥. حاصله أنّ اسم الظاهر المؤنّث المجازي إذا أسند إلى عامل يجوز في العامل التذكير و التأنيث، أمّا إذا أسند ضميره إليه يجب التأنيث.

٦. «بعض» يكسب التأنيث من «أصابعه» والأصابع في حكم التأنيث لكونه جمعاً مكسّراً لـ«إصبع».

٧. ذُكّر «عشرة» لكسب «أمثالها» التأنيث من ضمير «ها».

٨. عاد ضمير «منها» إلى «شفا» لكسبه التأنيث من «حفرة».

حسناتٍ أمثالها» فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، و هو مؤنّث، و قال:

طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي نقضنَ كلّي و نقضنَ بعضي

و قال:

و ما حُبُّ الديارِ شغفنَ قلبي [و لكن حبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا]

و أنشد سيبويه:

و تشرقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ[1]

و إلى هذا البيت يُشير ابن الحزم الظاهري في قوله:

تَجَنّبْ صديقاً مثل «ما» و احذرْ الذي يكون كعمروٍ بين عُربٍ و أعجمِ

فإنّ صديق السوء يُزري و شاهدي «كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ»

و مراده بـ«ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، و بعمرو الكناية عن الرجل المُريد أخذَ ما ليس له كأخذ عمروٍ الواوَ في الخط.

و شرط هذه المسألة و التي قبلها صلاحيّة المضاف للإستغناء عنه، فلايجوز «أمةُ زيدٍ جاء» و لا «غلام هند ذهبت»[2] و من ثمّ ردّ ابن مالک في «التوضيح»[3] قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿ لاتنفعُ نفساً إيمانُها﴾ (الأنعام،۱۵۸) بتأنيث الفعل: إنّه من باب «قُطعتْ بعض أصابِعِه» لأنّ المضاف لو سقط هنا لقيل «نفساً لاتنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية[4]، و يلزم من ذلک تعدّي فعل الضمير المتّصل إلى ظاهره نحو قولک «زيداً ظلم» تريد أنّه ظلم نفسه،

---

۱. الشاهد في الأبيات كسب «طول» و «حبّ» و «صدر» التأنيث من «الليالي» و «الديار» و «القناة» بدليل «أسرعتْ» و «شَغَفْنَ» و «شرقَتْ».

۲. إذ ليس مرادنا «زيد جاء» و «هندُ ذهبتْ».

۳. شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ۸۵ و ۸۶ و يتضمن هذا الكتاب توجيه ما في الجامع الصحيح للبخاري من مشكلات نحويّة.

۴. حاصله أن يقدّم المفعول لعدم لزوم عود الضمير على المتأخر لفظاً و رتبةً.

و ذلک لا يجوز[١].

السابع: الظرفية نحو ﴿تُؤتي أُكُلَها كلَّ حينٍ﴾[٢] (ابراهيم، ٢٥-٢٤) و قوله:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ... ليس علىّ حسبي بضُؤلانِ]

و قال المتنبّي:

أيّ يومٍ سررتَني بوصالٍ ... لم تَسُؤني ثلاثةً بصدودِ

و «أيّ» في البيت استفهاميّة يراد بها النفي، لا شرطية، لأنّه لو قيل مكان ذلک «إن سررتني» انعكس المعنى[٣]، لا يقال: يدلّ على أنّها شرطية أنّ الجملة المنفية إن استونفت و لم تربط بالأولى فسد المعنى[٤]. لأنّا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال، و الرابط محذوف أي: لم تَرُعْني بعده، ثمّ حذفا دفعة أو على التدريج، أو حالاً من تاء المخاطب، و الرابط فاعلها، و هي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة[٥] فلا موضع لها، أي ما سَرَرْتَني غيرَ مُقدَّر[٦] أنّک تَروعُني، و مَن روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط.

الثامن: المصدرية، نحو ﴿و سَيَعْلَمُ الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ﴾ (الشعراء، ٢٢٧) فأيّ: مفعول مطلق، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلّقة عن العمل بالإستفهام، و قال:

سَتَعْلَمُ ليلي أيَّ دينٍ تدايَنتْ ... و أيُّ غريمٍ للتقاضي غَريمُها

---

١. لا أرى منعاً لأنّ المنع إذا كان الفعل غير قلبي و فاعله و مفعوله ضميرين متصّلين راجعين إلى شيء واحد، فتأمّل.

٢. «كلّ» يكتسب الظرفية لإضافته إلى «حين» فنُصب على الظرفية.

٣. لأنّ المعنى على الإستفهام هو «كلّ يومٍ سررتني بوصالٍ تسوئني ثلاثة أيّام بصدود» أمّا على كون «أيّ» شرطيةً فصار المعنى هو «إن سررتني بوصال يوماً لم تسوئني ثلاثة أيّامٍ بصدود» فالمعنى عكس الأوّل.

٤. لكون أيّ الشرطية حصل الربط لأنّ الجملة الثانية جزاء للجملة الأولى.

٥. أي الفاء السببيّه و هي تربط ما بعدها بما قبلها و قد سبق أنّ ما قبل الفاء و ما بعدها معاً في محلّ إعرابٍ لا واحداً منهما وحده.

٦. «غير مقدّر» تفسير لكون الجملة حالية لامعطوفة بالفاء.

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلّا أنّها هنا مفعول به كقولك «تدانيتُ مالاً» لا مفعولٌ مطلقٌ لأنّها لم تضف لمصدر[1]، و الثانية واجبة الرفع بالإبتداء مثلها في ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبينِ احصىٰ﴾ (الكهف،١٢)، ﴿و لتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذاباً﴾ (طه،٧١).

التاسع: وجوب التصدّر، و لهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو «غلامُ مَن عندك؟» و الخبر في نحو «صبيحة أيِّ يومٍ سفرُك؟» و المفعول في نحو، «غلام أيِّهم أكرمتَ؟» و مِن و مجرورها في نحو «مِن غلامِ أيِّهم أنت أفضل؟» و وجب الرفع في نحو «علمتُ أبو من زيدٌ؟»[2] و إلى هذا يشير قول بعض الفضلاء:

عليك بأربابِ الصدور فمن غدا | مضافاً لأربابِ الصدور تصدّرا
و إيّاك أن ترضى صحابةَ ناقصٍ | فتَنْحَطُّ قدراً مِن عُلاك و تحقَرا
فرفعُ «أبو من» ثمّ خفض «مُزَمَّل» | يُبيّن قولي مُغرياً و مُحذِّراً

و الإشارة بقوله «ثمّ خفض مُزَمَّل» إلى قول امريء القيس:

كأن أبانا في عرانين وبلِه | كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

و ذلك أنّ مزمّلاً صفة لـ«كبير» فكان حقُّه الرفع، ولكنّه خفض لمجاورته للمخفوض.

و العاشر: [الإعراب]، نحو «هذه خمسةُ عشر زيدٍ» فيمن أعربه و الأكثر البناء.

و الحادي عشر:] البناء، و ذلک في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهما كـ«غير» و «مثل» و «دون» و قد استدلّ على ذلک بأمور:

منها قوله تعالىٰ ﴿و حيلَ بينَهم و بينَ ما يشتهونَ﴾[3] (سبأ،٥٤)، ﴿و مِنّا دونَ ذلک﴾[4] (الجنّ،١١) قاله الأخفش، و خولف و أجيب عن الأوّل بأنّ نائب الفاعل

---

١. بل أضيفت إلى اسم ذات و هو «دين» فلاشاهد في البيت على كسب المضاف شيئاً من المضاف إليه.

٢. «أبو» اكتسب التصدر من «مَن» فلهذا علّق «علمت» عن العمل فـ«أبو» مبتدأ و «زيد» خبره.

٣. «بينهم» مبني على الفتح لأنّه نائب عن الفاعل فحقّه أن يكون مرفوعاً لكن اكتسب البناء من ضمير «هم».

۴. «دون» مبتدأ و حقّه الرفع لكن بُني على الفتح لإضافته إلى «ذلک» المبني.

ضميرالمصدر[1]، أي «و حيل هو» أي الحول، كما في قوله:

و قالت، متى يُبخلُ عليك و يُعتللْ   يَسُؤْك و إن يكشف غرامُك تَدْرِبِ

أي و يُعتلل هو، أي الإعتلال، و لابدّ عندي[2] من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، و تكون حالاً من المضمر، ليتقيّد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، و عن الثاني بأنّه على حذف الموصوف[3]، أي و منّا قوم دون ذلک كقولهم «منّا ظَعَنَ و منا أقام» أي منّا فريق ظَعَنَ و منّا فريق أقامَ، و منها قوله تعالىٰ ﴿لقد تَقَطَّعَ بينكم﴾[4](الأنعام،٩٤) فيمن فتح بيناً، قاله الأخفش، و يؤيّده قراءة الرفع، و قيل: «بين» ظرف، و الفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطُّع، أو إلى الوصل، لأنّ ﴿ما نرىٰ معكم شفعاءَكم﴾ يدلّ على التهاجر، و هو[5] يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿ما كنتم تَزْعمونَ﴾ على أنّ الفعلين تنازعاه[6] و يؤيّد التأويل قوله:

أهمّ بأمر الحزم لو أستطيعه   و قد حيلَ بين العير والنَّزَوانِ

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب[7].

و منها قوله تعالىٰ ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾ (الذاريات،٢٣) فيمن فتح مِثلاً، و

---

١. فعلى هذا فتح «دون» ليس على كسب البناء بل هو منصوب على الظرفية.

٢. لأجل أن تحصّل الفائدة أي لأنّ الفعل يدلّ على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فإذا أتيت بالحال أفاد فائدة. هذا توضيحه، و قال بعضهم: لو تقدّر الإعتلال محلّىً بلام العهد لايلزم تقدير «عليک» أمّا لو تقدّر نكرة يلزم التقدير.

٣. لأنّ الظرف إذ كان مبتدأ لزم خروجه عن الظرفية و رفعه على الإبتدائية أمّا اذا كان صفة يجوز كونه ظرفاً و متعلّقاً بمحذوف.

۴. «بين» فاعل «يقطّع» فحقّه أن يكون مرفوعاً لكن بُني على الفتح لإضافته بـ«كم» المبني.

۵. أي التهاجر.

۶. أي «تقطّع» و «ضلّ» تنازعا في «ما كنتم تزعمون» على الفاعلية، فأُعمل الثاني و أُضمر في الأوّل ضمير عائد إلى «ما كنتم تزعمون».

۷. أي و إذا كان مضافاً لمعرب فلايمكن القول ببنائها لأنّها لاتُبنى إلّا إذا أُضيفت لمبني فتعيّن أنّ «بين» ظرف و نائب الفاعل ضمير يعود إلى المصدر فالقصد أنّه تعيّن هنا التأويل.

قراءة بعض السلف ﴿أن يُصيبَكم مثلَ ما أصابَ﴾ (هود،٨٩) بالفتح، و قول الفرزدق:

[فأصبحوا قـد أعـاد اللهُ نـعمتَهم] إذ هم قريش و إذ ما مثلَهم بَشرُ

و زعم ابن مالک أنّ ذلک لايکون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات فإنّها تثنّي و تجمع کقوله تعالیٰ ﴿إلّا أُمَمٌ أمثالکم﴾ (الأنعام،٣٨) و قول الشاعر:

[و من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها] و الشـرُّ بـالشرِّ عـندِ الله مـثلانِ

و زعم أنّ «حقاً» اسم فاعل مِن حَقَّ يَحِقُّ و أصله حاقٌّ فقصر، کما قيل بَرٌّ و سرٌّ و نمٌّ، ففيه ضمير مستتر، و «مثل» حال منه، و أنّ فاعل «يصيبکم» ضميره تعالیٰ، لتقدّمه في ﴿وما توفيقي إلّا بالله﴾ و «مثل» مصدر[١] و أمّا بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشـهورة[٢]، و منها قوله:

لم يَمنعْ الشربَ منها غيرَ أن نطقتْ حـمامةٌ فـي غـصونٍ ذاتِ أوقـال

فـ«غير» فاعل لـ«يمنع» و قد جاء مفتوحاً، و لايأتي فيه بحث ابن مالک، لأنّ قولهم «غيران و أغيار» ليس بعربي.

و لو کان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ و أمّا قول الجرجاني و موافقيه إنّ «غلامي» و نحوه مبني فمردود[٣] و يلزم بناءُ «غلامک و غلامه» و لا قائل بذلک.

الباب الثاني: أن يکون المضاف زماناً مبهما و المضاف إليه «إذ» نحو ﴿و مِن خِزيِ يومئذٍ﴾ (هود،٦٦) و ﴿مِن عذابِ يومئذٍ﴾ (المعارج،١١) يقرءان بجرّ يوم و فتحه[٤].

الثالث: أن يکون زماناً مبهماً و المضاف إليه فعل مبني، بناءً أصلياً کـان البـناء

---

١. لأنّ «ما» في «ما أصاب» موصول حرفي فيؤوّل الفعل بالمصدر و حينئذٍ کان «مثل» مفعولاً مطلقاً لإضافته بالمصدر.

٢. الف) أنّ النصب في «مثل» على الحال و الخبر محذوف أي: موجود. ب) أنّه أعمل «ما» الحجازية مع عدم الترتيب شذوذاً و جعل اسمه منصوباً و خبره مرفوعاً. ج) أنّ نصب «مثل» غلط لأنّ الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازيين لكونه تميمياً.

٣. بدليلين: ١) أنّ المضاف و هو «غلام» ليس مبهماً. ٢) يلزمهم على ذلک بناء «غلامک و غلامه» لإضافتهما إلى المبني و لا قائل له.

٤. و الشاهد في فتحه لأنّ حقّ المضاف إليه أن يکون مجروراً لکن بُني على الفتح لإضافته إلى «إذ».

كقوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ... و قلت: ألمّا أصحُ و الشيبُ وازِعُ

أو بناء عارضاً[1] كقوله:

لأجتذبَن منهنّ قلبي تحلُّما ... على حينَ يستصبين كلَّ حليم

رُوِيا بالفتح، و هو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، و مرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسميّة فقال البصريون: يجب الإعراب، و الصحيح جواز البناء، و منه قراءة نافع ﴿هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ﴾ (المائدة،١١٩) بفتح يوم[2]، و قراءة غير أبي عمرو و ابن كثير ﴿يومَ لاتملكُ نفسٌ﴾ (الإنفطار،١٩) بالفتح، و قال:

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو يَهيجُني ... نسيمُ الصّبا من حيث يَطّلِعُ الفجرُ[3]

و قال آخر:

ألم تَعلمي يا عَمْرَكِ اللهِ أنّني ... كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[4]

و أنّي لا أخزى إذا قيل مملق ... سخيٌّ و أخزي أن يقال بخيلُ

رُوِيا بالفتح.

و يحكي أنّ ابن الأخضر سُئِلَ بحضرة[5] ابن الأبرش عن وجه النصب[6] في قوله النابغة:

أتاني أبيتَ اللعنَ أنك لُمتَني ... و تلك التي تستكُّ منها المَسامعُ

---

١. و جعل بناء الفعل الماضي و الأمر أصليًا لأنّ الأصل في الفعل هو البناء إمّا جعل البناء لفعل المضارع المتّصل بنون الإناث أو نون التأكيد المباشرة عارضاً فلأنّ الأصل في الفعل المضارع الإعراب لشبهه باسم الفاعل فيكون البناء عارضاً على الإعراب، فالشاهد في البناء الأصلي هو «حينَ عاتبتُ» و في البناء العارضي هو «حينَ يستصبينَ».

٢. حيث تري «يوم» المضاف إلى الفعل المعرب مبنيًا على الفتح.

٣. الشاهد في «حين» حيث كان حقّه الرفع على الخبرية لـ«هذا» لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل المعرب.

٤. الشاهد في «حين» حيث كان حقّه الجرّ على كونه مجروراً لـ«على» لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الجملة الإسميّة.

٥. أي في حضرة، أي سأل شخصٌ عن ابن الأخضر في حضور ابن الأبرش.

٦. أي وجه نصب «مقالة».

مـقالةَ أن قـد قـلتَ، سـوفَ أنـالهُ　　　و ذلک مِـن تـلقاءِ مـثلِک رائـعُ

فقال:

[إذا کـنتَ فـي قـومٍ فـصاحبْ خـيارَهم]　　　و لاتـصحَبِ الأردئ فـتردئ مـع الردئ

فقيل له: الجواب؟ فقال ابن الابرش: «قد أجاب» يريد أنّه لمّا أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب[۱]، و مثله الرفع بدلاً من «أنک لُمتُنّي» و قد روي بالرفع، و هذا الجواب عندي غير جيّدٍ، لعدمِ إبهام المضاف، و لو صحّ لصحّ البناء في نحو «غلامُک، و فرسُه» و نحو هذا ممّا لا قائل به، و قد مَضى أنّ ابن مالک منع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثنّىٰ و تجمع، فما ظنّک بهذا؟[۲] و إنّما هو منصوب على إسقاط الباء[۳] أو بإضمار «أعني» أو على المصدرية[۴] و في البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى و هو إضافة «مقالة» إلى «أن قد قلت» فإنّه في التقدير: مقالةَ قولک، و لايضاف الشي إلى نفسه، و جوابه أنّ الأصل مقالةٌ فحذف التنوين لضرورة لا للإضافة، و أن و صلتها بدل من مقالة، أو من «أنک لُمتُنّي» أو خبر لمحذوف و قد يكون الشاعر إنّما قاله «مقالة أن» بإثبات التنوين و نقل حركة الهمزة[۵]، فأنشده الناس بتحقيقها[۶]، فاضطرّوا إلى حذف التنوين[۷]، و يروى «ملامة» و هو مصدر لـ«لُمتُنّي» المذكورة أو لأخرى محذوفة.

---

۱. أي مفتوح على كونه مبنياً لامنصوب على كونه معرباً.

۲. والحال أنّ «مقالة» تثنّى و تجمع و تصرّف كلّ تصريفٍ.

۳. فكان منصوباً بنزع الخافض.

۴. فكان مفعولاً مطلقاً نوعياً.

۵. فكان «مقالَتَنَن».

۶. أي تثبيت الحركة.

۷. لتصحيح وزن الشعر.

١٩

الأمور التي لايكون الفعل معها إلّا قاصراً [١]

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فَعُلَ بالضمّ كـ«ظَرُفَ و شَرُفَ» لأنّه وقف على أفعال السجايا و ما أشبهها ممّا يقوم بفاعله و لايتجاوزه، و لهذا يتحوّل المتعدّي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة و التعجّب، نحو «ضَرُبَ الرجلُ و فَهُمَ» بمعنى ما أضْرَبَه و أفهَمَه، و سُمع «رَحُبَتْكم الطاعةُ» و «إنّ بشراً طَلُعَ اليمنَ» و لا ثالث لهما [٢]، و وجههما أنّهما ضمّنا معنى وَسِعَ و بَلَغَ.

الثاني و الثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر و وصفهما على فعيل، نحو: ذَلَّ و قَوِيَ.

الرابع: كونه على «أفعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، نحو «أغَدَّ البعيرُ، و أحْصَدَ الزرعُ» إذا صارا ذوي غُدَّةٍ و حَصاد.

الخامس: كونه على «افعللَّ» كاقشعرَّ و اشمأزَّ.

السادس: كونه على «افوعلَّ» كأكوهدَّ الفرخُ إذا ارتعدَ. [٣]

---

١. أي لازماً غيرمتعدّ.

٢. فإنّهما يعملان عمل النصب مع كونهما على فَعُلَ، و يوجّه بأنّ عملهما النصب كان من باب تضمينهما فعلاً متعدّياً فتأمّل.

٣. هما بمعنى زُلزِلَ، والفرخ أي: ديک أو دجاجة صغيرة.

السابع: كونه على «افعنلل» بأصالة اللامين كاحرنجَمَ بمعنى اجتمع.

الثامن: كونه على «افعنلل» بزيادة أحد اللامين كاقعنسس الجَمَلُ إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افعنلىٰ» كـ«احرنبیٰ الدیکُ» إذا انتفش، و شذّ قوله:

قـد جـعلَ النعاسُ يـغرنديني　　　　أطـردُهُ عـنّي و يسـرَنديني

و لاثالث لهما، و يغرنديني ـ بالغين المعجمة ـ يعلوني و يغلبني، و بمعناه يسرنديني.

العاشر: كونه على «استفعل» و هو دالّ على التحوّل كاستحجرَ الطينُ[1]، و قولهم «إنّ البَغاثَ بأرضنا يستنسر».

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل» نحو انطلق و انكسر.

الثاني عشر: كونه مطاوِعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو «كسرتُه فانكسرَ و أزْعَجْتُه فانزَعَجَ».

فإن قلت: قد مضىٰ عدّ انفعل.

قلت: نعم لكن تلک علامة لفظية و هذه معنوية، و أيضاً فالمطاوع لا يلزم انفعل، تقول «ضاعفتُ الحسناتِ فتضاعَفَتْ، و علَّمتُه فتعلَّم، و ثَلّمته فتَثَلَّم»، و أصله أنّ المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ«ألبستُه الثوبَ فلَبِسَه، و أقمتُه فقامَ» و زعم ابن بري أنّ الفعل و مطاوعه قد يتّفقان في التعدّي لاثنين، نحو: استخبرتُه الخبر فأخْبَرَني الخبرَ، و استفهمتُه الحديثَ فأفهَمَني الحديث، و استعطيته درهماً فأعطاني درهماً، و في التعدّي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني، و استنصحتُه فنَصحني، و الصواب ماقدّمته لک، و هو قول النحويين و ما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب و الإجابة، و إنّما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير و يدلّ الآخر على قبول فاعله لذلک التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعيّاً مزيداً[2] فيه نحو: تدحرَجَ و احرَنْجَمَ و اقشعرَّ و اطمأنَّ.

---

١. أي تحوّل الطين إلى الحجر.

٢. بذكر هذا لا يلزم ذكر رقم الخامس و السابع لكونه شاملاً لهما.

الرابع عشر: أن يضمّن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالىٰ ﴿و لا تَعْدُ عيناكَ عنهم﴾ (الكهف،٢٨) ﴿و فَلْيحذرِ الذين يُخالفونَ عن أمرِه﴾ (النور،٦٣)، ﴿أذاعوا به﴾ (النساء،٨٣)، ﴿و أَصْلِحْ لي في ذرِّيَّتي﴾ (الأحقاف،١٥)، ﴿لا يسَّمَّعونَ إلى المَلأ الأعلىٰ﴾ (الصافّات،٨) و قولهم «سَمِعَ الله لمن حمده» و قوله:

او إن تعتذر بالمحلّ من ذي ضروعها　　　إلى الضيف يَجرُحْ في عراقيبها نَصلي

فإنّما ضمّنت معنى و لا تَنْبُ، و يخرجون، و تحدّثوا، و بارِكْ، و لا يُصغون، و استجاب، و يَعْثُ أو يُفسد.

والستّة الباقية: أن يدلّ على سجيّة كـ«لَؤُمَ و جَبُنَ و شَجُعَ».

أو على عَرَض كـ«فرِح و بطِر و أشِر و حزِن و كسِل».

أو على نظافة كـ«طهُر و وضُؤَ».

او على دنس كـ«نجِس و رجِس و أجنَبَ»

أو على لونٍ كـ«احمَرَّ و اخضرّ و أدِم و احمارّ و اسوادَّ».

أو حلية كـ«دعِج و كحِل و شنِب و سمِن و هزِل».

تنبيه:

في فصيح ثعلب في باب المشدّد «فلانٌ يتعهّد ضيعته»، قال ابن درستويه: و لا يجوز عنده «يتعاهد»، لأنّه يكون[1] عند أصحابه إلاّ من اثنين، و لا يكون متعدّياً و يردّه قوله:

تجاوزتُ أحراساً إليها و معشراً[2]　　　عليّ حراصاً لو يسرّون مقتلي]

و أجاز الخليل يتعاهد، و هو قليل، و سأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها[3] فمنعها، و سأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، و كان عنده ستّة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا

---

١. أي لأنّ التفاعل لا يكون إلّا من متعدّ و لابدّ أن يكون لازماً و لو قيل: «يتعاهد ضيعته» كان متعدّياً وليس هنا متعدّ.

٢. فقد عُدّي «تفاعل» و ليس التجاوز واقعاً من متعدّ.

٣. أي عن «يتعاهد».

من يتعاهد. فقال يونس: يا أبا زيد، كم مِن علم استفدناه كنتَ أنتَ سببه[١]، و نقل ابن عصفور عن ابن السيد أنّه قال في قول أبي ذؤيب:

بينا تَعانُقِهِ الكُماةَ و روغِه يوماً أُتيحَ له جريءٌ سَلفَعُ

إنّ من رواه بجرّ التعانق مخطيء، لأنّ تفاعل لايتعدّي[٢]، ثمّ ردّ عليه[٣] بأنّه إن كان قبل دخول التاء متعدّياً إلي اثنين فإنّه يبقىٰ بعد دخولها متعدّياً إلي واحد، نحو «عاطيتُه الدراهمَ و تعاطينا الدراهمَ» و إن كان متعدّياً إلي واحد فإنّه يصير قاصراً، نحو «تضارَبَ زيد و عمروٌ، إلّا قليلاً نحو «جاوزتُ زيداً و تجاوزتُه و عانقته و تعانقته[٤]».ا.هـ

و إنّما ذكر ابن السيد أنّ «تعانق» لايتعدّي، و لم يذكر أنّ تفاعل لا يكون متعدّياً، و أيضاً فلم يخصّ الرد برواية الجرّ و لا معنى لذلك.[٥]

---

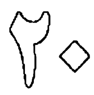
١. هذا مدح «لأبي زيد» من يونس فعُلم من هذا أنّ «يتعاهد» ممنوعة.

٢. و حينئذٍ فالبيت مشكل سواء قرئ بالجرّ على كونه مصدراً أو بالرفع على كونه فعلاً اللّهمّ إلّا أنّ مراده من الرفع «تُعانقُ» بضمّ التاء فصحّ لكونه من باب مفاعلة.

٣. أي ردّ ابن عصفور على ابن السيد.

٤. فردّ ابن عصفور على إبن السيد بأنّه لعلّ الشاعر جاء بكلامه على هذا القليل.

٥. فالشاعر مخطيء سواء رُوي بالجر أو بالرفع كما مضى.



الامور التي يتعدّى بها الفعل القاصر

و هي سبعة:

أحدها: همزة أفعل نحو ﴿أذهبتم طيّباتِكم﴾ (الأحقاف، ٢٠)، ﴿رَبَّنا أمتّنا[1] اثنتين و أحييتَنا اثنتين﴾ (غافر، ١١)، ﴿و اللهُ أنبتكم من الأرضِ نباتاً ثمّ يُعيدكم فيها و يُخرجكم إخراجاً﴾[2] (نوح، ١٧) و قد ينقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدّي إلى اثنين، نحو ألبستُ زيداً ثوباً، و أعطيتُه ديناراً، و لم ينقل متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدّي إلى ثلاثة إلّا في «رأى» و «عَلِمَ» و قاسه الأخفش في أخواتها الثلاثة القلبيّة نحو «ظنَّ و حَسِبَ و زَعَمَ» و قيل: النقل بالهمزة كلّه سماعي، و قيل: قياسي في القاصر و المتعدّي إلى واحد، و الحقّ أنّه قياسي في القاصر سماعي في غيره، و هو ظاهر مذهب سيبويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جَلَسَ زيْد و مَشى و سارَ «جالست زيداً و ماشيتُه و سايرتُه».

الثالث: صوغه على فَعَلْتُ، بالفتح أَفْعُلُ بالضمّ لإفادة الغلبة، تقول «كَرَمْتُ زيداً» بالفتح أي غلبتُه في الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ«استخرجت

---

١. الشاهد في «أمتّنا» و «أحييتنا» حيث يتعدّيان إلى مفعول واحد بعد كونهما قاصرين.

٢. الشاهد في «أنبتكم» و «يُعيدكم» و «يخرجكم» حيث يتعدّون إلى مفعول واحد بعد كونهم قاصرين.

الحال، و استحسنتُ زيداً و استقبحت الظلم»[1] و قدينقل ذوالمفعول الواحد إلى اثنين نحو «استكتبتُه الكتابَ و استغفرتُ اللهَ الذنبَ» و إنّما جاز «استغفرتُ اللهَ من الذنبِ» لتضمنّه معنى استتبت، و لو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلک و هذا قول ابن الطراوة و ابن عصفور و أمّا قول أكثرهم إنّ «استغفر» من باب «اختار»[2] فمردود.

و الخامس: تضعيف العين، تقول في فرِح زيدٌ «فرَّحته»، و منه ﴿قد أفلَحَ مَن زكّاها﴾ (الشمس،٩)، ﴿هو الذي يسيِّركم﴾ (يونس،٢٢) و زعم أبوعلى أنّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم «سِرتُ زيداً» و قوله:

[فلا تجزعن من سيرةٍ أنت سرتَها] فأوّلُ راضٍ سنّةً من يُسيِّرها

و فيه نظر، لأنّ «سرتُه» قليل و «سيَّرته» كثير بل قيل: إنّه لا يجوز «سرته» و إنّه في البيت على إسقاط الباء توسّعاً و قد اجتمعت التعدية بالهمزة و التضعيف في قوله تعالى ﴿نزَّل عليک الكتابَ بالحقِّ مصدِّقاً لمابين يديه وأنزلَ التوراةَ و الانجيلَ مِن قبلُ هدىً للناس و أنزل الفرقانَ﴾ (آل‌عمران،٣-٢) و زعم الزمخشري أنّ بين تعديتين فرقاً، فقال: لمّا نزِّل القرآن مُنجَّماً[3] و الكتابان[4] جملة واحدة جيء بـ«نَزَّلَ» في الأوّل و أنزل في الثاني و إنّما قال هو في خطبة الكشّاف «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلّفاً منظّماً، و نزّله بحسب المصالح منجَّما» لأنّه أراد بالاوّل أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا و هو الإنزال المذكور في ﴿إنّا أنزَلناه في ليلةِ القَدْر﴾ (القدر،١) و في قوله تعالى ﴿شَهرُ رَمَضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ (البقرة،١٨٥) و أمّا قول القفّال: إنّ المعنى: الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي أنزل في شأنه، فتكلّفٌ لا داعي إليه، و بالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ و عشرين سنة.

---

١. «استخرجت» كان للطلب و «استحسنت و استقبحت» كانتا للنسبة إلى الشيء.

٢. و هو كلّ فعل متعدّ لواحد بنفسه و للثاني بحرف جرّ دائماً و إن أتي في بعض الحالات متعدّياً للثاني بنفسه فهو من باب التوسّع فكان منصوباً بنزع الخافض.

٣. أي مفرّقاً أجزاءه.

٤. أي التوراة و الإنجيل.

و يشكل على الزمخشري قوله تعالىٰ ﴿و قال الذين كفروا لولا نُزِّل عليه القرآنُ جملةً واحدةً﴾ (الفرقان،٣٢) فقرن «نُزِّلَ» بجملة واحدة[١]، و قوله تعالىٰ ﴿و قد نزَّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آياتِ الله يُكفرُ بها﴾ (النساء،١٤٠) و ذلك[٢]، إشارة إلى قوله تعالىٰ ﴿و إذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا﴾ (الأنعام،٦٨) الآية، و هي آية واحدة.

و النقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثّلنا و في المتعدّي لواحد نحو «علمته الحسابَ و فهمته المسألة» و لم يسمع في المتعدّي لاثنين، و زعم الحريري أنّه يجوز في «علم» المتعدّية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، و لا يشهد له سماع و لا قياس و ظاهر قول سيبويه أنّه سماعي مطلقاً، و قيل: قياسي في القاصر و المتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين، فلذلك عدِّي «رَحُبَ و طَلُعَ» إلى مفعول لما تضمّنا معنى «وسِع و بلغ» و قالوا: فرقتُ زيداً، و ﴿سَفِه نفسَه﴾ (البقرة،١٣٠) لتضمّنهما معنى خاف و امتهن أو أهلك[٣].

و يختصّ التضمين عن غيره من المعدّيات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، و لذلك عُدّي «ألوت» بقصر الهمزة بمعنى «قصرتُ» إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، و ذلك في قولهم «لا آلوكَ نُصْحاً و لا آلوك جُهداً» لما ضمّن معنى «لا أمنعك» و منه قوله تعالىٰ ﴿لا يألونكم خَبالاً﴾ (آل عمران،١١٨) و عدّي «أخبر و خبَّر و حدَّث و أنبأ و نبّأ» إلى ثلاثة لما ضمّنت معنى «أعلم و أري» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها و إلى آخر بالجارّ، نحو ﴿أنبئهم بأسماءهم، فلما أنبأهم بأسماء هم﴾ (البقرة،٣٣)، ﴿نبّئوني بعلم﴾ (الأنعام،١٤٣).

السابع: إسقاط الجارّ توسّعاً نحو ﴿و لكن لا تُواعدوهنَّ سرّاً﴾ (البقرة،٢٣٥) أي

---

١. قال الدسوقي: جوابه أنّ محلّ كون «نزّل» المضعّف مفيداً للتدريج مالم يقم قرينة على خلافه كما هنا و هذا الجواب يفيده كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية «نزّل» بمعنى «أنزل» لا غير كـ«خبّر» بمعنى «أخبر» و الا كان متدافعاً يعني لأنّ «نزّل» للتدريج و «جملة واحدة» تنافيه فظهر أنّ ماقلناه مراده و حينئذٍ فلا إشكال.

٢. أي «نزّل» في آية النساء إشارة ...

٣. «خاف» راجع إلى «فرقت» و «امتهن» أو «أهلك» راجع إلى «سَفِهَ نفسه».

على سرٍّ أي نكاح، ﴿أعجلتم أمرَ ربِّكم﴾ (الأعراف.١٥٠) أي عن أمره ﴿و اقعدوا لهم كلَّ مَرصدٍ﴾ (التوبة.٥) أي عليه، و قول الزجّاج إنّه ظرف ردَّه الفارسي بأنّه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً[1]، و قوله:

[لدنٌ بهزّ الكفّ يعسل متنه] كما عَسِلَ الطريقَ الثعلبُ

أي في الطريق، و قول ابن الطراوة «إنّه ظرف» مردود أيضاً بأنّه غير مبهم، و قوله «إنّه اسم لكلّ ما يقبل الإستطراق فهو مبهم لصلاحيّته لكلّ موضع» منازع فيه[2] بل هو اسم لما هو مستطرق[3].

و لايحذف الجارّ قياساً إلّا مع «أنّ» و «أن» و أهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئت كي تُكرمَني» أن تكون «كي» مصدرية و اللام مقدّرة و المعنى لكي تُكرمني، و أجازوا أيضاً كونها تعليلية و أن مضمرة بعدها[4]، و لا يحذف مع «كي» إلّا لام العلة، لأنّها لا يدخل عليها جارّ غيرها بخلاف أختيها[5]، قال الله تعالى ﴿و بشّر الذين آمنوا و عملوا الصالحاتِ أنّ لهم جنّاتٍ﴾ (البقرة.٢٥)، ﴿شهد اللهُ أنّه لا إله إلّا هو﴾ (آل‌عمران.١٨) أي بأنّ لهم و بأنّه، ﴿و ترغبون أن تنكحوهُنَّ﴾ (النساء.١٢٧) أي في أن، أو عن على خلاف في ذلک بين المفسّرين. و ممّا يحتملهما قوله:

و يرغَبُ أن يَبني المعاليَ خالدٌ و يرغَبُ أن يرضَى صنيعَ الألائم[6]

أنشده ابن السيد فإن قدّر «في» أوّلاً و «عن» ثانياً فمدحٌ و إن عكس فذمٌّ، و لا يجوز أن يقدّر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض[7].

---

١. و لا ينتصب على الظرفية إلّا إذا كان مبهماً.

٢. أي يقع فيه ذهابٌ و مجيء.

٣. لا ما يقبل الإستطراق.

٤. حينئذٍ لاشاهد فيها.

٥. أي «أنّ» و «أن».

٦. «معالي» جمع «معلاة» و هي كسب الشرف. «صنيع الألائم» أي الفعل القبيح و «الألائم» جمع «ألأم».

٧. لأنّک متى أثبتت له الرغبة في بناء المعالي نفيتَ عنه الرضا بصنع الألائم و إن أثبتت الثاني و هو الرضا بصنع الألائم

و محلّ أنّ و أن و صلتهما بعد حذف الجارّ نصب عند الخليل و أكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حذف منه، و جوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرّاً، فقال بعدما حكىٰ قول الخليل: و لو قال إنسانٌ إنّه جرّ لكان قولاً قوياً، و له نظائر نحو قولهم «لاهِ أبوک»[1] و أمّا نقل جماعة منهم ابن مالک أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ و أنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو؛ و ممّا يشهد لمدّعي الجرّ قوله تعالىٰ ﴿و أنّ المساجدَ للهِ فلا تدعُوا مع اللهِ أحداً﴾ (الجن،١٨) [و أنّ هذه أُمّتكم أمّةً واحدةً و أنا ربُّكم فاعبدونِ][2] أصلهما: لاتدعوا مع الله أحداً لأنّ المساجدَ لله و فاعبدونِ لأنّ هذه...

و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ و صلتها، لاتقول «أنّک فاضلٌ عرفتَ»، و قوله:

و ما زُرتُ ليلى أن تكون حبيبة إلىّ، و لا دينٍ بها أنا طالبُه

رَوَوْه بحفض «دين» عطفاً على محلّ «أن تكون» إذ أصله «لأنْ تكون» و قد يجاب بأنّه عطف على توهّم دخول اللام، و قديعترض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهر من الحمل على العطف على التوهّم و يجاب بأنّ القواعد لاتثبت بالمحتملات[3].

و هنا معدٍّ ثامن ذكره الكوفيون، و هو تحويل حركة العين، يقال: كسيَ زيدٌ، بوزن فرِح، فيكون قاصراً قال:

و أن يعرينَ إن كَسِيَ الجواري فتنبو العينَ عن كرم عجافِ

نفيتَ عنه الأوّل لأنّهما ضدّان لايجتمعان فلايصحّ أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي و الرضا بصنع الألائم و بالعكس.

١. الأصل «لله دَرُّ أبيک» فحذف الجار أي اللام و أبقي الإسم مجروراً على حاله، و قوله «درُّ أبيک» حذف منه المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه.

٢. مزّج ابن هشام بين آيتين، الأولى ـ هي المستشهد بها ـ ﴿و أنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدةً و أنا ربّكم فاتّقون﴾ (المؤمنون،٥٢) و الثانية: ﴿إنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدةً و أنا ربّكم فاعبدونِ﴾ (الأنبياء،٩٢) و هذا المزج واقع في المخطوطتين.

٣. أي فإذا جاء الإحتمال بطل الإستدلال.

فإذا فتحتَ السين صار بمعنى سَتَرَ و غطّى، و تعدّى إلى واحد، كقوله:

و أركَبُ فـــي الروع خـــيفانة كســا وجـهَها سَـعَفٌ مـنتشر

أو بمعنى أعطي كسوةً و هو الغالب، فيتعدّى إلى اثنين نحو كسوتُ زيداً جبّةً. قالوا: و كذلك «شتِرتُ عينَه» بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنُها و «شَتَرَ اللهُ عينَه» بفتحها متعدٍّ بمعنى قلّبها و هذا عندنا من باب المطاوعة، يقال شَتَره فشتِر كما يقال ثَرَمَه فثرِمَ و ثلَمه فثلِم و منه كسوتُه الثوبَ فكَسِيَه و منه البيت[1]، و لكن حذف فيه المفعول.

---

۱. أي «كَسِيَ الجواري» فالمفعول محذوف أي «كسي الجواري أثواباً».

فهرست